الإطار الفكري والتطبيقي

للتصميم المحاسبي اللبناني العام

"في المؤسسات والشركات"

د.سمير أسعد الشاعر

أستاذ المحاسبة والتدقيق

في جامعة الأوزاعي

الأستاذ حسام صبحه

مدرس المحاسبة

في التعليم التقني

الإطار الفكري والتطبيقي للتصميم
المحاسبي اللبناني العام

"في المؤسسات والشركات"

يتوجه هذا الكتاب إلى من سبق لهم دراسة المحاسبة ولكن وفقاً للمعايير الدولية، ليمكنهم من التعرف على التصميم المحاسبي اللبناني العام، فكرةً، وهدفاً، وهيكليةً وممارسةً، ولم يكتف الكتاب بذلك بل مهد لذلك بشرح أسس بناء النظم عامة والمحاسبية خاصة، وضمن إطار فكري وفلسفي يمكن متقنه من إبداء الرأي السليم في تقييم أي نظام، وكذا يمكنه بناء النظم المتقدمة والمرنة المتناسبة ومتغيرات الظروف التقنية والاحتياجات الجديدة المتولدة في أي مجتمع. وتكمن أهمية ذلك من مكانة النظم المحاسبية لبلدانها، فهي أحد صور السيادة والاستقلال التي تحرص عليها، فضلاً عن كونها جزءاً من هويتها.

ويتناول هذا المرجع موضوعين أساسيين: الموضوع الأول يتعلق بالنظم المحاسبية عموماً والتصميم المحاسبي اللبناني العام خصوصاً، من حيث الفلسفة والبناء والمميزات والثغرات في إطار أكاديمي بحت هدفه البناء الفكري السليم للطالب الجامعي من حيث أصول بناء النظم عموماً، ومن حيث النظر إلى التصميم المحاسبي العام، والاستفادة منه إلى أقصى الحدود مع مراعاة إمكانات التحديث والتطوير المستقبلية. فقد انقضى ما يزيد على الربع قرن ولم يتم إدخال تحديثات حقيقية على النظام المحاسبي العام، وهذا بخلاف طبيعة الأمور. وتيسير أو تسهيل ذلك عملانياً (كتعديلات نماذج التصاريح) لا يغني عن ضرورة التطوير والتحديث النظامية.

الموضوع الثاني: فقد جاء تطبيقي بحت يتناول أسس وطرق التسجيل والإثبات والمعالجات المحاسبية المختلفة لموضوعات التصميم في المؤسسات والشركات، من القيد إلى القوائم الختامية حساب النتيجة والميزانية العمومية وذلك في إطار التصميم المحاسبي العام.

وقد كتب القسم الفلسفي والإطار الفكري الدكتور سمير أسعد الشاعر أستاذ المحاسبة والتدقيق في جامعة الأوزاعي. وكتب الأستاذ حسام صبحه القسم التطبيقي من واقع خبرته العملية الطويلة في مجال تدريس التصميم المحاسبي العام.

المؤلفان

المقدمة

تلعب المعلومات دوراً أساسياً في اتخاذ القرارات في مختلف أنواع المنشآت خاصة مع كبر حجمها، وتنوع نشاطاتها، وتميز ظروفها الاقتصادية والاجتماعية. ويمثل النظام المحاسبي مصدراً رئيسياً من مصادر المعلومات عن أنشطة المنشأة كما أنه يعد نظاماً فرعياً في نظام أكبر للمعلومات وهو نظام المعلومات الإداري. وباستخدام مفاهيم نظرية النظم يمكن تحديد العلاقة بين هذه النظم المختلفة داخل المنشأة ومدى ارتباطها ببعضها.

ويختلف تصميم النظام المحاسبي باختلاف المنشأة ونظامها التشغيلي والإداري، ذلك لأن النظام المحاسبي يعمل على ترجمة النظام التشغيلي للمنشأة إلى بيانات مالية، وتتأثر أهدافه بمتطلبات المستويات الإدارية المختلفة من المعلومات.

وإذا كان هذا المطلوب والمأمول على صعيد المنشأة فكيف يكون الأمر عند وضع أسس نظام محاسبي لدولة مؤلفة من مجموعة من المنشآت في القطاعات الاقتصادية المختلفة مراعية مواردها الطبيعية والبشرية، كل ذلك في سبيل تشييد الهيكل السياسي والاقتصادي الذي يؤدي إلى تأمين الرخاء والعدالة والرفعة للشعب.

غير أن التقدم المذهل لتقنيات وتكنولوجيا المعلومات الأساسية "الحاسبات والبرمجيات والاتصالات" الذي نعيش منذ فترة، أضحى يمثل تحدياً كبيراً لكل العاملين والممارسين. وأمام الديناميكية السريعة في تطور وتنافسية أنظمة العمل، نجد أن مفهوم بناء أنظمة المعلومات المتكاملة، والنظم المحاسبي أحدها، أمسى مطلباً أساسياً وضرورياً في أهمية صقل المهارات بمفاهيم وتقنيات علم وتحليل وتصميم النظم.

وفي نهاية سبعينات وبداية ثمانينات القرن الماضي شعرت الدولة اللبنانية بالحاجة الماسة لاعتماد الأنظمة والأساليب المحاسبية المتطورة، فكانت الدعوة لتلاقي وزارة المال اللبنانية، مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان لإصدار تشريعات وتتضمن اعتماد الأنظمة الموجبة التي تحقق الركائز الفنية وتؤمن تطبيقاتها، للاستفادة القصوى فيها على الصعيدين، الاقتصادي والمهني.

وبنتيجة هذا التلاقي، والاجتماعات المشتركة المتواصلة تم خلالها بلورة المشروع، وتحديد المطلوب، ووضعت الأطر العامة للتصميم المحاسبي.

وتألف لهذه الغاية فريق عمل بموجب قرار صادر عن وزارة المال، أوكلت رئاسته إلى مدير عام المالية في حينه الدكتور خطار شبلي، وضم الفريق ممثلين من وزارة المال، ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، وغرفة التجارة والصناعة في بيروت، وجمعية مصارف لبنان، بالإضافة إلى مندوبين عن مصرف لبنان، شاركوا في التصميم الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية.

باشر الفريق عمله بالاشتراك مع فريق فرنسي، وبدعم مـن وزارة المـال الفرنسـية ممـثلاً بشخص المفتش العام جاك دوشالندر، ومشاركة المجلس الأعلى الوطني للمحاسبة في فرنسـا، ونقابـة خبراء المحاسبة والمحاسبين المجازين في فرنسا.

وكانت ثمرة الجهد المشترك، صدور المرسوم رقم 4665 الذي يضع التصميم المحاسبي العـام قيد التطبيقي ابتداءً من أول عام 1983 علـى شـركات الأمـوال، وأول العـام 1985 علـى بـاقي المؤسسات، كما صدر قراران عن وزارة المال، الأول: يتعلق بالتصميم العام وهـو موضـوع كتابنـا والثاني: يعود للتصميم الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية.

وإن هذا العمل الرائد الذي تمثل في وضع الأنظمة المحاسبية قيد التطبيق، سيساعد على تحقيق الأمن الاقتصادي الحر. والحرية إذا قامت على النظام تـؤدي غايتهـا الحقيقيـة، وتحقـق مفهومهـا الصحيح. والتصاميم المحاسبية هي إحدى هذه الأنظمة التي تحقق للاقتصاد الوطني البعد عن الفوضى في تطبيق علوم المحاسبة والتدقيق التي كانت تسير في اتجاهات متعددة وغايات مختلفـة، كمـا أنـه أعطى مهنة المحاسبة والتدقيق اتجاهها المألوف والمعمول به دولياً إلى حد ما.

المحتويات

القسم الأول

الإطار الفكري للتصميم المحاسبي

اللبناني العام "في المؤسسات والشركات"

الفصل الأول

نظام المعلومات المحاسبي

المبحث الأول: النظام

تعريف النظام:

يعرف النظام بأنه إطار أو هيكل يتكون من مجموعة من الأجزاء أو العناصر المادية والبشرية (نظم فرعية) المتداخلة التي ترتبط وتتفاعل وتتعاون وتتكامل مع بعضها البعض، وتتسم بالمرونة لتتلاءم وتتكيف مع التغيرات المؤثرة في طبيعة عمله من خلال مجموعة من القواعد والإجراءات لتحقيق هدف محدد أو مجموعة محددة من الأهداف بكفاءة وفاعلية[1].

خصائص النظام:

يمكن أن نلخص الخصائص الرئيسية للنظام بالآتي[2]:

1- النظام المكون من عناصر أو مكونات متداخلة:

يتكون النظام من مجموعة من العناصر وهي عناصر بشرية أي أفراد ذوي قدرات خاصة تتناسب مع الوظائف المطلوبة من كل منهم، وعناصر مادية آلية أو ميكانيكية كالأجهزة أو الآلات، وعناصر طبيعية وهي البيئة المحيطة.

وما يميز عناصر النظام هو وجود علاقات متداخلة فيما بينها، وأن الوظائف التي تؤديها هذه العناصر تتكامل لتحقيق غرض معين. وبمعنى آخر فلا يستغني عن أي من عناصر النظام لأن ذلك يؤدي إلى عدم تكامل الوظائف التي تؤديها العناصر الأخرى وبالتالي لا يتحقق هدف النظام.

2- التجزئة (التمييز):

يقصد بخاصية التجزئة أن يكون ما نطلق عليه وصف "نظام" قابلاً لتحليله إلى أجزاء معينة وتحديد وظيفة كل جزء منها بالضبط. وينتج عن هذه الخاصية أن النظام لا يشترط فيه بالضرورة حجم معين وإنما يشترط فيه أن يكون محتوياً على أجزاء يسهل تعريفها وتحديد وظائفها وتتوقف إمكانية تطوير النظام أو تحسينه على مستوى أداء كل عنصر على حدة وأثر ذلك على أداء العناصر الأخرى.

---

(1) د. طه إبراهيم وآخرون، **تصميم النظم المحاسبية**، مطبعة جامعة القاهرة، 202م، د. ط، 1 ص 54.

(2) د. سمير هلال، **دراسات حديثة في النظم المحاسبية**، دار القلم، دبي، ط1، 1988م، ص 10 – 14.

3- العمل لتحقيق هدف معين:

لكل نظام هدف أو أهداف يعمل على تحقيقها. فالشركة كنظام تعمل على النمو وتحقيق الأرباح، والحكومة كنظام تعمل على حماية مواطنيها وتوفير فرص العمل والإنتاج والرعاية الصحية والتعليم لهم، فالجامعة كنظام تعمل على تأهيل الطلاب في المجلات المختلفة، والحساب الآلي كنظام يهدف إلى أداء العمليات والحسابات بسرعة ودقة.

ولا شك أن وجود عناصر معينة دون هدف يحجمها عند أدائها لوظائفها لا يعتبر نظاماً.

4- المدخلات والمخرجات:

تقوم عناصر النظام بتأدية وظائف معينة على مدخلات النظام، فمدخلات نظم الإنتاج هي المواد الخام والخدمات الأخرى وبأداء عناصر كل نظام لوظائفها يتحقق هدف النظام في شكل مخرجاته.



5- عملية (وظيفة) التحويل:

يمكن وصف العملية الرئيسية (مجموعة الوظائف) التي تؤديها عناصر النظام بأنها عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات. وبمعنى آخر فإن صورة المخرجات التي تنتج من النظام تختلف عن صورة المدخلات التي بدأ بها. وهذا الاختلاف يرجع إلى الوظائف التي تم تأديتها على المدخلات خلال مرورها بعناصر النظام.

ويمكن القول أن عملية التحويل تضيف إلى المدخلات قيمه أو منفعة جديدة مما يرفع من فائدتها. أي أن النظام الإيجابي ينتج مخرجات أكثر نفعاً (وبالتالي أكبر قيمة) من المدخلات.

6- بيئة النظام وحدوده:

يقصد بالبيئة التي يعمل بها النظام ما يحيط عناصر النظام من متغيرات تتفاعل معها وتؤثر فيها أثناء تأدية وظائفها. أما حدود النظام فهي السياج (الطبيعي أو المنطقي أو الوظيفي) الذي يحيط عناصر النظام ويحدد علاقاتها بالبيئة المحيطة.

أنواع الأنظمة(1):

يمكن تصنيف الأنظمة وفقاً لملامحها وصفاتها الأساسية إلى الأنواع التالية:

1- **الأنظمة المحددة:** يمثل النظام المحدد نظام عمل بطريقة يمكن التنبؤ بها، فالتفاعل بين مكونات وعناصر النظام معلومة بصورة مؤكدة لدرجة توافر درجة عالية من التأكد في الطريقة التي يعمل بها هذا النظام.

---

(1) د. أحمد رجب عبد العال، وآخرون، **دراسات في الأنظمة والمشكلات المحاسبية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003م، د.ط، ص 705.

فمثلاً برامج الحسابات الآلية تعمل وفقاً لمجموعة من التعليمات.

2- **النظم الاجتماعية:** يطلق على النظام الذي لا يمكن التنبؤ بسلوكه بدقة نظاماً اجتماعياً وبالتالي يتم التنبؤ بسلوكه بدرجة احتمالية معينة، فمثلاً في ظل النظام الاقتصادي لا نستطيع التنبؤ بالكميات المطلوبة بدقة بل بدرجات احتمالية.

3- **النظم المغلقة:** النظام المغلق هو النظام الذي لا يتفاعل مع البيئة فهو لا يقوم بعملية التبادل للموارد، المعلومات، الطاقة، أو غيرها مع البيئة الموجودة بها بل يعمل في عزلة تامة عن البيئة. ويمثل التفاعل الكيماوي داخل وعاء محكم الإغلاق مثالاً واضحاً للنظم المغلقة.

وقد تكون بعض الأنظمة معزولة نسبياً عن البيئة المحيطة بها ولكنها لا تكون مغلقة تماماً وهذه الأنظمة يطلق عليها أنظمة **مغلقة نسبياً**. فمثلاً يتم تصميم نظم لإنتاج سلعة معينة بحيث لا يكون التفاعل مع البيئة إلا في أضيق نطاق، وبالتالي يطلق على هذا النظام نظام مغلق نسبياً.

4- **النظم المفتوحة:** يتفاعل النظام المفتوح مع البيئة حيث يتبادل معها الموارد، المعلومات، والطاقة، وهذا النظام لا يندثر ويكون مستمراً ومنظماً، وغالباً ما يكون على شكل وهيكل النظام المفتوح مرناً بطريقة تسمح للنظام بالتغيير والتعديل وفقاً للبيئة والتغيرات التي تحدث بها. وهذا الشكل والهيكل الخاص يضمن للنظام عملية الاستمرار والانتظام. ويعتبر نظام الإنتاج، ونظام حياة الإنسان، والنظام المحاسبي في أمثلة النظم المفتوحة.

5- **النظم الطبيعية:** ينشأ النظام الطبيعي بدون تدخل الإنسان وهو يعمل بتعليمات غير صادرة من جانب الإنسان ولكنها توجد بغرض تدعيم العنصر البشري أو أي عنصر إحيائي آخر. ولعل نظام نقل الدم، ونظام المجموعة الشمسية، أمثلة واضحة على النظم الطبيعية.

6- **النظم الصناعية:** تدار النظم الصناعية بواسطة تعليمات من الأفراد وبالتالي فهي تصمم بحيث تدعم وتؤيد الأهداف الخاصة بالمصمم أو المستخدم.

هذا وقد تتعرض النظم لعملية تغيير بسبب التغيير في أهداف النظام سواء كان هذا التغيير ناشئاً عن وضع أهداف جديدة أو تعديل الأهداف الموضوعة للنظام فمثلاً قد يتم تغيير هدف نظام المعلومات بحيث يصبح معداً وصالحاً لخدمة جميع المستويات الإدارية بدلاً من خدمة المستويات الإدارية العليا فقط.

مفهوم الرقابة في النظم[1]:

تنقسم العناصر المكونة لأي نظام من عناصر أداء، وعناصر رقابة. وتقوم عناصر الأداء بإجراء وظائف تحويلية (إنتاجية) معينة بينما تكون عناصر الرقابة بمراجعة ما قامت به عناصر الأداء وإعطاء إشارة تفيد بما إذا كانت الوظائف المؤداة تتم طبقاً لما هو متوقع منها ومخطط لها.

ويقوم مفهوم الرقابة في النظم على ما يُشار إليه بأسلوب التغذية المرتدة ويعرف بأنه المعلومات التقويمية عن نتائج التشغيل والتي تستخدم في تعديل التشغيل نفسه. ويتكون أسلوب التغذية المرتدة عن عناصر خمسة هي:

1- عملية التشغيل التي تحول المدخلات إلى مخرجات.
2- تحديد الخاصية المراد الرقابة عليها أثناء التشغيل (الحجم، النوع، الوزن، الكمية، ...إلخ).
3- الجزء (أو العنصر) في النظام الذي وظيفته تقدير هذه الخاصية بعد التشغيل.
4- القاعدة (أو المعيار) الذي تم على أساسه تحديد ما إذا كان مستوى الخاصية المحقق مقبولاً أو غير مقبول.
5- العنصر الذي يعيد إجراء العملية لرفع مستوى الخاصية.

علماً، أن مفهوم الرقابة هو أحد المفاهيم الأساسية المفترض توافره في النظم على اختلاف أنواعها. وبدون تطبيق هذا المفهوم يصعب ضمان تأدية وظائف النظام والحصول على مخرجاته كما هو متوقع أو بالمستوى المنشود.

وغالباً ما يرتبط مفهوم الرقابة بمفهوم التصحيح. فقد يصحح النظام نفسه بنفسه، وفي هذه الحالة يوصف النظام بأنه ذاتي التصحيح.

وتتوافر هذه الصفة في بعض النظم الميكانيكية. أما إذا تطلب الأمر تدخل عناصر من خارج النظام لتصحيح التشغيل والعمليات داخل النظام فإنه في هذه الحالة لا يكون النظام ذاتي التصحيح.

---

(1) د. سمير هلال، **دراسات حديثة في النظم المحاسبية**، ص 19 – 20.

المبحث الثاني نظام المعلومات

تزايد الحاجة إلى المعلومات في الآونة الأخيرة بسبب الظـروف الاقتصـادية والاجتماعية والتقدم الفني، بالإضافة إلى اتساع دور الإدارة، ونظراً لأن المعلومات تلعب دوراً خطيراً فـي اتخـاذ القرارات، يمكن

تعريف نظام المعلومات:

"بأنه مجموعة الأنشطة التي تعتبر مسؤولة عن تجميع ومعالجة البيانـات لإنتـاج معلومـات مفيدة[1] فالبيانات تتضمن ترتيب للخصائص المتعلقة بالأحداث المقبولة كمدخلات لنظام المعلومات، أما المعلومات فتشير إلى ناتج معالجة البيانات الذي يكون في شكل مرتب وذو مغـزى للشـخص الـذي يستخدمه. وتتمثل **العناصر الأساسية لنظام المعلومات** فيما يلي:

1- الهدف الرئيسي من هذا النظام هو توفير المعلومات.
2- الهدف الأساسي للمعلومات هو المساعدة في اتخاذ القرارات بناء على تحليلها.
3- أن يتواجد نظام المعلومات في إطار وحدة اقتصادية معينة.
4- أن يتضمن هذا النظام موارد بشرية ورأسمالية.

وتتم دورة نظام المعلومات من خلال ثلاث مراحـل رئيسـية هـي المـدخلات، التشـغيل (المعالجة) والمخرجات[2]. وتمثل مرحلتي المدخلات والمعالجة وسائل لتحقيق الهـدف والـذي يمثـل مرحلة المخرجات. وكأي نظام يحتاج النظام لأداء دوره إلى موارد بشرية ومالية. كما يتكون النظـام من نظم فرعية وظيفية (التشغيل والاتصال) وتطبيقية (مدخلات الأوامر، الفواتير، ...إلخ).

وفي الآونة الأخيرة وزيادة في سرعة الأداء اعتمدت الحاسبات الآلية في عمليات التشغيل في مختلف النظم.

اعتبارات تصميم نظام المعلومات:

يقصد بتصميم نظام المعلومات وضع خطة تحدد فيها المعلومـات المطلـوب مـن النظـام توفيرها، وتصور لطريقة جمع البيانات، وعناصر وقواعد التشغيل، وطريقة استخراج المعلومات.

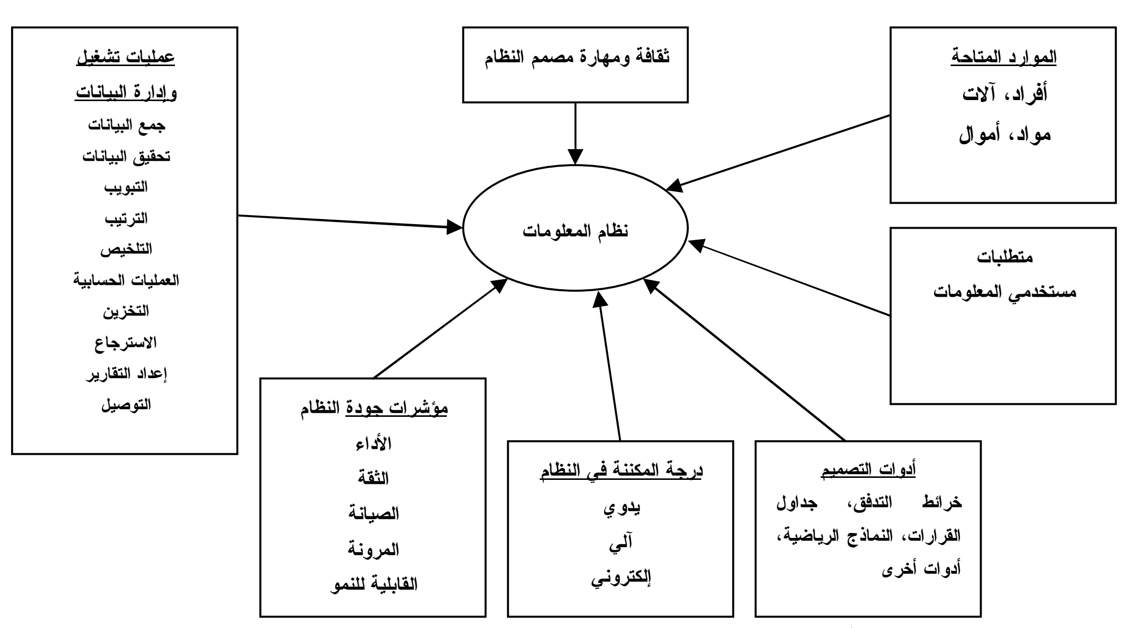
ويتضح من الشكل التالي رقم (1) أن اعتبارات تصميم النظام تشـمل لـيس فقـط المـوارد المتاحة ومتطلبات مستخدمي المعلومات وعمليات تشغيل وإدارة البيانات طبقاً للقواعد المحددة –وهـذه جميعها تتعلق بطبيعة النظام وبيئته وحدوده– وإنما أيضاً بثقافة ومهارة مصمم النظـام والأدوات التـي تستخدمها في التصميم.

---

[111](1) د. أحمد رجب عبد العال، وآخرون، **دراسات في الأنظمة والمشكلات المحاسبية**، ص 7 – 9، ونقلاً عن
Eurdic, R and J. Rose "Information Systems For Modern Management"

(2) لمزيد من التفصيل يراجع د. محمد سمير الصبان، **دراسات في المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، بيروت، 1993م، د.ط.

أما اختيار درجة المكننة في النظام فيتوقف بالطبع على الموارد المتاحة وعلى حجم المعلومات المطلوبة وسرعة وتكرار طلبها. كما أن على مصمم النظام توفير حد أدنى من مستويات الأداء والجودة عند تشغيل النظام وأن يكون قابلاً للنمو حسب الاحتياج للمعلومات في المستقبل(1).



شكل رقم (1): الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تصميم نظام المعلومات

البيانات والمعلومات:

يستخدم هذين المصطلحين في الحياة العملية كمترادفين لوصف شيء واحد على الرغم من الاختلاف في مفهوم ومعنى كل منهما.

فمصطلح "البيانات" يعبر عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة في ذاتها بمعنى أنها لو تركت على حالها فلن تضيف شيء إلى معرفة مستخدميها بما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرارات. لذلك، تتضمن البيانات أي مجموعة من الحروف والرموز والأرقام التي تعبر عن حقيقة ونوع أحداث معينة داخل النظام أو نتيجة لتعامل النظام مع الأطراف الأخرى خارج النظام (البيئة).

وتستخدم البيانات بصورة معينة أو يتم وضعها في سباق أو ترتيب معين هو ما يسبق بعمليات "تشغيل البيانات" للحصول على نتائج ذات معنى ومفيدة لمتخذي القرارات تسمى "المعلومات". إذن يعبر مصطلح "المعلومات" عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها.

فمثلاً الرقم الممثل للإيراد من المبيعات يعتبر "بيان" يعبر عن حقيقة وقوع عمليات البيع خلال الفترة الحالية، هذا البيان بمفرده لا يعتبر لمتخذ القرار. أما إذا تم مقارنته "تشغيل البيانات" برقم

---

(1) د. سمير هلال، **دراسات حديثة في النظم المحاسبية**، ص 24 – 25، نقلاً عن
Burch, Streeter, and Grandnitski, “**Information Systems: Theory and Practice**”.

مبيعات الفترة السابقة يعطي "معلومة" مفيدة تشير إلى اتجاه المبيعات بالزيادة أو النقص عن الفترة السابقة. أيضاً مقابلة الإيرادات من المبيعات مع مصروفات الفترة تعطي "معلومة" مفيدة خاصة بنتيجة نشاط الفترة من ربح أو خسارة[1].

خصائص المعلومات[2]:

إن التفرقة السابقة بين مصطلحي "البيانات" و"المعلومات"، تفيد أن مخرجات النظام لن تعتبر معلومات إلا إذا كانت ذات معنى "مفيدة" لمستخدم هذه المخرجات، ولا شك أن درجة الاستفادة التي ستعود على متخذ القرار عن استخدامه للمعلومات ستتوقف على مقدار الإضافة إلى معرفته بالأسلوب والوقت الملائمين بما يؤثر على سلوكه ويساعده في اتخاذ القرار. وحتى يمكن أن تضيف المعلومات إلى معرفة مستخدميها بالأسلوب والوقت الملائمين لا بد أن تتوافر فيها بعض **الخصائص** نناقشها باختصار فيما يلي:

(أ) الملائمة: بمعنى أن تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله. ويمكن الحكم على ملائمة أو عدم ملائمة المعلومات بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها. فالمعلومات الملائمة هي تلك التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يتخذ قراراً يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات. فمثلاً المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار شراء سيارة فرنسية لن تكون ملائمة إذا كان المطلوب شراء سيارة يابانية.

(ب) الوقتية: بمعنى تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة. وبطبيعة الحال لن تكون للمعلومات المقدمة لمتخذ القرارات والمتأخرة جداً عن موعدها أي قيمة أو تأثير على سلوكه مهما كانت درجة أهميتها وحيويتها لهذا القرار. فمثلاً المعلومات الملائمة جداً عن السيارات اليابانية لن تكون مفيدة إذا قدمت بعد أن تكون عملية الشراء قد تمت بالفعل.

(ج) السهولة والوضوح: بمعنى أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها. فلا ينبغي أن تتضمن المعلومات أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تعبيرات رياضية ومعادلات غير معروفة ولا يستطيع مستخدم هذه المعلومات أن يفهمها. فالمعلومات الغامضة غير المفهومة لن تكون لها أي قيمة حتى ولو كانت ملائمة وتم تقديمها في الوقت المناسب لمتخذ القرار. فمثلاً تقديم معلومات عن السيارات باستخدام المصطلحات الفنية لأجزاء السيارات ونوع تكويناتها لن تكون معلوماته مفهومة للمستهلك العادي.

---

(1) د. أحمد حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، ص 25.

(2) د. أحمد حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، ص 25 – 28.

(د) الصحة والدقة: يقصد بالمعلومات الصحيحة أن تكون حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه، ودقيقة بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء الإنتاج والتجميع والتقرير عن هذه المعلومات.

فمثلاً: في حالة التقرير عن قيم المبيعات لكل منفذ من منافذ التوزيع، ينبغي أن تكون المعلومات صحيحة بمعنى أن تكون حدثت بالفعل وبالقدر الذي تم التقرير عنه، وحقيقة بمعنى أن تكون خالية من الأخطاء الحسابية. فالمعلومات غير الصحيحة وغير الدقيقة ستعطي نتائج عكسية وضارة حتى ولو كانت ملائمة ووقتية ومفهومة لمستخدميها.

(هـ) الشمول: بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي جوانب احتياجات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار. كما ينبغي أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعنى أن لا يضطر مستخدمها إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة. فمثلاً قد يتضمن التقرير المقدم لمدير المبيعات عن إجمالي مبيعات الأسبوع فقط رقم المبيعات الخاص بمنفذ أو أكثر من منافذ التوزيع، مما يضطره للسؤال عن مبيعات المنافذ الأخرى، ولماذا لم تظهر في التقرير نفسه.

وفي بعض الحالات يتضمن التقرير أرقام المبيعات لكل منافذ التوزيع ولكن غير مصنفة وغير مجمعة في رقم إجمالي واحد مما يضطر مدير المبيعات إلى تصنيفها ثم تجميع أرقامها للحصول على المعلومات المطلوبة. ولا شك أن المعلومات غير الكاملة من حيث المضمون ومن حيث التشغيل ستؤثر سلباً على مدى استفادة متخذ القرار من هذه المعلومات.

(د) القبول: بمعنى أن تقدم المعلومات في الصورة وبالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات من حيث الشكل ومن حيث المضمون. فمن حيث الشكل يمكن أن تكون المعلومات في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة وواضحة ومفهومة أو في شكل جداول أو إحصاءات أو رسومات بيانية وما إلى ذلك. أما من حيث فقدها معناها كأن تكون مفصلة أكثر من اللازم مما قد يؤدي إلى ملل المستخدم وبالتالي عدم قدرته على التركيز للحصول على المعلومات المطلوبة.

والخلاصة، أن البيانات تعبر عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة معينة في ذاتها، وأن المعلومات هي بيانات تم تشغيلها من خلال مجموعة معينة من العمليات الأساسية للحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدمها، وأن المعلومات المفيدة هي تلك التي تتصف بالملائمة، والوقتية، والوضوح، والصحة والدقة، والشمول، والقبول، في طريقة العرض ووسيلة التوصيل. فإذا توافرت هذه الخصائص في مخرجات نظام المعلومات تصبح هذه المخرجات بالفعل "معلومات" تمثل معرفة وإضافة للمرسل إليه.

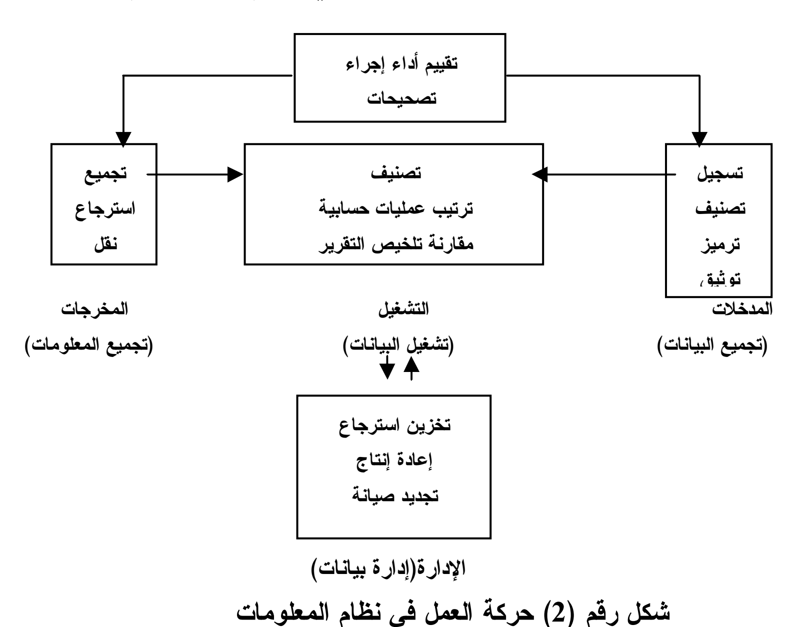
الوظائف والأنشطة الأساسية لتنظيم المعلومات:

سبقت الإشارة إلى أن الهدف الأساسي لنظم المعلومات هو إنتاج وتجميع وتوصيل المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات، وأن البيانات هي المدخلات الأساسية لنظم المعلومات. لذلك لا بد وأن تبدأ وظائف نظام المعلومات "بتجميع البيانات" وتنتهي "بإنتاج وتوصيل المعلومات". وتتم عملية تحويل

البيانات إلى معلومات من خلال سلسلة من الخطوات يطلق عليها دورة "تشغيل البيانات". وغالباً ما يصحب هذه الدورة عمليات "إدارة ورقابة وأمن البيانات" التي سيتم تشغيلها. وبناء على ذلك يمكن تجميع الأنشطة التي يقوم بها نظام المعلومات في خمسة **وظائف رئيسية** وهي:

تجميع البيانات، تشغيل البيانات (إنتاج المعلومات)، إدارة البيانات، رقابة وأمن البيانات، تجميع وتوصيل المعلومات.

وغالباً ما تحوز هذه الوظائف والأنشطة المكونة لها على الاهتمام الأكبر عند دراسة نظم المعلومات بهدف الوصول إلى أفضل مستوى ممكن من الكفاءة والتي عليها سيتحدد مدى ملائمة صحة، وقتية، وتكلفة المعلومات التي سيتم توصيلها إلى المستخدمين. ويظهر الشكل رقم (2) حركة العمل في نظام المعلومات والعلاقات بين الوظائف الرئيسية التي يقوم بها النظام.



شكل رقم (2) حركة العمل في نظام المعلومات

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي

أهمية المحاسبة وأنظمتها[1]:

إن مقومات المجتمع تنبع من مصادر قطاعاته، التي تتدفق عطاءاتها من خيرات مواردها الطبيعية، وقدراتها البشرية. ومسؤولية هذا البناء وانتظامه تتوزع بين فرقاء العمل ليقوم كل بدوره، بما يمليه عليه علمه وواجبه الوطني، وانطلاقاً من هذا الواقع يبرز دور المحاسبة في حياة المجتمعات التي تتناول علاقة المحاسبة بالقطاعات ودورها في تحديد الطاقات وتحسينها وتطويرها بما يتوافق مع متطلبات العمل.

فالمحاسبة، هي أداة الرقابة على التكاليف ووسيلة لتقويم أداء الأشخاص القيمين على الإدارة، خلافاً للمفهوم التقليدي الذي يستهدف تحديد تكلفة المنتج بهدف تحديد الوضع المالي فقط.

والمحاسبة هي وسيلة، لتخطيط الإنتاج، وأسلوب للتنبؤ ورسم كافة الخطوات والعمليات مقدماً، بطريقة تجعل من المؤكد تحقيقها.

هذا المفهوم للمحاسبة، أعطاها الفرصة للعب دورها الرئيسي في بناء الاقتصاد، وتكامله، على الصعيدين المحلي والإقليمي باعتبار أن تحقيق التكامل الاقتصادي، على مستوى الوطن، يقوم على أساس التقويم الفعال والتبادل الإنتاجي بين المؤسسات الأساسية، وإيجاد مجموعة من التدابير والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لحل المشاكل التي تعوق هذا التكامل الداخلي، وإتاحة الفرصة للاستفادة القصوى من الموارد الداخلية في البلد نفسه.

أما عملية تحقيق التكامل الإقليمي، التي تقوم على تقسيم العمل، والتبادل بين بلدان منطقة جغرافية واحدة، فلا تعتبر كبديل عن التنمية الداخلية، إنما هي استمرار لها قفزة أعلى في سبيلها، آخذة بعين الاعتبار أوضاع البلدان المشتركة ومستوى تطورها بعضها ومصلحتها الاقتصادية الداخلية ومدى استفادتها من الاتفاقيات التي تعقد بينها.

تعريف نظام المعلومات المحاسبي[2]:

يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام في نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية.

---

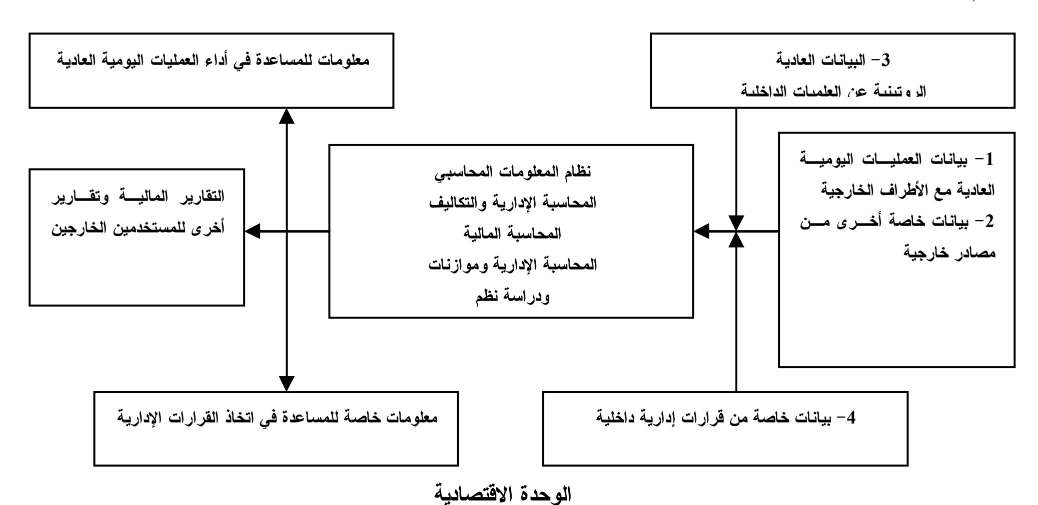
(1) أبو شقراء وشركاهم، **الموجز في التصاميم المحاسبية اللبنانية**، طباعة بمجموعة مطر أبو شقراء وشركاهم بدون، د. ت، د. ط، ص 7 –9.

(2) د. أحمد حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، ص 47 – 50.

ويلاحظ في هذا التعريف أن نظام المعلومات المحاسبي لا يعتبر بـديلاً لنظـام المعلومـات الإداري ولا منفصلاً عنه ولكن يعتبر نظام من النظم الفرعية المكونة له داخل الوحدة الاقتصادية. بـل يمكن القول أن النظام المحاسبي يعتبر من أهم وأكبر النظم الفرعية في نظام المعلومات الإداري. فغالباً ما يحتاج كل موقع من مواقع اتخاذ القرارات إلى المعلومات المحاسبية سواء فـي المسـتويات الـدنيا لمعرفة سير العمل اليومي، أو مستوى الإدارة الوسطى لمعرفة مستوى جودة وكفاءة الأداء، أو مستوى الإدارة العليا في شكل الموازنات الرأسمالية التي توضح نتائج القرارات الاستثمارية المختلفة في الأجل الطويل والعائد المتوقع على هذه الاستثمارات. هذا بالإضافة إلى تداخل نظام المعلومـات المحاسـبي وتفاعله مع سائر النظم الفرعية الأخرى التي يمكن أن توجد في نظام المعلومات الإداري مثـل نظـم الإنتاج، والتسويق، الأفراد، التمويل، ...إلخ.

يضاف إلى ذلك، هناك مجموعة عريضة من المستخدمين الخارجيين للبيانات المحاسبية يمكن تصنيفهم إلى ثلاث مجموعات. تتمثل المجموعة **الأولى** من المستثمرين الحاليين والمتـوقعين والبنـوك الذين يمثلون مصدر من مصادر التمويل الهامة للوحدة. أمـا المجموعـة **الثانيـة** فتشـمل المـدينون والدائنون الذين يساهمون في عمليات التشغيل اليومي للوحدة الاقتصادية. وتتمثل المجموعة **الثالثة** من المستخدمين الخارجيين بالهيئات التجارية والرسمية والحكومية التي تؤثر قراراتها عليها، مثل مصـلحة الضرائب ووزارة المالية وغيرها.

ويظهر الشكل رقم (1) تصوراً عاماً لمصادر البيانات وتدفق المعلومات في نظام معلومـات محاسبي متكامل سواء كان نظاماً يدوياً أو يستخدم الحاسبات الإلكترونية. ويتضمن ثلاث مراحل كمـا في أي نظام مرحلة مدخلات، مرحلة التشغيل، مرحلة المخرجات.



شكل رقم (1): تصور عام لنظام المعلومات المحاسبي

أهداف النظم[1]:

تتعدد أهداف النظم (المحاسبية خصوصاً) وأهمها هو خدمة الدولة، وخدمة المؤسسات نفسها والمتعاملين معها.

أ- النظم في خدمة الدولة:

إن أهداف النظم، على الدولة تكمن في إيجاد طريقة تعامل سليمة مع المؤسسات الاقتصادية والمالية، تهيئ الفرص لمساعدة الدولة على الوقوف على حقيقة الوضع الاقتصادي، وتؤمن الإحصاءات الدقيقة التي تؤدي بها إلى وضع المحاسبة الوطنية، وتجعل من المعلومات الواردة في بيانات المؤسسة المالية، معلومات متجانسة، تساعد على المقارنة في القطاعات، وتبين الوضع الأوضح للاقتصاد الوطني، وتهيئ فرص اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية، على ضوء معلومات كاملة، غير مجتزأة، ومؤشرات اقتصادية مبنية على معلومات مأخوذة من محاسبة كافة القطاعات المكونة للاقتصاد القومي. وبذلك تتضح الرؤية، للرأي العام، ويصبح على بينة مما يحيط به، من ظروف حقيقية الاقتصاد ومدى انعكاس ذلك على الحياة الاجتماعية.

هذا فضلاً عما تؤمنه الدولة من وسائل توضيح للنتيجة الخاضعة للضريبة، مما يمكن دوائر الضريبة من مراقبته وتقييم النتائج المعلنة على ضوء التقييد بقواعد النظام.

أما من الزاوية الأهم في الأهداف وما يرتبط منها ارتباطاً كلياً، بالمؤسسات المعينة وبالدولة معاً، فهو إظهار تقلب القوة الشرائية للنقد باعتبار أن أية تغييرات على النقد، يعني تغييراً لوحدة القياس في المؤسسة، التي لا بد من الوقوف على حقيقة هذا التبديل. من خلال المقاربة بين دورة مالية وأخرى في فترتين متتاليتين.

ب- النظم في خدمة المؤسسة والمتعاملين معها:

إن التطور السريع في النمو الاقتصادي، التغيرات الجذرية التي طرأت على حجم وشكل المؤسسات دعت لاعتماد النظم، التي ساهمت في إدارة كامل مجموعات النظم الإدارية بناءً على استقرار حجم العمل وتوفير رؤوس الأموال اللازمة بأيدي صغار المستثمرين. وزادت الحاجة إليها بعد تكاثر أعداد السكان، وتوسع حاجات السوق الاستهلاكية وما يقابلها من زيادة في الإنتاج، فبرزت الحاجة لتوسيع رؤوس الأموال وتحولت الملكية الفردية إلى ملكية جماعية.

وتبعاً لذلك، انفصلت مهام الملكية، عن المهام الإدارية، وتبعها تعقيدات في الأعمال مما تتطلب الزيادة في المجموعات الإدارية المتخصصة وزيادة حاجتها لاستعمال أساليب موسعة ومن بين هذه المجموعات الأخصائيون في المحاسبة، وممارسة هؤلاء للمحاسبة الحديثة الساهرة على توسيع الوحدات ضمن المؤسسة الواحدة، وعلى إدارتها العليا توصلاً لما يساعد على تخطي التعقيدات

(1) مجموعة مطر أبو شقراء، **الموجز في التصاميم المحاسبية اللبنانية**، ص 13 – 19.

المتنوعة التي تواجه الأعمال الحديثة في أقسام المبيعات، والتوزيعات، والإنتاج، ومراكز الأبحاث والدراسات، التي تعد دراسات التسويق وبرامج الإعلان ومشاركتها في نفقاتها، والتوجيه لاختيار الموقع، وإعداد النظم لها وتقديم المساعدات التي تحتاجها. والأنظمة المحاسبية هي أهم أدوات الضبط الإداري، ومصدر المؤشرات لتقلبات أسعار المواد الخام، وفي تحديد سعر البيع العادل، ضبط الإنتاج وتحليل التغييرات وغيرها.

والنظم هي الركيزة الأساسية للتقييم الفعال للمؤسسات الهامة لجهة: التبادل الإنتاجي بينها، واختيار الأولويات منها لتنفيذ خطط التنمية، وإيجاد التدابير والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، لحل المشاكل التي تحول دون تحريك الدورة الاقتصادية، كل ذلك توصلاً لتأمين استثمار الموارد وتشجيع التوظيفات، وتحقيق التكامل الاقتصادي على مستوى الدولة، وعلى المستوى الإقليمي، وبالتالي إتاحة الفرصة للاستفادة من الموارد الداخلية.

إن ما تتضمنه النظم المحاسبية من توحيد في اللغة المحاسبية في التبويب والمضمون وطريقة استخراج النتائج، يسهل قراءة المعلومات، ويساعد على نشر الإعلام المعبر، وتوفير الحقيقة لكل من له علاقة بالمؤسسة إن لجهة الشركاء أو المساهمين أو لجهة الدائنين والمصارف التي تتعامل معهم المؤسسة وهذا يبعث الطمأنينة في النفوس أو يوفر الثقة في الاقتصاد ويشجع على قيام الاستثمارات الجديدة، المبنية على رؤية واضحة للحاضر والمستقل.

ج– النظم في خدمة المحاسبة نفسها:

إن النظم المحاسبية تؤمن الأهداف الرئيسية الأخرى للنظم التي تتمثل في تحقيق غايات علوم المحاسبة وإظهار المفهوم الحقيقي لها، ولمهماتها ونتائجها بما يمكن من الاضطلاع بخفايا المنشأة وكشف أعمالها، وتصوير واقعها المالي، واستعمالها كأداة للرقابة على التكاليف، وتقييم أداء الأفراد، وتجميع المعلومات التي تساعد على تصحيح الخطط، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، ووضع البرامج في الإدارات المختلفة ضمن المؤسسة.

أهداف النظام المعلومات المحاسبي(1):

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى توفير المعلومات المناسبة عن نتيجة أعمال المنشأة وتحديد مركزها المالي في نهاية فترة مالية محددة. وتحديد قيمة رأس المال العامل ومصادره واستخداماته للأطراف والجهات الخارجية وإدارة المنشأة لترشيد واتخاذ القرارات، وذلك من خلال إعداد التقارير الدورية التي تتمثل في قائمة الدخل (نتيجة الأعمال) وقائمة المركز المالي، وقائمة توزيع الأرباح وقائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية ...إلخ.

(1) د. طه إبراهيم، وآخرون، **تصميم النظم المحاسبي**، ص 12 – 13.

ولكي يمكن توفير هذه المعلومات يستوجب الأمر أن تمتلك إدارة الوحدة المحاسبية (المنشـــأة) نظاماً (محاسبياً) لإمساك الدفاتر المحاسبية لتسجيل ومعالجة هذه البيانات لتصـــبح معلومـــات مناســـبة لإيصالها للأطراف الخارجية والداخلية، وكذا إذا اعتمدت المكننة أو الحسابات الآليـــة مكـــان النظـــام اليدوي. لهذا تسمى عملية معالجة وتحويل البيانات المحاسبية بالدورة المحاسبية.

عناصر النظام المحاسبي[1]:

يعتبر النظام المحاسبي في أي مشروع تطبيق مباشر لمفهوم النظام الذي تناولناه سابقاً وبمـــا يتضمنه من استقلالية وترابط وقابلية للتجزئة وتقسيم العمل كمدخلات وتشغيل ومخرجات.

والعناصر التي لا بد من توافرها في أي نظام محاسبي حتى يمكن اعتباره نظامـــاً محاســـبياً سليماً، وتنقسم هذه العناصر إلى المجموعات التالية:

أولاً: المجموعة المستندية:

المستند هو دليل إثبات على حدوث عملية مالية أو تجارية معينة، كما أنه يمثل قرينـــة مـــن القرائن والتي تفيد في مراجعة هذه العمليات دفترياً في إطار ما يعرف بالمراجعة المستندية.

وتنقسم المجموعة المستندية إلى:

1- مستندات خارجية: وهي المستندات التي يتم إنشائها خارج المشروع وتحدد معاملاته مـــع الغير مثل فواتير الشراء التي يتم إعدادها لدى الموردين وتصل إلى المشروع لتسجيلها.

2- مستندات داخلية: وهي التي يتم إعدادها داخل المشروع وتنقسم إلى:

أ- مستندات تستخدم لتحديد معاملات المشروع مع الغير مثل فواتير البيع وأوامـــر التوريد للموردين.

ب- مستندات تستخدم لتحديد معاملات المشروع داخل إداراتـــه أو أقســـامه مثـــل طلبات الشراء وكشوف الرواتب وأوامر الصرف.

ج- المستندات المستخدمة لإثبات نتيجة معينة داخل المشروع دون بيان معـــاملات محددة قد تمت بين أقسام وإدارات معينة مثل كشوف جرد المخزون الفعلي لإثبـــات صحة الأرصدة في المخازن وكشوف التسوية اليومية للتأكد من عملية معينة.

ثانياً: المجموعة الدفترية:

وتتضمن هذه المجموعة الدفاتر المحاسبية المتخصصة، ومـــا يماثلهـــا إلكترونيـــاً باعتمـــاد الحاسبات الآلية، لتسجيل جميع العمليات المالية فيها وفقاً لنوعية وطبيعة هذه العمليات، وهي:

---

(1) د. محمد سمير الصبان، وآخرون، **النظام المحاسبي اللبناني والمشاكل المحاســـبية المعاصـــرة**، دار المعرفـــة الجامعيـــة، الإسكندرية، 1996م، ص 14 – 17.

(1) دفاتر وسجلات القيد الأولي: دفاتر اليومية (العامة والمساعدة).

(2) دفاتر سجلات القيد النهائي دفاتر الأستاذ (العام، والمساعدة).

3- مجموعة القوائم المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي).

4- مجموعة التقارير المحاسبية (تقارير دورية / تقارير خاصة / تقارير عن تنبؤات بالمستقبل / تقارير إحصائية / تقارير خاصة).

ثالثاً: مجموعة التعليمات المالية أو المحاسبية:

وهي التعليمات المالية التي يتم وضعها في شكل لوائح وإرشادات تكون الأساس في العمل المحاسبي داخل المجموعة الدفترية من خلال المجموعة المستندية، ومن أمثلة هذه التعليمات:

- الدورة المستندية بالتفصيل وبكامل خطواتها.
- الدورة المحاسبية المتعارف عليها.
- إجراءات المراجعة الداخلية.
- الدليل المحاسبي.
- إجراءات إعداد التقارير.
- نماذج لبعض الحسابات والقوائم.

وظائف النظام المحاسبي(1):

تتركز الوظيفة الرئيسية للنظام المحاسبي في تقديم البيانات وإنتاج المعلومات الملائمة وفي الوقت الملائم لمستخدمي هذه المعلومات، هذا إلى جانب بعض الوظائف المشتقة منها.

- ويمكن تقسيم وظائف النظام المحاسبي إلى وظيفة أساسية وأخرى فرعية:

أولا: الوظيفة الأساسية:

وتتمثل هذه الوظيفة في تقديم المعلومات المناسبة في الوقت الملائم وتتنوع هذه المعلومات وتتعدد وفقاً لتطور الحاجة إليها وتنقسم إلى:

1- معلومات إجمالية لخدمة وظائف تقليدية ومنها:

أ- تحديد نتيجة الأعمال من فترة معينة.

ب- تحديد المركز المالي عن فترة معينة.

2- معلومات تفصيلية لخدمة وظائف متطورة ومنها:

أ- معلومات عن نشاط الأقسام داخل المشروع لقياس وتقييم الأداء وتحديد المسؤولية.

ب- معلومات تساعد الإدارة في القيام بوظائف التخطيط والرقابة.

---

(1) د. محمد سمير الصبان، وآخرون، **النظام المحاسبي اللبناني والمشاكل المحاسبية المعاصرة**، ص 17 – 18.

ج- معلومات تناسب احتياجات أطراف أخرى خارجية مثل البنوك والمستثمرين والأجهزة والوزارات المختلفة.

ثانياً: وظائف أخرى فرعية:

وهي وظائف متفرعة من الوظيفة الأساسية، وتتحقق هذه الوظائف عندما تتوفر المعلومات المناسبة ومثال ذلك ما يلي:

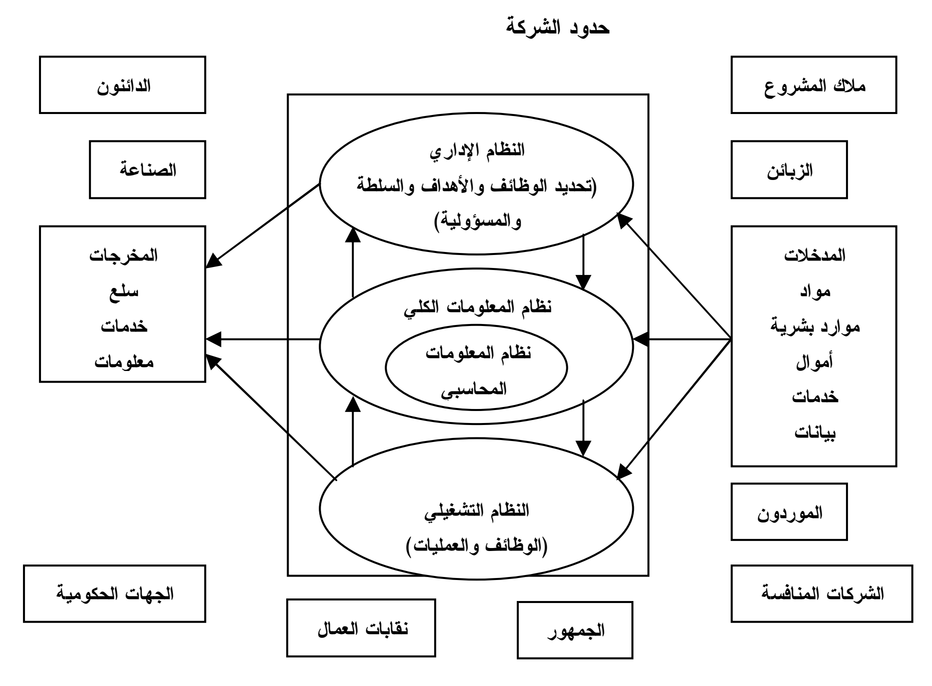
أ- التنسيق مع النظم الفرعية: بشكل لا يترتب عليه أي تعارض بين النظام وهذه النظم ككل بصفة عامة.

ب- التقييم الذاتي: ذلك بأن يتم تصميم النظام بشكل يوضح إمكانية تقييم الأداء ومدى إنجاز الأهداف المطلوبة والتي ينبغي بشكل يوضح إمكانية تقييم الأداء ومدى إنجاز الأهداف المطلوبة والتي ينبغي أن تكون محددة بوضوح.

جـ- تحديد وتنظيم الإجراءات: الإجراءات هي خطوات تفصيلية للعمل داخل النظام وذلك في شكل دليل عمل، فلا بد من تحديدها تحديداً مناسباً يحقق أقصى استفادة ممكنة من كافة الموارد المتاحة ويعني ذلك تحقيق الكفاءة.

بيئة النظام المحاسبي(1):

نظام المعلومات المحاسبي هو نظام فرعي من نظام المعلومات الكلي الذي بدوره نظام فرعي من نظام الشركة ككل، الشكل رقم (2)



(1) د. سمير هلال، **دراسات حديثة في النظم المحاسبية**، ص 32 – 33.

شكل رقم (2) البيئة المحيطة بنظام الشركة والنظام المحاسبي كنظام فرعي لها

خصائص النظام المحاسبي الفعال[1]:

ينبغي أن يحظي النظام المحاسبي بالقبول، بأن يتم تشغيله في إطار الافتراضات والقواعد والمبادئ العلمية للمحاسبة، كعلم من العلوم الاجتماعية مع مراعاة تسجيل وترتيب وتلخيص وعرض النتائج وأن يكون واقعياً ملائماً لظروف المشروع بحيث يتضمن العناصر والخصائص التالية:

1- **الملائمة:** وتعني أن يتم تصميم النظام المحاسبي بما يلائم حجم المشروع وطبيعة نشاطه وهيكله التنظيمي.
2- **المرونة:** وتعطى تصميم النظام المحاسبي بشكل يقبل أي تعديل أو تغيير تحت أي ظروف معينة دون القيام بتغيير شامل النظام نفسه.
3- **الدقة:** ويعني ذلك مراعاة تصميم النظام المحاسبي بكل أركانه وبكل مراحله بشكل يعمل على إنتاج معلومات محاسبية تتميز بالدقة وذلك باستخدام بيانات دقيقة في إنتاج هذه المعلومات وبطريقة مرئية ومنظمة.
4- **الأفراد:** حيث أن النظام المحاسبي تزداد فاعليته باستخدام الأفراد المتخصصين ذوي الخبرة العلمية والعملية، ومهما بلغت النظم المحاسبية من التطور التقني فلا يمكن الاستغناء عن العنصر البشري الفعال والمناسب لتنفيذ المراحل المختلفة للنظام.
5- **الترابط:** بين المستندات والسجلات الخاصة بالقيد الأولى ثم بينها وبين سجلات القيد النهائي وكذلك مراعاة الترابط بين دفاتر الأستاذ والقوائم المالية. وهي يعني ضرورة مراعاة الترابط بين الدورة المستندية والدورة المحاسبية عند تصميم النظام المحاسبي.
6- **المبادئ العلمية:** حيث يجب عند تصميم النظام المحاسبي مراعاة المبادئ العلمية والقواعد المحاسبية المتعارف عليها مما يعمل على زيادة فاعلية الدور الذي يؤديه النظام.
7- **الواقعية:** وتعني مراعاة الظروف الداخلية والخارجية التي يعمل في ظلها المشروع وإمكانات المشروع المادية والبشرية وذلك عند القيام بتصميم عناصر النظام المحاسبي.

---

(1) د. أحمد رجب عبد العال، وآخرون، **دراسات في الأنظمة والمشكلات المحاسبية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003م، د.ط، ص 705.

8- **الاقتصادية:** وتعني مراعاة عنصر التكاليف، عند تصميم النظام المحاسبي بحيث تزيد المنافع المتوقعة من النظام عن تكاليف إعداده وتنفيذه.

9- **استخدام بيانات جيدة:** وذلك بغرض إنتاج معلومات جيدة، ومما لا شك فيه أن البيانات المحاسبية الجيدة هي التي تتميز بالموضوعية والصدق والدقة والملائمة ومن ثم تساعد تلقائياً على إنتاج معلومات محاسبية جيدة وفعالة تتميز بنفس الخصائص، وذلك على أساس أن النظام المحاسبي هو بمثابة نظام معلومات.

10- **تيسير عملية المراجعة:** وهذا يعني مراعاة تصميم هيكل النظام المحاسبي بصورة تساعد على إنجاز عملية الرقابة والمراجعة بأشكالها المختلفة سواء كانت مراجعة داخلية أو خارجية مستندية أو فنية أو محاسبية.

11- **الوسائل المساعدة:** أي لا بد من إعداد تصميم النظام المحاسبي بصورة تقبل استخدام أي وسائل مساعدة مستقبلاً وتقبل برمجة النظام وذلك في ظل استخدام الحاسبات الآلية الحديثة، ومما لا شك فيه أن مثل هذه الوسائل تساعد على زيادة فاعلية النظام بإنتاجه البيانات والمعلومات في الوقت الملائم وبالقدر الملائم لكلفة المستخدمين.

دليل الحسابات[1]:

لقد كان من نتيجة نمو وتعقد حجم المشروعات وتعدد عملياتها المالية التمييز بين أطراف هذه العمليات المالية واستدعى ضرورة ربطها بحسابات معينة مما استوجب ضرورة وجود دليل منتظم للحسابات لتسهيل عمليات تبويب الحسابات، ويحقق دليل الحسابات مزايا عديدة لعل أهمها ما يلي:

1- تسهيل التعرف على الحسابات المالية عند الرغبة في الحصول على معلومات معينة عن هذه الحسابات.

2- تسهيل مهمة المحاسب في إعداد البيانات، وتقديم المعلومات التي تتطلبها الإدارة.

3- تحديد الإطار العام للنظام المحاسبي بالمشروع (أو في الدولة) حيث يبين ويحدد الدليل نوعية البيانات التي يمكن استخراجها في السجلات المحاسبية المختلفة.

4- تسهيل مهمة تدريب المحاسبين الذين سيوكل إليهم مهمة استخدام النظم المحاسبية.

5- تقديم تصور مبسط وعام وشامل عن الإطار الذي تعمل من خلاله المنشأة حيث يتابع دليل الحسابات نشاط المشروع من لحظة بدء إنتاج المنتجات وحتى لحظة بيعها.

---

(1) د. طه إبراهيم وآخرون، **تصميم النظم المحاسبية**، ص 22 وما بعدها.

6- يشجع على استخدام نظم المحاسبة الإلكترونية في المشروع نظراً لاعتماد هذه النظم على أرقام الحسابات الموضحة بدليل الحسابات.

ويوفر دليل الحسابات للمحاسبين والإداريين وسائل لإثبات عمليات المشروع، فبدون هذا الدليل تتعرض عمليات تسجيل وتبويب العمليات المالية إلى أخطاء عديدة.

وتتعدد طرق إعداد دلائل الحسابات، كما تختلف من مشروع لآخر وفقاً لظروفه، ويتوقف إعداد دليل الحسابات على ما إذا كان المشروع لديه حسابات منتظمة أم غير منتظمة. كما يستطيع المحاسب المالي إعداد الحسابات الختامية، وقائمة المركز المالي ويحدد العناصر الرئيسية في كل منهما ويكوّن منها الحسابات الرئيسية، كما يفحص المحاسب الدفاتر المنتظمة للمشروع، ثم يحلل ويبوب مجموعة الحسابات الرئيسية ومجموعة الحسابات الفرعية التي يرتبط كل منها ارتباطاً رئيسياً بالحسابات الرئيسية.

ويحدد خبير النظم أنواع الحسابات التي يزمع فتحها في حالة المشروعات الجديدة، ويتوقف هذا على النشاط الذي تقوم به المنشأة، لذلك فعليه أن يحدد مجموعة الحسابات الرئيسية ثم يحللها إلى مجموعة حسابات فرعية حيث يحدد حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية وحسابات الإيرادات والمصروفات، وتتعدد طرق ترقيم وترميز الحسابات حيث يرمز لكل حساب في الحسابات الرئيسية أو الفرعية برمز أو برقم مميز، ونتناول هذه الطرق على النحو التالي:

خطوات إعداد دليل الحسابات: تتمثل خطوات إعداد دليل الحسابات فيما يلي:

1- حصر الحسابات وتبويبها: على مصمم النظام المحاسبي أن يحصر كافة الحسابات التي تزمع المنشأة استخدامها، سواء كانت حسابات إجمالية أو فرعية على أن يراعي تطابق أسماء الحسابات مع طبيعة العمليات المالية التي تمثلها ثم تقسيم هذه الحسابات إلى مجموعات متجانسة وتبوب الحسابات إما وفقاً لطبيعتها حيث تحدد مجموعة لحسابات الأصول الثابتة، ومجموعة لحسابات الأصول المتداولة ومجموعة لحسابات الخصوم طويلة الأجل، ومجموعة لحسابات الخصوم المتداولة أو قصيرة الأجل، ومجموعة للحسابات الشخصية المدينة، ومجموعة للحسابات الشخصية الدائنة، ومجموعة للحسابات الخاصة بالمصروفات، ومجموعة الحسابات الخاصة بالإيرادات.

وقد تبوب الحسابات وفقاً للقوائم التي تظهر بها حيث تحدد الحسابات التي تظهر في جانب الأصول والحسابات التي تظهر في جانب الخصوم، وتلك التي تظهر في الجانب المدين من حسابات نتيجة الأعمال والأخرى التي تظهر في الدائن من حسابات نتيجة الأعمال.

2- ترميز الحسابات وإعداد الدليل: على مصمم النظام المحاسبي ترميز الحسابات بطريقة تسهل التعرف على الحساب الرئيسي أو الإجمالي ومجموعة الحسابات الفرعية التي تنتمي إليه، وتتعدد

طرق ترميز الحسابات وإعداد دليل الحسابات لعل أهمها ما يلي:

أولاً: طريقة الحروف الأبجدية في ترميز الحسابات:

تستخدم هذه الطريقة الحروف الأبجدية لترميز الحسابات والبيانات المختلفة، وخاصة في نظم المحاسبة اليدوية، وتقوم هذه الطريقة على إعطاء رمز أو حرف هجائي لحسابات الأصول كأن يعطـي الرمز (أ) لحسابات الأصول ثم تبويب الأصول إلى أصول ثابتة، ويخصص لها الرمز (أث) ثم تبـوب حسابات الأصول الثابتة وفقاً لحساب كل أصل منها، حيث يعطى لحساب الأصل الثابت الفرعي حرف هجائي آخر تختلف من حساب أصل إلى حساب أصل آخر ومثال على ذلك ما يلي:

أ- حسابات الأصول:

أث أ حـ/الأراضي

أث ب حـ /المباني

أث ج حـ /الأثاث

وهكذا

أما حسابات الأصول المتداولة

أم حسابات الأصول المتداولة

أم أ حـ / نقدية بالصندوق

أم ب حـ /نقدية بالبنك

أم ج حـ /مخزون سلعي

أم د حـ / المدينون (العملاء)

وهكذا

خ حسابات الخصوم

خ ث حسابات الخصوم الثابتة (الطويلة الأجل)

خ ث أ حـ /السلف طويلة الأجل

خ ث ب حـ /قرض السندات

خ م حسابات الخصوم المتداولة

خ م أ حـ /الدائنون

خ م ب حـ /أوراق الدفع

خ م ج حـ /قروض قصيرة الأجل

وهكذا

وتتميز هذه الطريقة بسرعة الفهم والتذكر حيث أن ذاكرة الإنسان تستطيع أن تربط بسـرعة العلاقة بين الترميز أو الحروف المستخدمة والحساب الذي يشير إليه كما تنتقد هذه الطريقـة لصـعوبة استخدامها في حالة وجود عدد كبير من العناصر كما لا تناسب هذه الطريقة النظم الإلكترونية وأجهزة الحساب الآلي ويرجع ذلك إلى طول الرموز.

كما لا تناسب طريقة الحروف الهجائية المشروعات الكبيرة، إذا رغبت الإدارة بإجراء تبويب وتحليل تفصيلي للحسابات، أو التي تمارس عمليات مالية عديدة. كما يعاب على هــذه الطريقــة بأنهــا عرضة لاحتمالات حدوث أخطاء عديدة أثناء عمليات الإثبات والترحيل نظراً لتشابه الحــروف التــي تستخدم في كتابة أسماء المصروفات والمستندات.

ثانياً: طريقة المزج بين الحروف الأبجدية والأرقام لتميز الحسابات:

تستخدم هذه الطريقة كلا من الحروف الأبجدية والأرقام في ترميز الحسابات وذلك في حالــة الرغبة في تجنب الثغرات الطويلة ويظهر دليل الحسابات وفقاً لهذه الطريقة على النحو التالي:

أ1 حسابات الأصول

أ1 ث حسابات الأصول الثابتة

أ ث1 حـــ /الأراضي

أ ث2 حـــ /المباني

أ ث3 حـــ /الأثاث

وهكذا

أ1م حسابات الأصول المتداولة

أم1 حـــ / نقدية بالصندوق

أم2 حـــ /نقدية بالبنك

أم3 حـــ /مخزون سلعي

أم4 حـــ /المدينون (العملاء)

وهكذا

خ2 حسابات الخصوم

خ2 ث حسابات الخصوم الثابتة (طويلة الأجل)

خ2 ث1 حـــ /السلف طويلة الأجل

خ2 ث2 حـــ /قرض السندات

خ22 حسابات الخصوم المتداولة

خ2م1 حـــ / الدائنون

خ2م1 حـــ /أوراق الدفع

خ2م3 حـــ / قروض قصيرة الأجل

وهكذا

وتتسم هذه الطريقة بقدرتها على تفريع مجموعات الحسابات التي يتكون منها دفتر الأســتاذ، كما تتسم بقدرتها على توسيع مجال التحليل والتفصيل في تبويب الحسابات إلى مجموعاتها الفرعية، إلا أنها تعاني من نفس الانتقادات الموجهة لطريقة الحروف الأبجدية السابق عرضها.

ثالثاً: الطريقة الرقمية لترميز الحسابات:

تناسب هذه الطريقة المشروعات الكبيرة التي تمارس عمليات مالية ضخمة، وتتسم هذه الطريقة بالسهولة والبساطة والوضوح وتتجنب الانتقادات الموجهة للطريقتين السابقتين وتخصص هذه الطريقة رقماً أو عدداً معيناً يشير إلى حساب محدد من الحسابات المالية التي يشتمل عليها النظام المحاسبي. وتعد هذه الطريقة من أكثر طرق الترميز التي تستخدمها الوحدات الاقتصادية في الواقع العملي تميزاً، حيث يتميز الترميز الرقمي بسهولة الاستخدام وانخفاض المساحة التي يشغلها رقم الحساب مما يسهل عمليات البيانات وكتابة وإعداد التقارير.

كما تتسم هذه الطريقة بالمرونة حيث تمكن من التوسيع في ترميز الحسابات التي يشتمل عليها النظام المحاسبي. وتنتقد الطريقة بصعوبة تذكر أرقام الحسابات وبصفة خاصة في حالة تخصيص عدة أرقام لكل حساب من حسابات دفتر الأستاذ وقد بذلت محاولات جديدة لتجنب الانتقاد وذلك بتجزئة الأرقام المخصصة لكل حساب وذلك بتقسيمه إلى مجموعات من الأرقام يفصل بين كل منها خط مائل على أن يكون مجموعة من الأرقام الفرعية دلالة محددة ويظهر دليل الحسابات وفقاً لهذه الطريقة على النحو التالي:

حسابات الأصول الثابتة:

1- حـ / الأراضي

2- حـ / المباني

3- حـ / الأثاث

4- حـ / الآلات

5- حـ / السيارات

حسابات الأصول المتداولة

6- حـ / نقدية بالصندوق

7- حـ / نقدية بالبنك

8- حـ / مخزون سلعي

9- حـ / المدينون (العملاء)

10- حـ / أوراق القبض

11- حـ / أوراق مالية

حسابات الخصوم

12- حـ / السلف طويلة الأجل

13- حـ / قرض السندات

حسابات الخصوم المتداولة

14- حـ / الدائنون

15- حـ / أوراق الدفع

16- حـ / قروض قصيرة الأجل

حسابات المصروفات

17- حـــ / الكهرباء

18- حـــ / المياه

19- حـــ / الإيجار

20- حـــ / الإعلان

حسابات الإيرادات

21- حـــ / إيراد عقارات

22- حـــ / خصم مكتسب

23- حـــ / فوائد دائنة

وهكذا

رابعاً: الطريقة اللفظية الرقمية لترميز الحسابات:

ترمز هذه الطريقة الحسابات باستخدامها للألفاظ (الكلمات أو أسماء الحسابات) والأرقام، وتفيد هذه الطريقة بصفة خاصة في حالة تبويب مجموعة من الحسابات بدرجة أكثر تفصيلاً لتحقيق أغراض خاصة، ووفقاً لهذه الطريقة تستخدم أسماء الحسابات للتعبير عن الحسابات الإجمالية، وتستخدم الأرقام للتعرف على الحسابات الفرعية المرتبطة بالحساب الإجمالي.

ووفقاً لهذه الطريقة يظهر دليل الحسابات على النحو التالي:

1- أصول

11 أصول ثابتة

111 حـــ / الأراضي

112 حـــ / المباني

113 حـــ / الأثاث

114 حـــ / الآلات

115 حـــ / السيارات

12 الأصول المتداولة

121 حـــ / نقدية الصندوق

122 حـــ / نقدية بالبنك

123 حـــ / مخزون سلعي

124 حـــ / المدينون (العملاء)

125 حـــ / أوراق القبض

126 حـــ / أوراق مالية

2 خصوم

21 خصوم طويلة الأجل

211 حـــ / السلف طويلة الأجل

212 حـــ / قرض السندات

22 خصوم متداولة

221 حـ / الدائنون

222 حـ / أوراق دفع

223 حـ / قروض قصيرة الأجل

وهكذا

كما تستخدم هذه الطريقة لإعادة تبويب بنود المصروفات والإيرادات.

فلو أننا خصصنا الرقم 3 لحسابات المصروفات مثلاً فإنه يمكننا استخدام الألفاظ للتعبير عن وظيفة المشروع سواء كانت مصروفات صناعية (إنتاجية)، ومصروفات تسويقية، ومصروفات إدارية وتحويلية وذلك على النحو التالي:

3 إنتاجية　　3 تسويقية　　3 إدارية وتحويلية

وهكذا

وعموماً ينبغي مراعاة مجموعة من الاعتبارات العامة عند تصميم دليل الحسابات واختيار أنسب طرق الترميز في إعداده، ولعل أهم هذه الاعتبارات ما يلي:

1- الملائمة: لا بد أن يتواءم نظام الترميز والتبويب المستخدم في إعداد دليل الحسابات مع نوع الحسابات واحتياجات مستخدميها، وأسلوب تشغيل البيانات سواء كان يدوياً أو إلكترونياً.

2- المرونة: ينبغي أن تتسم طريقة الترميز المستخدمة بالبساطة حتى يمكن الحصول على ترميز للحسابات بسيط وسهل ومختصر ومعد بطريقة واضحة ومنطقية يسهل استيعابها وفهمها وتذكرها بيسر وسهولة.

وتتوقف درجة الإيجاز والتفصيل في دليل الحسابات على عدة عوامل لعل أهمها ما يلي:

(1) رغبة الإدارة: تتوقف درجة الإجمال والتفصيل في صياغة دليل حسابات على رغبة إدارة الوحدة المحاسبية في الحصول على بيانات تحليلية أو إجمالية حيث أصبحت الإدارة الآن في أمس الحاجة إلى الحصول على البيانات والمعلومات التي تعينها في ترشيد واتخاذ القرارات، وعلى العكس من ذلك كانت الإدارة في الماضي البعيد. ولهذا تميل إدارة المنشأة عند إعدادها لدليل الحسابات إلى التحليل الدقيق في إعداد دليل الحسابات.

(2) التدقيق في حصر العمليات المالية وربطها بالحسابات: يتطلب فتح الحسابات التي تتعلق بالعمليات المالية مراعاة مدى القدرة على حصر قيم العمليات لربطها بالحساب المعني.

(3) مدى تكرارية ودورية العمليات المالية التي تخص حساباً معيناً: ينبغي فتح حساب أو حسابات لطرفي كل عملية مالية من العمليات التي تقوم بها المنشأة إذا كانت متكررة ودائمة الحدوث بشرط أن تكون هذه العمليات لها أهمية نسبية كبيرة.

(4) ينبغي فتح عدة حسابات رئيسية: بالنسبة للعمليات المالية التي لها أهمية نسبية كبيرة ثم تفتح عدة حسابات فرعية وفقاً لأهمية النسبية للحسابات الفرعية التي تتعلق بالحساب الرئيسي.

الفصل الثاني

التصميم المحاسبي العام

إن التصميم المحاسبي العام هو القانون العام بالنسبة للقضايا المحاسبية في لبنان، إذ تقضي المادة 2 من الرسوم 4665 تاريخ 1981/12/26 بأن يخضع لأحكام التصميم المحاسبي المذكور "الأشخاص الحقيقيون والمعنويون الملزمون بمسك محاسبة منتظمة بموجب نصوص قانونية أو تنظيمية".

المبحث الأول: التصميم المحاسبي العام كقانون

أولاً: مصادر التشريع المحاسبي في لبنان[1]:

إن التصميم المحاسبي العام ليس التشريع الوحيد في الحقل المحاسبي إذ نصت قوانين أخرى على أحكام محاسبية قد تأتلف أو تختلف مع الأحكام التي نظمها التصميم المذكور. وإن أهم النصوص التي عالجت أموراً محاسبية هي:

1- **قانون التجارة:** الذي تضمن أحكاماً محاسبية متعددة تتعلق بالسجلات المحاسبية وكيفية مسكها ووضع الميزانيات وتوزيع الأرباح... الخ.

2- **قانون النقد والتسليف:** الذي نظم بعض الأمور المحاسبية المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية.

3- **قانون العمل:** الذي تناول في بعض أحكامه السجلات المتعلقة بالمستخدمين وذلك تمكيناً لجهاز تفتيش العمل في تأدية مهمات الرقابة المنوطة به.

4- **بعض التشريعات الاقتصادية:** ومنها المرسوم الاشتراعي رقم 189 تاريخ 1942/6/18 الذي أوجب على تجار الجملة ونصف الجملة إصدار فواتير نظامية تسهيلاً للرقابة عليهم.

5- **قانون ضريبة الدخل:** الذي فرض على المكلفين بالضريبة مسك محاسبة نظامية ونص على غرامات مالية، وأحياناً على عقوبات جزائية... الخ.

6- **الاجتهادات القضائية:** في القضايا المحاسبية.

7- **القواعد المحاسبية المتعارف عليها:** والتي أشار إليها القانون صراحة أو ضمناً.

---

(1) د. جوزيف طربية، **التصميم المحاسبي للمؤسسات**، دار النهار، بيروت، 1996م، د. ط، ص 15 – 17.

إن تعدد القوانين الناظمة للعمل المحاسبي في لبنان قبل صدور التصميم أثرت وبشكل كبير على مسيرته بعد الصدور مما أخر الممارسة الحقيقية المنتظمة وفقاً لنصوصه وشروطه.

إلا أن التصميم أضحى القانون العام في الحقل المحاسبي إذ تشمل أحكامه الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين الملزمين بمسك محاسبة منتظمة، من المكلفين بضريبة الدخل وغير المكلفين بها.

وكان للقانون الضريبي دوراً هاماً على صعيد فرض وضبط عملية تطبيق التصميم المحاسبي العام. فقانون ضريبة الدخل يلزم المؤسسات مسك محاسبة نظامية، كما يطالبها بالتصريح السنوي عن الواردات والأرباح.

ثانياً: المؤسسة وتعدد التشريعات المحاسبية(1):

يؤدي تعدد التشريعات المحاسبية إلى التشعب في الموجبات الملقاة على المؤسسة وإلى التعارض بين بعضها أحياناً.

فقانون التجارة مثلاً يلزم كل من له صفة التاجر أن يمسك السجلات القانونية (دفتر اليومية ودفتر الجرد) وأن يسجل جميع الأعمال التي تعود بوجه من الوجوه إلى مشروعه التجاري... إلخ.

بينما أعفى قانون ضريبة الدخل الأفراد الذين يتعاطون تجارة صغيرة من مسك السجلات التجارية والتصريح عن أرباحهم إذ أخضعهم للضريبة وفقاً لطريقة الربح المقدر، وهي تقضي بتقرير أرباحهم السنوية من الإدارة الضريبية كل ثلاث سنوات.

ومن المظاهر الأخرى للتعارض بين التشريعات المحاسبية المختلفة ما نراه على صعيد تكوين المؤونات. فالتصميم المحاسبي العام يأخذ بمبدأ الحيطة والحذر الذي يقضي بإجراء تقييم معتدل للوقائع تجنباً لمحاذير تحميل المؤسسة في المستقبل أعباء مخاطر حالية، بينما يعالج القانون الضريبي موضوع تكوين المؤونات بصورة متشددة إذا يقضي مثلاً بعدم تنزيل المؤونات المكونة لمواجهة الديون المشكوك بتحصيلها إلا بعد إعلان إفلاس المدين.

إن الأمثلة على التعارض بين بعض التشريعات المحاسبية، متعددة ولا مجال لحصرها بسهولة ويعود هذا التعارض إلى الاختلاف في الغاية بين تشريع وتشريع آخر. فأهداف قانون التجارة حماية مصالح المساهمين والشركاء ومصالح الغير. أما أهداف القانون الضريبي فتأمين غايات أخرى أهمها الحفاظ على الموارد العمومية.

إن موقف المؤسسة أمام تعدد التشريعات المحاسبية هو احترام كافة هذه التشريعات والجمع بين أهدافها.

---

(1) د. جوزيف طربيه، **التصميم المحاسبي العام للمؤسسات الدليل التطبيقي** ، ص 17 – 19.

وقد عالج التصميم المحاسبي العام بوضوح قضية تعارض التشريع الضريبي مع التشـريعات الأخرى على صعيد تحديد نتيجة المؤسسة، فاعتبر أن النتيجة الاقتصادية الناشئة عن تطبيـق القواعـد المحاسبية هي النتيجة الوحيدة القابلة للنشر.

أما التعديلات وفقاً لأحكام القانون الضريبي، فتتم ببيان مستقل خارج الميزانية وحساب النتيجة لاتخاذه أساساً لاحتساب ضريبة الدخل على المؤسسة.

ثالثاً: مراعاة التصميم المحاسبي العام أحجام المؤسسات الاقتصادية:

لقد راعى النظام المحاسبي العام طاقات المؤسسة الاقتصادية بحيث جرى لحظ نظـام أساسـي للمؤسسات الكبيرة ونظام مختصر للمؤسسات المتوسطة، أما المؤسسات الصغيرة فأبقيت خاضعة لنظام القيد البسيط (تسجيل المقبوضات والنفقات)، وذلك وفقاً لما يلي:

1- النظام الأساسي: ألزم المؤسسات الخاضعة له أن تقدم عند إقفال الدورة المالية الميزانيـة وحساب النتيجة مرفقين بالبيانات التكميلية وبجدول تمويل الدورة المالية يخضع للنظام الأساسي كل من المؤسسات التالية:

- الشركات المساهمة على إطلاقها والشركات الخاضعة لنظام مفوضي المراقبـة والشـركات الأخرى والمؤسسات الفردية التي يتجاوز رقم أعمالها السنوي 250 مليون ليرة لبنانية أو التي تسـتخدم أكثر من خمسة وعشرين مستخدماً.

2- النظام المختصر: يجيز للمؤسسات الخاضعة له أن تقدم عند إقفال الدورة المالية ميزانيـة وحساب نتيجة وفقاً لنموذج بسيط بالمقارنة مع النماذج المفروضة للخاضعين للنظام الأساسي. وعلـى المؤسسات الخاضعة للنظام المختصر أن ترفق بالميزانيـة وحسـاب النتيجـة البيانـات التكميليـة(1) المفروضة في النظام الأساسي وذلك بقدر ما تنطبق عليها منـدرجات هـذه البيانـات. وتعفـي هـذه المؤسسات من تقديم البيان الخاص بنشاطات المؤسسة(2) وجدول تمويل الدورة المالية.

تخضع لموجبات النظام المختصر المؤسسات ذات الحجم المتوسط، إذ تنص الفقرة 2 من المادة 4 من القرار رقم 111 – تاريخ 1982/2/22 على أنه "يمكن للمؤسسات الخاضعة للتكليف على أساس الربح الحقيقي ما عدا المؤسسات المبينة في الفقرة السابقة (أي المؤسسات الخاضعة للنظام الأساسـي) أن تستعمل النماذج المختصرة لتقديم البيانات المالية...".

وانه عملاً بهذا النص فإن قسماً كبيراً من المكلفين على طريقة الربح الحقيقي يخضـع للنظـام المختصر. وقد حددت المادة 11 من المرسوم الاشـتراعي رقـم 144 تـاريخ 1959/6/12 (قـانون

(1) الفقرة 1 من المادة 4 من **قرار وزير المالية** رقم 111 – 11 تاريخ 1982/2/22 بعد تعديلها بقرار وزير المالية رقم 1/97 تاريخ 1993/1/19.

(2) وردت هذه البيانات في الملحق رقم 3 من المرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26.

ضريبة الدخل) أنه يخضع إلزامياً للتكليف على طريقة الربح الحقيقي الفئات الذكورة سابقاً، وحتى من أباحت لهم المادة 125 من قانون ضريبة الدخل فنصت على أنه يحق لكل شخص أن يطلب تكليفه على أساس الربح الحقيقي شرط أن يقدم طلباً بذلك، ولا يسمح لمن اختار طريقة التكليف على أساس الربح الحقيقي أن يطلب الرجوع في السنوات التالية إلى طريقة التكليف المقطوع أو المقدر.

ولكن بعد تعديلات التسعينات التي طرأت على التصاريح الضريبية والتي أخرجت جدول تمويل الدورة من التداول تكاد لا تفرق بين النظامين أعلاه وتكاد ترى أن المختصر قد ذاب ضمن الأساسي مع اختلاف بسيط في البيانات التكميلية.

3- نظام المحاسبة النقدية:

تخضع لهذا النظام بصورة مبدئية المؤسسات الصغيرة وقد نصت الفقرة 3 من المادة 4 من قرار وزير المالية رقم 111 – 1 تاريخ 1982/2/22 بهذا الخصوص على أنه: "يمكن للمؤسسات الخاضعة للتكليف على أساس الربح المقطوع. كذلك المؤسسات الأخرى غير الوارد ذكرها في الفقرتين السابقتين من هذه المادة، أن تكتفي بمسك محاسبة نقدية تتألف بصورة إلزامية من دفتر يومية يقيد فيه الواردات والنفقات ومن يسجل للأصول الثابتة وفقاً للنماذج المبينة في الملحق رقم 6 من المرسوم المذكور أعلاه، مع الاحتفاظ بأية أحكام قد تكون واردة في قوانين أخرى".

ولم يحدد قانون ضريبة الدخل (المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12) بصورة صريحة المكلفون على طريقة الربح المقطوع والذين أجاز لهم التصميم المحاسبي العام اتباع طريقة المحاسبة النقدية. إذ نصّت المادة 12 منه على أن تكلف على طريقة الربح المقطوع أو المقدر الفئات غير الملزمة بالتصريح على طريقة الربح الحقيقي المشار إليها في المادة 11 من قانون ضريبة الدخل، والقانون جمع في فئة مكلفي الربح المقطوع أصحاب المهن التجارية الصناعية وغير التجارية الذين ليسوا مكلفين على طريقة الربح الحقيقي.

والواقع اليوم يلحظ السعي إلى إذابة المكلفين بطريقة الربح المقدر في فئة المكلفين بطريقة الربح المقطوع. فأغلب المصالح التي كان يطبق عليها عملياً ذاهبة للاندثار إن لم يكن أكثرها قد اندثر.

بناء على ما تقدم يتضح أن المشترع لم يخضع كل المؤسسات لنفس الأعباء المحاسبية، إذ هو خفف على المؤسسات الصغيرة وشدد على الكبيرة منها. كذلك يمكن القول أن النظام المحاسبي الذي تخضع له المؤسسة هو رهن لعدة عوامل أخرى تؤثر في تحديده. ويأتي الشكل القانوني للمؤسسة في مقدمة هذه العوامل، فقد أخضع القانون للنظام الأساسي الشركات للمساهمة دونما نظر إلى حجم أعمالها أو موجوداتها، معتبراً أن المؤسسة التي تتخذ شكل الشركة المساهمة بإمكانها تحمل الأعباء المحاسبية الكبيرة. كما أن طريقة تكليف المؤسسة بالضريبة له تأثير أيضاً على نظامها المحاسبي إذ صنف المكلفين على أساس الربح الحقيقي في خانة المؤسسات الخاضعة للنظام الأساسي أو للنظام

المختصر بينما أجاز للمؤسسات الخاضعة للضريبة على الربح المقطوع اتباع نظام المحاسبة النقدية ذات الموجبات البسيطة.

4- الأنظمة المحاسبية الخاصة:

أجاز التصميم المحاسبي العام وضع قواعد محاسبية خاصة، بتكييف القواعد العامة من أجل احتواء هيكليات أو عمليات معينة، مما يؤدي انطلاقاً من القواعد العامة إلى وضع ما يلي:

- **تصاميم محاسبية مهنية:** تأخذ بعين الاعتبار خصائص مختلف النشاطات الاقتصادية.
- **تصاميم محاسبية للمؤسسات** توضع انطلاقاً من التصاميم المحاسبية المهنية.
- **تصاميم محاسبية خاصة** لاستعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي أو التجاري.

وقد نصت المادة 22 من المرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26، بهذا الخصوص على ما يلي:

يمكن تكييف التصميم المحاسبي العام كي يراعي خصائص مختلف القطاعات والنشاطات وكذلك المؤسسات العامة عن طريق إعداد تصاميم محاسبية مهنية وخاصة تصدق بموجبه قرارات تصدر عن وزير المالية.

وأنه تطبيقاً لما تقدم، نص القرار التطبيقي للمرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26 على أن يخضع قطاع المصارف والمؤسسات المالية وقطاع مؤسسات التأمين لتصاميم محاسبية تراعي خصائص هذه القطاعات ضمن الهيكلية العامة للتصميم المحاسبي العام. وبالفعل صدر تصميم محاسبي خاص للمصارف والمؤسسات المالية، وتصميم آخر خاص بمؤسسات للضمان (التأمين) وذلك بموجب قرار وزير المالية رقم 1/10/ ج تاريخ 1984/4/9 ورقم 1/224ج تاريخ 1984/11/26.

والتقسيم السابق الذي انتهجه التصميم، كالأنظمة الأساسية الثلاثة والأنظمة الخاصة المتعددة، إذا دلت على شيء فقد دلت على بعد النظر في بناء التصميم والمرونة في استيعاب القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني كل بظروفه.

المبحث الثاني الإطار العام للتصميم المحاسبي العام

إن توحيد الأنظمة المحاسبية للمؤسسات (الوحدات الاقتصادية) ليست هدفاً في حد ذاتها ولكنها أداة لتحقيق أهداف معينة. ولقد حدد التصميم المحاسبي العام الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها من وراء عملية التوحيد وأوردها في الملحق الرابع من القرار التطبيقي رقم 111 بتاريخ 1984/2/22 وتتمثل فيما يلي

أولاً: أهداف التصميم المحاسبي العام:

أ- تطوير المحاسبة في المؤسسات وتسهيل فهمها والرقابة عليها: فقد استهدف التصميم المحاسبي العام من **ناحية** تطوير أداء وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي من جانب معدِّي البيانات المالية (القوائم المالية)، وذلك بوضع قواعد ومبادئ وأحكام تساعد المؤسسات على الارتقاء بمستوى الأداء المحاسبي. ومن **ناحية أخرى**، فإن التصميم المحاسبي العام يستهدف من خلال أحكامه تحقيق إمكانية الرقابة على البيانات المحاسبية، والتشغيل المحاسبي للبيانات، بما يكفل المزيد من الثقة في مخرجات الأنظمة المحاسبية للمؤسسات. ومن **ناحية ثالثة**، فإن التصميم المحاسبي العام وضع قواعد ومبادئ وأحكام للإفصاح عن المعلومات المحاسبية ووضع نماذج للإفصاح (البيانات المالية) تكفل لمستخدمي البيانات المالية سهولة فهم المعلومات المحاسبية ومن ثم تحقيق أقصى استفادة منها.

ب- القابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية بين فترة وأخرى وبين مؤسسة وأخرى: وواقع الأمر أن كافة تجارب التوحيد المحاسبي تستهدف تحقيق أكبر درجة من القابلية لمقارنة للمعلومات المحاسبية. ومن ذلك، أن فعالية نجاح المحاسبة تتوقف وترتبط بمدى تلبيتها لاحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ومن أهم ما يحتاج إليه المستخدمون هو مقارنة البيانات المالية للمؤسسات دورات مالية مختلفة، ومقارنة البيانات المالية لمؤسسات مختلفة عن نفس الدورة المالية. وكلما كانت المعلومات المحاسبية أكثر قابلية للمقارنة، كلما كانت هذه المعلومات أكثر تلبية لاحتياجات المستخدمين، ومن ثم كلما كانت الأنظمة المحاسبية أكثر فاعلية. ومن خلال توحيد الأنظمة المحاسبية يتم تقليل التباين بين المؤسسات فيما يتعلق بطرق وقواعد القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية.

ج- تجميع المحاسبات ضمن إطار المجموعات الاقتصادية، وعلى صعيد النشاطات الاقتصادية، والمناطق، والدولة: إن التباين على أرض الواقع فيما بين المؤسسات بالنسبة لطرق القياس المستخدمة في إعداد المعلومات المحاسبية، إنما يؤدي إلى افتقار أي تجميع لتلك المعلومات للدلالة، وتقليل التباين فيما بين المؤسسات بالنسبة لطرق القياس وطرق الإفصاح يتم من خلال التوحيد، الذي يعمل على توفير الدلالة المفتقدة للمعلومات المحاسبية المجمعة، سواء على مستوى الأنشطة

الاقتصادية أو على مستوى المناطق أو على مستوى الدولة. وقد وفر التصميم المحاسبي العام المزيد من الدلالة للمعلومات المحاسبية المجمعة على الصعد المختلفة بتوحيده لطرق القياس والإفصاح.

د- تسهيل فهم المحاسبة والرقابة عليها(1): لا بد أن تقدم البيانات المالية وصفاً أميناً وواضحاً ودقيقاً وكاملاً للوقائع والأوضاع المالية في المؤسسة والتي قد تؤثر على القرارات التي يمكن أن ينفذها مستخدمي تلك المعلومات.

هـ- الاستفادة من الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية: تعتبر الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية من أهم الأدوات اللازمة لرسم البيانات الاقتصادية والمالية للدولة. ومن الجلي أن مدى فاعلية تلك السياسات ترتبط بمدى دقة ودلالة الإحصاءات والتي يتم على أساسها اتخاذ القرارات.

و- متابعة البيانات المحاسبية بكفاءة شرط الاقتصاد في التكاليف.

ز- الحصول على تقارير دورية وسريعة.

ح- تحقيق درجة عالية من الدقة في إثبات عمليات المشروع.

ط- العمل على تجنب احتمالات التلاعب والغش والتحريف والتمويه(2).

تعتبر الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية من أهم الأدوات اللازمة لرسم البيانات الاقتصادية والمالية للدولة. ومن الجلي أن مدى فاعلية تلك السياسات ترتبط بمدى دقة ودلالة الإحصاءات والتي يتم على أساسها اتخاذ القرارات.

ثانياً: السمات العامة (المميزة) للتصميم المحاسبي العام(3):

يمكن استقراء محتوى التصميم المحاسبي العام تحديد السمات العامة التي ينطوي عليها، ويمكن إجمالها بالآتي:

أ- السماح للمؤسسات بإعادة تخمين أصولها: وفي الواقع فإن التصميم المحاسبي العام قد تبع في ذلك القواعد المعمول بها في القانون الضريبي.

ب- محاولة توفير المزيد من المنفعة للمعلومات المحاسبية: يتضح ذلك مما نص عليه المرسوم 4665 في المادتين الرابعة والخامسة.

ففي المادة الرابعة نص على "أن تكون المعلومات المالية مفيدة لاتخاذ القرارات من مختلف مستعملي المحاسبة، كما يجب أن تظهر بوضوح في البيانات المالية كافة الوقائع التي ترتدي أهمية نسبية في المؤسسة". وهنا أكدت المادة الرابعة على توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية

---

(1) د. خيرت ضيف، **التصميم المحاسبي العام في لبنان**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م، ط1، ص 11.

(2) محمد سمير الصبان، وآخرون، **النظام المحاسبي اللبناني والمشاكل المحاسبية المعاصرة**، ص 41 – 42.

(3) د. أحمد بسيوني شحاتة، **تشغيل البيانات وفقاً للتصميم المحاسبي العام اللبناني**، الدار الجامعية، بيروت، 1994م، د. ط، ص 16 – 19.

من الإفصاح إلى الملائمة فالأهمية حتى توفر لمختلف المستخدمين معلومة محاسبية ذات جودة عالية، وهذا من أرقى المقصود من أي معلومات محاسبية في مطلق نظام أو تصميم محاسبي.

أما المادة الخامسة "فقد تناولت خصائص نوعية أخرى ينبغي تحققها في المعلومات التي يتم إنتاجها، بهدف توفير المنفعة لاتخاذ القرارات من هذه المعلومات. فقد اهتمت من ناحية بتوفير المعلومات في الوقت المناسب (الفقرة الأولى من المادة) واهتمت من ناحية أخرى بتوفير القابلية للمقارنة (الفقرة الثانية) ومصداقية التعبير والأهمية النسبية (الفقرة الثالثة).

ج- الاهتمام بالإفصاح عن أكبر قدر من المعلومات المحاسبية: تجلى ذلك فيما يتطلبه المرسوم من ضرورة الإفصاح بوضوح عن كافة المعلومات الهامة نسبياً (مادة 4)، وفيما تضمنه من نماذج للبيانات المالية، فبالإضافة إلى المعلومات التي استوجب الإفصاح عنها في الميزانية وحساب النتيجة، فقد استلزم التصميم المحاسبي العام أن تقوم المؤسسة بإعداد وتقديم البيانات التكميلية وجدول تمويل الدورة. وتتضمن البيانات التكميلية الإفصاح عن قدر كبير من المعلومات.

كما أن القرار التطبيقي يبرز الاهتمام بالإفصاح الكامل من خلال النص على ضرورة أن "يجري تفصيل البيانات المالية في أبواب وبنود بقدر ما يساعد هذا التفصيل على إعطاء معلومات وافية عن المؤسسة. ويجب على هذه البيانات أن تبرز كل واقعة من شأنها أن تؤثر على القارئ لجهة تكوين حكمة على ثروة المؤسسة ووضعها المالي ونتيجتها[1].

د- استهداف تحقيق نوع من الموائمة بين متطلبات التوحيد وبين توقير الحرية والمرونة للمؤسسات: من ناحية حدد المادة الثامنة من المرسوم 4665 دفاتر المحاسبة التي يتوجب على المؤسسة مسكها بصورة إلزامية، إلا أن المرسوم في مادته الحادية عشر ترك للمؤسسة الحرية بالنسبة لتحديد شكل الدفاتر والمستندات وطرق مسكها، حيث نصت على أنه "يمكن مسك الدفاتر والمستندات المحاسبية بأية وسيلة أو طريقة ملائمة من شأنها أن تضمن صحة القيود وتلبي مقتضيات التدقيق المحاسبي".

ومن ناحية أخرى، فإن التصميم المحاسبي العام وضع لائحة تفصيلية للحسابات، ولكنه ترك للمؤسسة الحرية في إجراء المزيد من التفصيل أو في دمج التفصيلات الموجودة. فلقد نصت المادة الثالثة من القرار التطبيقي على أنه "إذا لم تكن بنود الحسابات المدرجة في التصميم المحاسبي العام لتدوين تفاصيل جميع العمليات، يمكن للمؤسسة أن تفرد لهذه الحسابات تقسيمات جزئية إضافية، أما إذا كانت تفاصيل بعض الحسابات تقسيمات جزئية إضافية، أما إذا كانت تفاصيل بعض الحسابات الملحوظة في التصميم تزيد من حاجة المؤسسة فيمكن تجميعها في حساب فرعي ضمن ذات التبويب شرط أن لا يعرقل هذه الاقتصاد عمليه الحصول مباشرة على البيانات المالية".

(1) **القرار التطبيقي رقم 111**، الملحق رقم (4) الفصل الثاني، القسم الخامس.

هـ- السماح بتسجيل بعض المعاملات بعملة أجنبية شرط تحويل أرصدة الحسابات المسجلة بعملة أجنبية إلى العملة اللبنانية، عند إقفال الدورة المالية وفقاً لسعر الصرف المحدد من مصرف لبنان بتاريخ الأقفال (المادة الثانية من القرار التطبيقي). وعملياً يتم التسجيل بالعملة الأجنبية ومباشرة في الخانة الملاحقة في دفتر اليومية توضع القيم بالليرة اللبنانية وفقاً للأسعار الرسمية وبالتسعير التلقائي في حال التسجيل الآلي والإلكتروني، وبرامج الحسابات اليوم مجهزة للتعامل مع أكثر من عملة واحدة، وتجري العمليات على هذا المنوال مما يحدث فروق صرف إيجابية أو سلبية لحظة التصميم لها حسابات خاصة.

و- الاهتمام بإعداد البيانات المالية المجتمعة لمجموعة شركات مؤلفة من الشركة ومن شركات أخرى مرتبطة بها. فتناولت المادة الحادية والعشرون تعريف كل من الشركة الأم، والشركات التابعة، والشركات المشاركة، والشركات المشتركة بين عدة مجموعات.

كما حددت المادة الحادية والعشرون البيانات المالية المجتمعة المطلوبة من تجمع شركات، وتكفّل القرار التطبيقي في الملحق رقم (4) بتحديد القواعد الخاصة بإعداد البيانات المالية المجمعة والنماذج الخاصة بها.

ز- اعتماد الترميز الرقمي: لقد اعتمد التصميم المحاسبي العام الترميز الرقمي المتقن فأضاف ميزة مهمة تجعل التصميم سهل الاستخدام الإلكتروني عبر الحسابات الآلية، وما سهل انتشار الالتزام بالتصميم في الواقع العملي انتشار برامج البرمجة الخاصة بالتصميم واعتماد الوزارة لبعضها واعتماد التختيم الخاص بأوراقها.

ثالثاً: محتويات التصميم المحاسبي العام

يتألف التصميم المحاسبي العام من المرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26 وقرار تطبيقي رقم 111 – 1 تاريخ 1982/2/22 صادر عن وزير المالية.

يقضي المرسوم المشار إليه بوضع تصميم محاسبي عام تحدد وقائعه بقرار تطبيقي يصدر عن وزير المالية. كما يتضمن المرسوم تحديداً للقواعد المحاسبية المقبولة، وتعداداً للسجلات المحاسبية التي يتوجب على المؤسسة مسكها وطريقة تحديد نتيجة المؤسسة كما يحدد نماذج البيانات المالية التي يتوجب على المؤسسة وضعها.

أما القرار التطبيقي رقم 111 – 1 تاريخ 1982/2/22 الصادر عن وزير المالية، يتناول دقائق تطبيق المرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/2/26، وهو مرفق بأربعة ملاحق تتضمن ما يلي:

1- الإطار المحاسبي (ملحق رقم 1)

2- لائحة الحسابات (ملحق رقم 2)

3- بيان الانتقال في النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية (ملحق رقم 3)

4- أحكام تطبيقية (ملحق رقم 4)

وسنتناولها هنا حسب ضرورات العرض.

يرتكز الإطار المحاسبي على القواعد التالية:

أولا: التبويب العشري

يجرى تصنيف الحسابات وفق لتبويب عشري يتألف مما يلي:

الفئات- وهي حسابات ذات رقم واحد.

الحسابات الرئيسية- وهي حسابات ذات رقمين.

الحسابات الفرعية- وهي حسابات ذات ثلاثة أرقام.

الحسابات المساعدة- وهي حسابات ذات أربعة أرقام أو أكثر.

ثانيا: توزيع العمليات المالية بين فئات الحسابات

1- فيما خص المحاسبة العامة:

تتوزع العمليات المالية **المتعلقة بالميزانية** في خمس فئات من الحسابات.

الفئة **الاولى**- وتختص بحسابات الرساميل الدائمة.

الفئة **الثانية**- وتختص بحسابات الاصول الثابتة.

الفئة **الثالثة**- وتختص بحسابات المخزون وقيد الصنع.

الفئة **الرابعة**- وتختص بحسابات الذمم.

الفئة **الخامسة**- وتختص بالحسابات المالية.

أما العمليات المتعلقة **بالنتيجة** فتتوزع على فئتين من الحسابات هما:

الفئة **السادسة**- وتختص بحسابات الاعباء.

الفئة **السابعة**- وتختص بحسابات الايرادات.

أما الفئة **الثامنة**- فتختص بالحسابات الخاصة، ويمكن للمؤسسة أن تستخدم هذه الفئة من الحسابات لتبيان معلومات واجب إظهارها أو لتلبية حاجات ادارتها الداخلية: تدوين الالتزامات، تجميع الميزانيات والنتائج، تدوين قيمة الاموال والخدمات المتبادلة بين الفروع، الخ...

2- فيما خص المحاسبة التحليلية

عندما تختار المؤسسة مسك محاسبة تحليلية لديها، فإنها تسجل عملياتها في حسابات الفئة التاسعة المخصصة لذلك.

ثالثا: معايير تصنيف الحسابات:

توجد معايير مختلفة لتصنيف الحسابات غالبا ما تلتقي فيما بينها، إلا أن إرساء قواعد محاسبية موحدة يحتم اختيار بعض تلك المعايير.

ويمكن للمؤسسة أن تستخدم المعايير الاخرى بصورة تكميلية في حال الحاجة إليها وعلى ضوء امكانياتها.

1- المعايير المعتمدة في التصميم المحاسبي العام:

الميزانية:

المعيار **الأول:** الصفة الدائمة أو القصيرة الأجل لموارد الأموال واستخداماتها.

المعيار **الثاني:**

- الموجودات المادية: (الاصول الثابتة المخزون وقيد الصنع).
- وجهة استعمال هذه الموجودات في المؤسسة.
- الرساميل الخاصة: طبيعتها القانونية.
- الذمم المدينة والدائنة:

الهدف منها: ذمم مالية بحتة.

ذمم الاستثمار

ذمم خارج الاستثمار.

حساب النتيجة:

المعيار **الأول:** الطبيعة الاقتصادية للعمليات التي قامت بها المؤسسة.

المعيار **الثاني:** تجميع العمليات لتكوين مختلف الأرصدة الوسيطة للحسابات الختامية.

المعيار **الثالث:** نوع العملية بالنسبة للمؤسسة (إيرادات أو أعباء).

2- المعايير التكميلية:

يمكن للمؤسسات استكمال المعايير المعتمدة في التصميم المحاسبي العام بمعايير أخرى، منها ما يلي:

فيما خص الميزانية:

- للموجودات المادية: موقعها الجغرافي
- للأمم المدينة والدائنة:
- صفة المتعاملين مع المؤسسة: مؤسسات مالية...

- نوعية العملة: ليرات لبنانية أو عملة أجنبية.
- الذمم المتعلقة بشركات شقيقة والذمم الأخرى.
- تاريخ استحقاق الذمم (أقل من سنة، أكثر من سنة).
- ... الخ.

فيما خص حساب النتيجة:

- على أساس مختلف الوظائف في المؤسسة: الانتاج، المبيعات، الخ...
- على أساس طبيعة الاعباء (اعباء متغيرة أو غير متغيرة).
- على أساس تعلق العملية بالمجموعة التي تنتسب إليها المؤسسة أم لا.
- ... الخ.

رابعا: الإطار المحاسبي

استنادا الى المعايير التي تم اختيارها يظهر الإطار المحاسبي وفقا لما يلي:

1- حسابات الميزانية- جدول رقم 1.
2- الحسابات الختامية- جدول رقم 2.
3- الحسابات الخاصة- جدول رقم 2.
4- الحسابات التحليلية- جدول رقم 2.

جدول رقم 1

المحاسبة العامة – حسابات الميزانية

الفئة الأولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	الفئة الخامسة
حسابات الرساميل الدائمة	حسابات الأصول الثابتة	حسابات المخزون وقيد الصنع	حساب الذمم	الحسابات المالية
10رأس المال	20	30	40الموردون	50سندات توظيف
11الاحتياطيات	21الاصول الثابتة			
	غير المادية	31مواد أولية	41الزبائن	51مؤسسات مالية
		أو استهلاكية		
12نتائج سابقة مدورة	22الاصول الثابتة المادية	32	42المستخدمون	52
13نتيجة الدورة المالية	23	33قيد الصنع	43الضمان	
			الاجتماعي	53الصندوق
14اعانات للتوظيفات	24	34	44الدولة	
			والمؤسسات	54
			العامة (الضرائب...)	
15مؤونات لمواجهة				
أخطار وأعباء	25الاصول الثابتة المادية	35منتجات	45الشركاء	55
16 ديون مالية طويلة				
ومتوسطة الأجل	26	36	46مختلف	56
	37بضائع		47حسابات التسوية	57
18حسابات ارتباط	28استهلاك الأصول الثابتة	38		
المؤسسات والفروع			48حسابات مؤقتة	
والشركات المشاركة			وبرسم التسوية	58تحويلات داخلية
19حسابات تجميع الأعباء	29مؤونات هبوط أسعار	39مؤونات		
والإيرادات	الأصول الثابتة	هبوط أسعار	49مؤونات هبوط	59 مؤونات هبوط
		المخزون	قيمة حسابات الذمم	أسعار سندات التوظيف
		وقيد الصنع		

جدول رقم 2

المحاسبة العامة		المحاسبة التحليلية	
الحسابات الختامية	الحاسبات الخاصة		
الفئة السادسة	الفئة السابعة	الفئة الثامنة	الفئة التاسعة
حسابات الاعباء	حسابات الايرادات	الحسابات الخاصة	حسابات الاستثمار التحليلية
60 مشتريات البضاعة والتغيرفي مخزون البضاعة	70 مبيعات البضاعة	80	90 حسابات المراقبة
61 مشتريات مواد أولية واستهلاكية والتغير في مخزون المواد الأولية والاستهلاكية	71 المنتجات المباعة	81	91 إعادة التصنيف المسبق لأعباء وإيرادات الاستثمار
62 أعباء خارجية أخرى	72 الإنتاج المخزون (قيمة التغيير)	82	92 مراكز التكلفة (مراكز العمل والأقسام)
63 أعباء المستخدمين	73 منتجات لها طابع الأصول الثابتة	83	93 تكلفة الإنتاج المخزون
64 ضرائب ورسوم	74 إعانات للاستثمار	84	94 المخزون
65 مخصصات الاستهلاكات والمؤونات للاستثمار	75 استردادات من المؤونات للاستثمار	85	95 تكلفة المنتجات المباعة
66 أعباء الاستثمار الأخرى	76 إيرادات الاستثمار الاخرى	86	96 الانحرافات عن التكلفة المعيارية
67 أعباء مالية	77 إيرادات مالية المحاسبي	87	98 فروقات التطبيق
68 أعباء خارج الاستثمار	78 إيرادات خارج الاستثمار التحليلية للاستثمار	88	98 نتائج المحاسبة
69 الضرائب على الأرباح	79	89	99 حسابات الارتباط الداخلية

2- لائحة الحسابات **(الملحق 2 للقرار التطبيقي)**

سيتم عرض اللائحة الأصلية بملحق خاص بعد الفصل الثاني مباشــرة، وســنعرض اللائحــة المبسطة و المقارنة بين النظامين الأساسي والمختصر بهدف توضيح فكرة بناء لائحة الحسابات، وفيما يلي لائحة بالحسابات التي تتيح مباشرة تعبئة بنود الميزانية وحساب النتيجة:

تصميم الحسابات ذات الثلاثة أرقام المتعلقة ببنود الميزانية وحساب النتيجة

الميزانية

(الموجودات)

النظام المختصر	النظام الأساسي	
		21- الأصول الثابتة غير المادية
211	211	المؤسسة التجارية (الخلو، الشهرة، الزبائن)
	212	مصاريف التأسيس
	213	مصاريف البحوث والتطوير
	214	براءات الاختراع- الإجازات- العلامات والقيم المماثلة
	219	أصول ثابتة غير مادية أخرى
		22- الأصول الثابتة المادية
	221	الأراضي
	223	الأبنية
	224	التجهيزات الفنية والآلات الصناعية
220	225	آليات النقل
	226	أصول ثابتة مادية أخرى
	227	أصول ثابتة مادية قيد الصنع
	228	سلفات ودفعات على حساب شراء أصول ثابتة مادية
		25- الاصول الثابتة المالية
	251	سندات المشاركة
	252	ذمم مدينة مرتبطة بمشاركات
250	253	سندات أخرى مجمدة

	255	قروض طويلة ومتوسطة الأجل
	259	ذمم مدينة أخرى مجمدة
		28- استهلاكات الأصول الثابتة (تطرح من بنود الموجودات المتعلقة بها)
280	2800	المؤسسة التجارية
	2811	مصاريف التأسيس
281	2812	مصاريف البحوث والتطوير
	2813	براءات الاختراع- الإجازات والقيم المماثلة
	2819	أصول ثابتة غير مادية أخرى
	2821	أراضي برسم الاستثمار الجوفي (مناجم، مقالع...)
	2823	الأبنية
282	2824	التجهيزات الفنية والآلات والأدوات الصناعية
	2825	آليات النقل
	2826	أصول ثابتة مادية أخرى
		29- مؤونات هبوط أسعار الأصول الثابتة تطرح من بنود الموجودات المتعلقة بها
290	290	المؤسسة التجارية
291	2911	العلاقات والقيم المماثلة
	2919	أصول ثابتة غير مادية أخرى
292	2921	الأراضي (غير أراضي الاستثمار الجوفي)
	2926	أصول ثابتة مادية أخرى
	2951	سندات المشاركة
	2952	ذمم مدينة مرتبطة بمشاركات
295	2953	سندات أخرى مجمدة
	2955	قروض طويلة ومتوسطة الأجل
	2959	ذمم مدينة أخرى مجمدة
45	451	حسابات الشركاء التجارية "المدينة«
		30- المخزون وقيد الصنع
300	310	مواد أولية أو استهلاكية
	330	سلع وأشغال وخدمات (قيد الصنع)

	350	منتجات
	370	بضائع
		الفئة 4- حسابات الذمم
409	409	سلفات ودفعات على حساب طلبيات للاستثمار
411	411 لغاية 418	ذمم مدينة "زبائن"
46 "مدين"	451	حسابات الشركات الجارية المدينة
	428، 438،	
	468	ذمم الاستثمار المدينة الأخرى
	469	ذمم مدينة خارج الاستثمار
49	49	مؤونات هبوط قيم الذمم المدينة (تطرح من بنود الموجودات المتعلقة بها)
		الفئة 5- الحسابات المالية
500	50	سندات التوظيف
51 "مدين"	511 الى 519	مصاريف ومؤسسات مالية
530	53	الصندوق
590 59		مؤونات هبوط أسعار سندات التوظيف (تطرح من بنود الموجودات المتعلقة بها)

الميزانية

(المطلوبات)

		10- رؤوس الأموال الدائمة
100	101	رأس المال (للشركة أو للشخص)
	102	علاوات مرتبطة برأس مال الشركة (إصدار، اندماج، مقدمات)
103	103	فروقات إعادة التخمين
	111	احتياطي قانوني
	112	احتياطيات نظامية وتعاقدية
	119	احتياطيات أخرى
120	120	نتائج سابقة مدورة (رصيد دائن أو مدين)
130	130	النتيجة الصافية للدورة المالية (ربح أو خسارة)

140	140	إعانات للتوظيف
150	151	مؤونات لمواجهة أخطار
	155	مؤونات لمواجهة أعباء
160	161	قروض لقاء سندات دين
	162	قروض من مؤسسات التسليف
	168	قروض وديون مختلفة
		الفئة 4
451 "دائن"	451 "دائن"	حسابات الشركات الجارية الدائنة
419	419	سلفات ومقبوضات على حساب طلبيات قيد التنفيذ
401	401	ذمم دائنة "موردو الاستثمار"
43/42	431/421	ذمم دائنة "المستخدمون، الضمان الاجتماعي..."
	441	ضرائب متوجبة على الاستثمار
44	463/403	ذمم دائنة على الأصول الثابتة
	443	ضرائب متوجبة خارج الاستثمار
	445، 455،	
	465	ذمم دائنة أخرى خارج الاستثمار
51	519	المؤسسات المالية
	519	تسهيلات مصرفية (مسحوبات دون تغطية)

حساب النتيجة

(الأعباء) حسابات الفئة السادسة

600	600	مشتريات البضاعة وقيمة التغيير في المخزون
	601	مشتريات البضاعة
	605	قيمة التغيير في مخزون البضاعة
610	610	مواد أولية واستهلاكية مستخدمة
	611	مشتريات المواد الأولية والاستهلاكية
	615	قيمة التغيير في مخزون المواد الأولية والاستهلاكية
620	620	أعباء خارجية أخرى
	621	مشتريات من ملتزمين ثانويين

الأتاوى	625	
الخدمات الخارجية	626	
أعباء المستخدمين	630	630
رواتب وأجور المستخدمين	631	
أعباء اجتماعية (ضمان اجتماعي...)	635	
ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة	640	640
مخصصات الاستهلاكات والمؤونات للاستثمار	650	650
مخصصات الاستهلاكات	651	
مخصصات المؤونات	655	
أعباء إدارية عادية أخرى	660	660
حصة المؤسسة من الخسائر على عمليات مشتركة	665	
فوائد وأعباء مشابهة	673	670
فوارق صرف سلبية	675	
أعباء صافية على عمليات التفرغ عن سندات توظيف	676	
مخصصات الاستهلاكات والمؤونات المالية	679	
إجمالي الأعباء المالية	670	
القيمة الدفترية للأصول الثابتة المتفرغ عنها	681	680
أعباء أخرى خارج الاستثمار	685	
مخصصات الاستهلاكات والمؤونات خارج الاستثمار	689	
إجمالي الأعباء خارج الاستثمار	680	
الضرائب على الأرباح	690	690

حساب النتيجة

(الإيرادات) حسابات الفئة السابعة

مبيعات البضاعة	700	700
المنتجات المباعة	710	710
مبيعات	711	
أشغال	712	

	713	خدمات
	717	إيرادات النشاطات الفرعية
	720	الإنتاج المخزون (قيمة التغيير)
720	721	قيد الصنع (أموال)
	722	قيد الصنع (خدمات)
	725	منتجات
730	730	منتجات لها طابع الأصول الثابتة
740	740	إعانات للاستثمار
	741	– للبضائع
	742	– للإنتاج
750	750	استردادات من المؤونات للاستثمار
760	761	إيرادات أخرى ناتجة عن الاستثمار
	765	حصص نتائج العمليات المشتركة
770	771	إيرادات سندات المشاركة
	772	إيرادات القيم المنقولة الأخرى
	773	فوائد وإيرادات مشابهة
	775	فروقات صرف ايجابية
	778	إيرادات مالية أخرى
	779	استردادات من المؤونات المالية
	770	إجمالي الإيرادات المالية
780	781	إيرادات التفرغ عن أصول ثابتة
	782	إعانات للتوظيفات محولة إلى نتيجة الدورة
	788	إيرادات أخرى خارج الاستثمار
	789	استردادات من مؤونات خارج الاستثمار
	780	إجمالي الإيرادات خارج الاستثمار

3- التصميم المحاسبي العام بيان الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الضريبية

ملحق رقم- 3-

تحديد النتيجة الخاضعة للضريبة

على الأرباح التجارية والصناعية وغير الصناعية

1- يؤدي تطبيق التصميم المحاسبي العام إلى تحديد النتيجة المحاسبية الصافية للدورة الماليـة. ويـتم الانتقال إلى النتيجة الخاضعة لضريبة الدخل بإجراء التعديلات المقتضاة على النتيجة المحاسـبية وفقـا لأحكام التشريع الضريبي المرعي الإجراء.

2- يحدد البيان المرفق طريقة الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية حيث تعاد بموجبـه إلى الأرباح الخاضعة للضريبة كافة الأعباء التي لا يسمح القانون الضريبي بتنزيلها، كما تنـزل مـن الأرباح المذكورة، بالمقابل، الإيرادات غير الخاضعة للضريبة.

بيان الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الضريبية

اسم المؤسسة التجاري: .... السنة المالية

رقم السجل التجاري: .... من................ إلى................

نوع المؤسسة: فردية– شركة أشخاص– شركة أموال

العنوان: ....

اسم صاحب المؤسسة الفردية: ....

رقمه: ....

	1	2
الربح المحاسبي الصافي للدورة المالية	×	
أو الخسارة المحاسبية الصافية للدورة المالية		×
يعاد إلى الأرباح		
– استهلاكات غير جائز ضريبيا تنزيلها:		
– استهلاك المؤسسة التجارية (الشهرة)	×	
– استهلاكات إضافية أو استثنائية	×	
- مؤونات غير جائز ضريبيا تنزيلها		
- مؤونات هبوط أسعار الأصول الثابتة المادية وغير المادية	×	
- مؤونات هبوط أسعار سندات المشاركة أو سندات التوظيف	×	
- مؤونات هبوط أسعار المخزون وقيد الصنع	×	
- مؤونات الديون المشكوك بتحصيلها المكونة دون صدور حكم إفلاس	×	
- مؤونات أخرى غير جائز تنزيلها	×	
- الضرائب المقررة بموجب قانون ضريبة الدخل - الضرائب الاستثنائية والغرامات الشخصية	× ×	
- الخسارة الناتجة عن التفرغ عن أصول ثابتة غير خاضعة للاستهلاك	×	

	1	2
- تعويضات التمثيل التي تتجاوز 10% من الراتب الأساسي	×	
- تعويض الصرف من الخدمة الذي تتعدى قيمة أحكام قوانين العمل	×	

- فوائد رأس المال، فوائد الحسابات الجارية للشركاء في شركات الأموال التي تتعدى قيمتها معدلات أسعار السوق، فوائد القروض التي يقدمها للمؤسسة رب العمل أو الشريك في شركات الأشخاص.		×		
- المبالغ التي يقتطعها رب العمل أو الشريك في شركات الأشخاص أجرة عن إدارة المؤسسة		×		
- مخصصات أعضاء مجلس الإدارة المأخوذة من الأرباح	×			
- خسائر ناتجة من جراء أعمال مؤسسات أو فروع أو وكالات أو مكاتب واقعة خارج لبنان		×		
- مختلف (تذكر التفاصيل)		×		
المجموعI		×		×
ينزل من الأرباح				
- مؤونات غير جائز ضريبيا تنزيلها أعيدت إلى النتيجة المحاسبية للدورة المالية الحالية بعد أن سبق وأخضعت للضريبة في دورة مالية سابقة.				×
- ربح تحسين على عناصر أصول ثابتة				×
- أنصبة الأرباح التي تحصل عليها شركة أموال لبنانية نتيجة حيازتها أسهما وحصصا في شركات أموال لبنانية أخرى			×	
- بدلات الإيجار غير الصافية التي تحصل عليها المؤسسة الفردية أو شركة الأشخاص				×
ينزل من الأرباح				
- الأرباح المحققة من الفروع القائمة خارج لبنان				×
- مختلف (تذكر التفاصيل)				×
المجموعII		×		×
- الربح الصافي للدورة المالية (الحقل رقم 1) ناقص (الحقل رقم 2) =		×		
- الخسارة الصافية للدورة المالية (الحقل رقم 2) ناقص (الحقل رقم 1) =		×		
- عجز السنوات السابقة الجائز تدويره إلى الدورة الحالية =				

- عجز سنة 19 = x

- عجز سنة 19 = x

- عجز سنة 19 = x

- مجموع العجز الجائز تدويره إلى الدورة الحالية = x

الربح الخاضع للضريبة = x	ربح التحسين على عناصر الأصول الثابتة x
نظم في / / 19	الاسم .... التوقيع ....

ملاحظة: تذكر التفاصيل والحسابات التي استعملت في تنظيم هذا البيان في أوراق مستقلة

4- التصميم المحاسبي العام أحكام تطبيقية (ملحق رقم 4)

الفصل الأول – أحكام عامة

القسم الأول – أهداف التصميم المحاسبي العام وقواعد تطبيقية

أولا- أهداف التصميم المحاسبي العام

1- يهدف التصميم المحاسبي العام إلى ما يلي:

- تطوير المحاسبة في المؤسسات،
- تسهيل فهم المحاسبة والرقابة عليها،
- التمكين من مقارنة المعلومات المحاسبية (بين فترة زمنية وأخرى أو بين مؤسسة وأخرى... الخ)،
- تجميع المحاسبات ضمن إطار المجموعات الاقتصادية، وعلى صعيد النشاطات الاقتصادية والمناطق والدولة،
- وضع الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية.

2- يتناول التصميم المحاسبي العام تحديد القواعد المحاسبية وكيفية تطبيقها.

ثانيا- القواعد المحاسبية

1- تنبع القواعد المحاسبية من المبادئ العامة للمحاسبة. وتشكل هذه القواعد الوسيلة العملية لتطبيق تلك المبادئ.

2- تتألف القواعد المحاسبية العامة من الأحكام المنصوص عنها في التصميم المحاسبي العام وما قـد يستتبعها من ملاحق يستوجبها التطور القانوني والاجتماعي والتقني.
3- يمكن أن توضع قواعد محاسبية خاصة بغاية تكييف القواعد العامـة للتناسـب مـع هيكليـات أو عمليات معينة، مما يؤدي، انطلاقا من القواعد العامة إلى وضع ما يلي:
- تصاميم محاسبية مهنية تأخذ بعين الاعتبار خصائص مختلف النشاطات الاقتصادية.
- تصاميم محاسبية للمؤسسات توضع انطلاقا من التصاميم المحاسبية المهنية.
- تصاميم محاسبية خاصة لاستعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي أو التجاري.
وإنه تطبيقا لما تقدم، يخضع قطاع المصارف والمؤسسات المالية وقطاع مؤسسات التـأمين لتصـاميم محاسبية تراعي خصائص هذه القطاعات ضمن الهيكلية العامة للتصميم المحاسبي العام.

القسم الثاني - إدارة الأعمال الحسابية

أولا- سجلات المحاسبة

معدل وفقا للقرار رقم 1/9 تاريخ 1983/1/11 والقرار رقم 1/363 تاريخ 1983/3/30

1- تطبيقا لأحكام المادة 8 من المرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26 يستحسن أن تنظم كـل مؤسسة دليلا يتضمن تعدادا لسجلات المحاسبة والمستندات المرادفة لها التي تعتمدها في أعمالها.
2- تطبيقا لأحكام المادة 10 من المرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26 على كل مؤسسـة أن تقوم بجرد عناصر موجوداتها ومطلوباتها مرة واحدة في السنة علـى الأقـل وأن توقـف جميـع حساباتها بهدف تحديد نتيجة أعمالها ووضع ميزانيتها. كما يتوجب عليها أن تدون خلاصة عناصـر الجرد وحساب النتيجة والميزانية في دفتر الجرد.
يجب أن يتضمن دفتر الجرد خلاصة عناصر الموجودات والمطلوبات على أن لا يتعـدى تفصـيل جرده الأصول الثابتة والمخزون مستوى الحسابات ذات الثلاثة أرقام.
3- تخضع السجلات المحاسبية المشار إليها في المـادة 8 مـن المرسـوم رقـم 4665 تـاريخ 1981/12/26 باستثناء دفتر الأستاذ بموجب التأشير عليها من محكمة التجارة أو الكاتـب العـدل وفقا لأحكام القوانين المرعية الإجراء
4- تطبيقا لأحكام المادة 8 من المرسوم رقم 4665 تـاريخ 1981/12/26 تـدرج فـي دفتـر الالتزامات التعهدات والضمانات المأخوذة أو المعطاة أو المتبادلة أما إذا كانت التعهدات والضمانات

المذكورة قد سبق إدراجها في دفتر اليومية فلا يعود من موجب لإدراجها تكراراً في دفتر الالتزامات

ثانيا- مسك الحسابات

1- تمسك الحسابات على أساس إدراج كل قيد مع ذكر رقم الحساب العائد له أو ذكر اسم هذا الحساب أو الإشارة إلى رقم الحساب واسمه معا. وتسند كافة القيود- فيما عدا الحالات الاستثنائية التي لها ما يبررها- إلى أوراق مؤرخه يمكن إبرازها عند كل طلب وهذه الأوراق الثبوتية هي كناية إما عن مستندات أساسية تتعلق بعملية منفردة جارية مع الغير أو داخل المؤسسة نفسها، أو مستند داخلي يتناول مراجعة مجموعة عمليات جرى تدوينها في المحاسبة (مثال ذلك: يوميات مساعدة، لوائح مستعملة للمكننة).

2- يجب أن تعتمد كل مؤسسة تصميما لحساباتها يتضمن التفصيلات الكافية التي تمكن من تسجيل العمليات وفقا للقواعد المحاسبية المرعية الإجراء.

3- عندما لا تكفي الحسابات الواردة في التصميم المحاسبي لتسجيل العمليات بصورة مفصلة، يمكن للمؤسسة عندها أن تفتح حسابات جزئية إضافية، أما إذا كانت تفاصيل حسابات التصميم المحاسبي تزيد عن حاجة المؤسسة، فيمكنها في هذه الحالة إعادة تجميع بعض الحسابات في حساب إجمالي واحد من المستوى نفسه أو من مستوى أشد اختصارا.

4- تسجل العمليات المالية في الحسابات الملائمة لطبيعتها، ولا يجوز إجراء أية مقاصة بين الحسابات إلا في الحالات التي تجيزها الأحكام المرعية الإجراء.

ثالثا- إتباع طرق القيد الآلية

1- يجب أن تؤمن طريقة القيد الآلية المستخدمة نفس الضمانة التي تؤمنها الطريقة التقليدية لمسك الدفاتر من حيث أمانة القيد الدفتري والسماح بإجراء عمليات الرقابة.

2- يجب أن تؤدي طريقة المعالجة الآلية المعتمدة إلى وضع بيانات دورية، تثبت على الورق أو بأية طريقة أخرى تؤمن الحفاظ على البيانات المذكورة وتضمن الثقة بفحواها كوسيلة إثبات قانونية. يقتضي أن تكون البيانات المذكورة مرقمة ومؤرخة وأن تتضمن مراجعة للمعطيات التي جرت معالجتها وفقا لحدوثها الزمني وبطريقة تحول دون إضافة أية قيود عن طريق الحشو، أو إلغاء أية قيود أو إجراء أية إضافات لاحقة.

3- يجب أن يبين بوضوح أساس كل من المعطيات المسجلة ومحتواها والتنسيب الذي تدون عليه، كما يجب أن يسند كل قيد إلى مستند ثبوتي خطي. أما عندما تكون الطريقة الآلية المستعملة في

تسجيل المعطيات تتم دون أن تترك أثرا وراءها، فيجب أن تؤمن طريقة المعالجة إعادة جرد هــذه المعطيات بوضوح.

4- يجب أن يكون ممكنا في كل لحظة انطلاقا من المعطيات المشار إليهــا أعــلاه التعــرف إلــى مضمون الحسابات والبيانات المعلومات الجاري تدقيقها. كما يجب أن يؤدي إتباع الطريق المعاكسة للوصول إلى المعطيات المذكورة. وعليه فإن رصيد أي حساب يجب أن يؤيده كشف بــالقيود التــي أدت إلى استخراج هذا الرصيد انطلاقا من رصيد سابق له.

5- تتضمن أعمال الرقابة حق المراقب الاطلاع على كافة الوثائق المتعلقة بتحليل وبرمجة وتنفيــذ المعالجة الآلية وذلك من أجل الوصول إلى إجراء الفحوصات الحسابية اللازمة.

6- يجب أن تنتظم أعمال المعالجة الآلية للمحاسبة بطريقة تمكن من إجراء الرقابــة علــى تــوفر ضوابط السلامة في المعالجة وعناصر الثقة في النتيجة.

رابعا- موجبات متعلقة بنشر المعلومات المحاسبية

1- إن الترابط فيما بين المعلومات المحاسبية العائدة لدورات مالية متعاقبة يحــتم الاســتمرار فــي إتباع الأصول والقواعد المحاسبية نفسها. إن أي تغيير في هذه القواعد والأصول يجــب أن تكــون غايته الوصول إلى تعريف أفضل بوضعية المؤسسة.

2- يجب أن تراعى في نشر البيانات المالية نماذج التصميم المحاسبي العام التي تشكل حــدا أدنــى للمعلومات، مع مراعاة التعديلات التي يمكن أن تقضي بها تصاميم محاسبية توضع لــبعض المهــن والنشاطات.

3- يجب أن تتطابق الميزانية الافتتاحية للدورة المالية مع الميزانية الختامية للدورة المالية السابقة.

4- تراعى بشأن دورية تنظيم البيانات المالية ومهل نشرها التشريعات المرعية الإجراء.

5- يجب أن تكون البيانات المالية قابلة للتدقيق.

المبحث الثالث في تنظيم المحاسبة

تعريف المحاسبة: عرف المرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26 المحاسبة بأنها نظام لتنسيق المعلومات المالية المتعلقة بوحدة اقتصادية تدعى "المؤسسة". وهي تتناول ضبط المعطيات الأساسية بصورة رقمية وتسجيلها وتبويبها وتقديمها، بعد المعالجة اللازمة، كمجموعة متناسقة من المعلومات على شكل بيانات مالية تمكن دورياً من إعطاء صورة أمينة عن نتائج العمليات المسجلة وعن صافي حقوق المؤسسة ومركزها المالي.

إن ما تهدف إليه المحاسبة، في النهاية، هو تقديم بيانات مالية دورية تتضمن صورة أمينة عن نتائج العمليات التي قامت بها المؤسسة وعن صافي حقوقها ومركز المالي. وهذا الهدف في حال تحقيقه يؤمن مصالح كافة المهتمين بشؤون المؤسسة، من الشركاء إلى الدائنين، إلى الدولة. إن إعطاء هذه الصورة الأمينة مرتبط بمدى اتباع المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تتضمن الثقة بمحاسبة المؤسسة بنوعية المعلومات التي تصدرها البيانات المالية.

المطلب الأول: المبادئ والقواعد المحاسبية الأساسية[1]:

إن الأصل في العمل المحاسبي أن يعطي صورة أمينة عن نتيجة المؤسسة ووضعها المالي، ولا يكون ذلك إلا بالتزام المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً والمعتمدة عالمياً وليس الانتقاء منها كما فعل التصميم المحاسبي العام. إلا أن العمل جاري اليوم على تعديل التصميم للالتزام بالمعايير والمبادئ والقواعد العالمية والخروج من مجموعة المبادئ المبسطة التي انتقاها المرسوم 4665 تاريخ 1981/12/26 لتتناسب مع واقع لبنان. وقد قسمها إلى نوعين أوجب مراعاتها:

- المبادئ المتعلقة بتنظيم البيانات (المادة 4 من المرسوم)
- القواعد المتعلقة بإيصال مضمون البيانات المالية إلى مستعملي المحاسبة.

أولاً: المبادئ المتعلقة بتنظيم البيانات المالية:

إن المبادئ التي ترعى تنظيم البيانات المالية هي التالية:

---

(1) د. جوزيف طربيه، **التصميم المحاسبي العام للمؤسسات الدليل التطبيقي**، دار النهار، 1996، د. ط، ص 27 – 34.

1- مبدأ الحيطة والحذر (التحفظ):

ليست الحيطة والحذر من المبادئ المحاسبية الصرفة إنما نجد مكانها في الأمـــور المحاســـبية مثلما تجده في باقي الشؤون والحقول. ويقضي مبدأ الحيطة والحذر بإجراء تقييم معقول للوقائع تجنبـــاً لمحاذير تحميل المؤسسة في المستقبل أعباء مخاطر مالية وعملاً بهذا المبدأ لا يـــدرج ضـــمن نتيجـــة أعمال المؤسسة أي إيراد أو ربح تحسين إلا عند تحققه، في حين يتم تدوين كل عبء أو تدن في قيمـــة موجودات المؤسسة بمجرد احتمال حصوله، مما يفترض على صاحبه موقفاً تشاؤمياً عند تحديد الدورة المالية، من أجل المحافظة على حقوق الشركاء وحقوق الغير، وتجنب إجراء أية توزيعات مبنية علـــى أرباح وهمية.

2- مبدأ القيمة الاسمية (التكلفة التدريجية):

يقضي مبدأ القيمة الاسمية في المحاسبة بتسجيل الأموال وفقاً لتكلفتها الأساسية (وهو ما يعرف بالتكلفة التاريخية)، وهذه التكلفة هي إما تكلفة الحصول على تلك (الأموال المشتركة) أو تكلفة إنتاجهـــا (للأموال المنتجة من المؤسسة). وتشكل عمليات إعادة التخمين الجزئية أو الكلية للميزانيات استثناء من هذا المبدأ وتخضع لأحكام تشريعية خاصة.

3- مبدأ استمرارية المؤسسة:

يفترض هذا المبدأ أن المؤسسة مستمرة في أعمالها، لذلك يجري تقييم الموجودات على أســـاس الافتراض أن حجم نشاط المؤسسة سيحافظ على مستواه دون نقص يذكر في المستقبل المنظور. وأمـــا طرق التقييم الأخرى (كالتقييم بسعر السوق أو التقييم بسعر التصفية ...) فـــيمكن اللجـــوء إليهـــا فـــي الحالات الخاصة كتلك التي تنشأ من توقف المشروع أو تصنيفه أو إفلاسه.

4- مبدأ استقلال الدورات المحاسبية:

يقضي مبدأ استقلال الدورات المالية يتضمن كل دورة ما يعود لها فقط مـــن واردات وأعبـــاء. ويترتب على هذا المبدأ استقلال نتيجة كل دورة مالية من الدورة المالية السابقة أو اللاحقة لهـــا، فـــلا يجري تحميل نفقات وأعباء دورة مالية معينة على إيرادات دورة مالية أخرى.

ويواجه هذا المبدأ صعوبات في تطبيقه في العقود الطويلة الأجل حيث يتعذر في حالات كثيـــرة تحديد الإيرادات والنفقات التي تعود لدورة مالية معينة بسبب عدم اكتمال تنفيذ العقد. ويقتضي في هـــذه الحالة تقدير الإيرادات تدريجياً بنسبة تقدم الأشغال أو تنفيذ الخدمات شرط توفر إمكانية وضـــع تقـــدير إجمالي لربحية العقد.

5- مبدأ الثبات في استخدام أساليب التقييم:

وهو يرمي إلى تأمين الترابط فيما بين المعلومات العائدة لدورات مالية متعاقبة من أجل تـــوفير إمكانية مقارنة المعلومات داخل المؤسسة نفسها أو تجاه غيرها من المؤسسات. وعملاً بهـــذا المبـــدأ لا نستطيع تبديل أي من الأساليب المحاسبية المتبعة إلا في حالة حدوث تغيير في أوضاع نشاط المؤسسة

من شأنه أن يجعل الأسلوب المتبع سابقاً غير موآت لإظهار وضعية المؤسسة ونتيجتها بصورة صحيحة. ويتوجب في حالة إجراء أي تبديل على الأسلوب المعتمد، الإشارة إلى ذلك في البيانات العائدة للفترة الانتقالية المنظمة وفقاً للأسلوب الجديد مع تبرير أسباب التبديل وانعكاسه على الصعيد المحاسبي.

6- مبدأ الأهمية النسبية:

يرمي مبدأ الأهمية النسبية إلى تعيين أي من الوقائع هي ملفتة للانتباه في المؤسسة وتتطلب إبرازاً خاصاً في البيانات المالية باعتبارها ذات تأثير على الرأي الذي يمكن أن يكون قارئ البيانات المذكورة.

ثانياً: القواعد المتعلقة بإيصال مضمون البيانات المالية إلى مستعملي المحاسبة:

ترمي هذه القواعد إلى حسن تأمين إيصال المعلومات إلى الغير، وهي تقضي بما يلي:

- توفير إمكانية القياس الكمي للمعطيات بشكل يسمح بالتعبير عنها بصورة عددية (ليرات لبنانية، أطنان ...).
- السرعة في إجراءات المعالجة للحصول في الوقت المناسب على معلومات آنية.
- تنظيم المحاسبة بشكل يمكن من التثبت من صحة المعطيات وصحة الأصول المتبعة في معالجتها.
- وصف العمليات والأحداث والأوضاع بالصورة الأكثر موضوعية. لذلك أن تقدم البيانات المالية وصفاً مناسباً وأميناً وواضحاً ودقيقاً وكاملاً لهذه العمليات والأحداث والأوضاع، على أن تعطى أية إيضاحات إضافية، عند الحاجة في بيانات تكميلية.
- تضمين البيانات المالية الأرقام المقارنة العائدة للدورة المالية السابقة من أجل إظهار تطور المؤسسة بين فترة وأخرى. كما يجب إبراز كافة الوقائع الملفتة للانتباه التي من شأنها أن تؤثر على قارئ البيانات المالية إن لجهة ثروة المؤسسة أو وضعها المالي أو نتيجتها.

المطلب الثاني: إدارة الأعمال الحسابية(1):

تلعب المحاسبة دوراً أساسياً على الصعيد القانوني كأداة تسجيل ورقابة ووسيلة إثبات للعمليات المالية. لذلك أولى المشترع اللبناني هذا الدور أهمية كبرى إذ اعتبر أن وظيفة المحاسبة تبدأ في

(1) د. جوزيف طربيه، **التصميم المحاسبي العام للمؤسسات الدليل التطبيقي** ، ص 32 – 40.

ضبط المعطيات الأساسية بصورة رقمية وتأمين التسجيل الصحيح لها. وقد جاء التصميم المحاسبي العام باعتباره القانون العام على الصعيد المحاسبي، ليضع قواعداً وأحكاماً تناولت خاصة ما يلي:

- مستلزمات المحاسبة باعتباره أداة إثبات وإعلام.
- مسك السجلات والمستندات المحاسبية أو الوضع الخاص بالمؤسسات التي يتمسك محاسبتها وتجري المعالجة اللازمة لها بواسطة الحاسب الآلي (الكمبيوتر).

أولاً: مستلزمات المحاسبة باعتبارها أداة إثبات وإعلام:

نصت المادتان 6 و7 من المرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26 على أنه، أياً كانت القواعد والأساليب المحاسبية المعتمدة من قبل المؤسسة، لا بد لهذه الأخيرة من التقيد بالموجبات المقررة في مجالي الإثبات والإعلام، ويقتضي:

- استعمال طريقة القيد المزدوج لضمان متابعة العمليات وإجراء التدقيق المحاسبي.
- وجود مستندات متبعة لصحة القيود تتوفر فيها الضمانات الكافية لتعتبر وسيلة إثبات قانونية ويتبين منها مصدر ومحتوى كل واقعة.
- تسجيل العمليات موقفاً لتسلسلها التاريخي.
- مسك دفاتر المحاسبة التي تمكن من الحصول على البيانات المالية وتدقيقها وفقاً لمتطلبات التصميم المحاسبي العام.
- وجود رقابة داخلية موثوقة قادرة على:
  أ- تدارك الأغلاط والغش.
  ب- المحافظة على الموجودات المؤسسة ومواردها.
  ج- تأمين التسجيل المحاسبي الصحيح لسائر العمليات المالية.
- تنظيم جرده بعناصر وقيم موجودات ومطلوبات المؤسسة في نهاية الدورة المالية.

ثانياً: مسك السجلات والمستندات المحاسبية:

أخضع قانون التجارة المؤسسات التجارية بموجب مسك دفتر يومية ودفتر جرد، كما أوجب التصميم المحاسبي العام أيضاً على هذه المؤسسات مسك مجموعة من السجلات المحاسبية، يدخل في عدادها دفتر اليومية ودفتر الجرد، وكذلك نص قانون ضريبة الدخل (المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12) على موجب مسك سجلات نظامية تحت طائلة فرض الغرامات.

1- السجلات المنصوص عنها في قانون التجارة:

أوجب قانون التجارة على المؤسسات التجارية مسك دفتر يومية ودفتر جرد. وقد نصت المادة 16 منه بهذا الخصوص على ما يلي:

"على كل شخص، حقيقياً أو معنوياً، له صفة التاجر أن يمسك دفتر يومية يسجل فيه يوماً فيوماً جميع الأعمال التي تعود بوجه من الوجوه إلى مشروعه التجاري، أو على الأقل، عندما يحول دون ذلك نوع العمل في المؤسسة أن يسجل فيه شهرياً نتائج تلك الأعمال شرط في هذه الحالة الأخيرة أن يحفظ جميع الوثائق التي تمكن من مراقبة صحة تلك الأعمال يوماً فيوماً طوال المدة المنصوص عليها في المادة 19 من قانون التجارة (عشر سنوات)".

"وعليه أيضاً إذ يجري جرده سنوية لجميع عناصر مؤسسته وأن يوقف جميع الحسابات بغية وضع الموازنة ووضع حساب الأرباح والخسائر، وأن يكون على الأقل الموازنة وحساب الأرباح والخسائر في دفتر الجرد. وإذا خلا هذا الدفتر من عناصر الجرده التفصيلية يجب أن ينظم الوثائق المتعلقة بها وأن تحفظ طوال المدة المنصوص عليها في المادة 19 من قانون التجارة.

2- السجلات المنصوص عنها في التصميم المحاسبي العام:

أوجب التصميم المحاسبي العام على المؤسسة مسك مجموعة من الدفاتر، إذ نصت المادة 8 من المرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26 على أن دفاتر المحاسبة الواجب مسكها بصورة إلزامية هي التالية:

- دفتر اليومية الذي تسجل فيه العمليات يوماً فيوماً، أو تسجل فيه تلك العمليات بصورة إجمالية مرة في الشهر على الأقل. شرط أن تحصل المؤسسة على إذن بذلك في الدائرة المختصة، وأن تحتفظ في هذه الحالة بكافة المستندات التي يمكن من إجراء التدقيق عليها يوماً فيوماً.
- دفتر الأستاذ لفتح الحسابات ومتابعتها.

كما أجاز المرسوم المذكور أعلاه للمؤسسة أن تستعمل دفاتر يومية مساعده ودفاتر أستاذ مساعده وفقاً لمتطلباتها وحاجاتها.

- دفتر الجرد والميزانية حيث تسجل عناصر الجرده والميزانية وحساب النتيجة.
- دفتر الالتزامات حيث تسجل، وفقاً لتاريخ عقدها وتصفيتها.

إن المؤسسة الملزمة بمسك السجلات المبنية أعلاه هي تلك الخاضعة لموجبات النظام الأساسي أو النظام المختصر لتقديم البيانات المالية. أما المؤسسات الخاضعة لنظام المحاسبة النقدية فيمكنها أن تكتفي بمسك دفتر اليومية تقيد فيه الواردات والنفقات وسجل الأصول الثابتة.

3- التسجيل الآلي:

من الجدير التنويه أن المشترع اللبناني قد حدد متطلبات معينة في حالة اتباع المؤسسة لطرق القيد الآلي التشغيل الإلكتروني البيانات، وطبقاً لما ورد بالقسم الثاني في الملحق الرابع للقرار التطبيقي رقم 111-1 تاريخ 1982/2/25، فإن تلك المتطلبات تتمثل فيما يلي:

1- أن تؤمن طريقة القيد الآلية المستخدمة نفس الضمانة التي تؤمنها الطريقة التقليدية لمسك الدفاتر من حيث أمانة القيد الدفتري والسماح بإجراء عمليات الرقابة.

2- أن تؤدي طريقة المعالجة الآلية المعتمدة إلى وضع بيانات دورية تثبت على الورق أو بأية طريقة أخرى تؤمن الحفاظ على البيانات المذكورة وتضمن الثقة بفحواها كوسيلة إثبات قانونية.

ويقتضي أن تكون البيانات المذكورة مرقمة مؤرخة، وأن تتضمن مراجعة للمعطيات التي جرت معالجتها وفقاً لحدوثها الزمني، وبطريقة تحول دون إضافة أية قيود عن طريق الحشو، أو إلغاء أية قيود، أو إجراء أية إضافات لاحقة.

3- أن يبين بوضوح أساس كل من المعطيات المسجلة ومحتواها والتنسيب الذي ندون عليه، كما ينبغي أن يستند كل قيد إلى مستند ثبوتي خطي.

4- أن يكون ممكناً في كل لحظة، انطلاقاً من المعطيات المشار إليها أعلاه التعرف إلى مضمون الحسابات والبيانات والمعلومات الجاري تدقيقها. وعليه فإن رصيد أي حساب لا بد أن يؤيده كشف بالقيود التي أدت إلى استخراج هذا الرصيد انطلاقاً من رصيد سابق له.

5- أن تتضمن أعمال الرقابة حق المراقب الاطلاع على كافة الوثائق المتعلقة بتحليل وبرمجة وتنفيذ المعالجة وذلك من أجل الوصول إلى إجراء الفحوصات الحسابية اللازمة.

6- أن تنظم أعمال المعالجة الآلية للمحاسبة بطريقة تمكن من إجراء الرقابة على توفر ضوابط السلامة في المعالجة وعناصر الثقة في النتيجة.

المبحث الرابع تقييم التصميم المحاسبي العام

أولاً:أسلوب التصنيف والترميز(1)

من استقراء لائحة الحسابات (الدليل المحاسبي) نلاحظ أنه قد تم تصنيف حسابات الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات في السبع فئات السابق ذكرها وقد توزعت إلى مجموعتين للميزانية الخمسة الأولى وللنتيجة الفئات الباقيتان:

وباستقراء التصنيف السابق، نجد أن التصميم المحاسبي العام وإن كان قد راعى توفير خاصية التجانس لعناصر الفئة الواحدة بالنسبة لفئات حسابات النتيجة، فإن فئات حسابات الميزانية تفتقر لمثل هذا التجانس. فالمحاسبة لحسابات النتيجة، نجد أن فئات حسابات الأعباء كلها ذات طبيعة مدينة، وفئة حسابات الإيرادات كلها ذات طبيعة دائنة.

أما على الجانب الآخر (حسابات الميزانية) فإن الفئة الواحدة تتضمن حسابات ذات طبيعة مدينة وأخرى ذات طبيعة دائنة، فضلاً عن أنه لا تجمعها خصائص مشتركة.

على سبيل المثال فإن الفئة التالية تشمل حسابات المخزون وقيد الصنع وهي حسابات ذات طبيعة دائنة.

وعلى سبيل المثال أيضاً، فإن الفئة الرابعة لا تتضمن فقط حسابات ذات طبيعة مدينة (مثل الزبائن) وأخرى دائنة مثل (الموردين)، بل إن الحسابات المختلفة لا تجمعها خصائص مشتركة. ففئة الذمم تشمل الموردين، والزبائن، والمستخدمين، ومؤسسات الضمان الاجتماعي والدولة والمؤسسات العامة، والشركاء، وذمم مختلفة وحسابات التسوية، والحسابات المؤقتة وقيد التسوية، ومؤونات هبوط قيم حسابات الذمم. بل أكثر من هذا، فإن كلاً من هذه البنود هي خليط من الحسابات ذات الطبيعة المدينة والحسابات ذات الطبيعة الدائنة.

وفي الواقع العملي، أصبحت العادة هي الناظمة لممارسة التصميم إلا أن الانتقادات لا تتوقف كون الفيصل الذهبي التلقائي المفترض بناء التصميم عليه في كل فئاته وليس في بعضها، ينبغي أن يكون هو المتحكم، ليكون التطبيق تلقائي ومنطقي دون إلزام من القانون أو الوزارة وشروط التصاريح وإرهاب رفضها من قبل مصلحة الواردات والقيمة المضافة أو غير ذلك. لذا الضرورة العلمية تدعو إلى إعادة النظر بالتقسيم وبناء الفئات والحسابات داخلها على أحدث وأبسط ما وصل إليه علم الترميز والتصنيف.

وعموماً استخدام التصميم المحاسبي العام، الترقيم كأسلوب لترميز الحسابات (التعبير عن الحسابات بالأرقام) إنما يتبع التصنيف المعتمد لفئات الحسابات ويهدف الترميز أساساً إلى ضمان

---

(1) د. أحمد بسيوني شحاتة، **تشغيل البيانات وفقاً للتصميم المحاسبي العام اللبناني**، ص 43 – 44.

التوحيد على مستوى الفئة، وذلك عن طريق التزام رقم موحد للفئة وتجميع مكوناتها مـــن الحســـابات، وهو الرقم الأول إلى اليسار، والحسابات الرئيسية تبدأ من اليسار برقم الفئة التي تنتهي إليها، بالإضافة إلى الرقم الدال على الحساب الرئيسي وهو الرقم التالي إلى يمين رقم الفئة. وعلى نفس المنوال، فـــإن الحساب الفرعي يلتزم رقم الفئة، وعلى يمينه رقم الحساب الرئيسي الذي ينتمي إليه، ثم رقم الحســـاب الفرعي، ويتم ترقيم الحساب المساعد بنفس الأسلوب. وأسلوب الترقيم، لا يهـــدف فقـــط إلـــى مجـــرد التوحيد، وإنما يهدف أيضاً إلى تسهيل استخدام الحسابات.

وكما أشرنا آنفاً، فإن الترقيم يتبع التصنيف، نظراً لأن الترقيم ما هو إلا تعبير بالأرقـــام عـــن التصنيف المعتمد. وفي رأينا، أن افتقار التصنيف المعتمد للتجانس على مستوى الفئة وعلـــى مســـتوى الحسابات الرئيسية المكونة للفئة كان من نتيجته عدم تحقيق عملية الترقيم وعمليـــة التوحيـــد لـــبعض أهدافها. فالتصنيف المعتمد والترقيم القائم على أساسه لا يؤدي إلى التسهيل والتوحيد بل يـــؤدي إلـــى عكس ذلك. فالخلط القائم داخل مكونات الفئة يؤدي إلى صعوبة استخدام الحســـابات بالنســـبة لمعـــدي الحسابات، الأمر الذي قد يعوق تحقيق أهداف التصميم المحاسبي العام فـــي "تطـــوير المحاســـبة فـــي المؤسسات" و "تسهيل فهم المحاسبة والرقابة عليها". فضلاً عن أن الصعوبات المشار إليها قـــد تعمـــل أثرها في عدم ضمان توحيد المعالجات المحاسبية بين المؤسسات.

لذا لا بد من إعادة النظر في أسلوب التصنيف المعتمد حالياً. وأن يستبدل بالأفضـــل والأنفـــع المستند إلى التجانس لكل فئة من الفئات.

وما القراءة الأولى في التصميم التي اتخذت من نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان قرابة السنتين والتي كانت مطالبة بتقديمها في النهاية إلى مجلس النواب لإجراء التصويبات، أوقفتها القـــراءة الثانية التي فرضتها ظروف الشراكة اللبنانية الأوروبية التي اشترطت تعديل فـــي النظـــام المحاســـبي اللبناني، للأخذ بكافة المعايير المحاسبية العلمية المقبولة قبولاً تاماً والمعتمدة عالمياً بالإضافة إلى بعض الاعتراضات الخاصة بضيق شبكة الحسابات التي قد تنتظم بها بعض الشـــركات العملاقـــة الطامحـــة للاستفادة من الشراكة حساباتها.

وكل ما نتمناه أن تأتي التعديلات المقترحة في القراءة الأولى والثانية كما ينبغي أن تكون وبمـــا يحقق التجانس والسهولة والمرونة والاستيعاب لكبير المؤسسات وصغيرها.

ثانياً: تقييم القوائم المالية

1- **في أسماء الحسابات المستخدمة فيها:** لقد تعددت الملاحظات في حق أسماء الحسابات منها:

أ- تعدد وتكرار وتشابه مسميات الحسابات مع اختلاف الفئات والحسابات الرئيسية، كقيمة التغيير في أنواع المخزون، ....ألخ.

ب-طول مسميات التصميم.

جـ- بُعد مسميات التصميم عن المسميات المتداولة في أسواق العمل المحاسبي. وما ذلك إلا لاعتماد الترجمة الحرفية لكثير من مسميات التصميم عن نظيره الفرنسي. كما أن الدورات التوضيحية الأولى لشرح التصميم ولائحته، بعد عودة اللجنة الناظمة للتصميم من فرنسا لم تؤت أُكلها، وجاءت النتائج عكسية وتشكلت جبهات مناهضة للتصميم وتطبيقاتة. ومما زاد العقبات في مسيرة التصميم، تدهور القوة الشرائية للعملة اللبنانية، الأمر الذي أنهك المحاسبين في تتبع فروقات الصرف واحتساب نتائجها، التي أضحت تؤثر وتغير في نتائج المؤسسات.

ولولا اعتماد برامج الحاسب الآلي في الممارسة العملية لما قامت للتصميم قائمة، ومما ساعد في تحقيق هذا اعتماد الدولة لبعض البرامج المتداولة المتوافقة مع التصميم، والمتماشية مع التصاريح المعدلة والتي أخرجت جدول تمويل الدورة المالية من التداول، وأضافت إلى ذلك اعتماد التصاريح الصادرة عن مثل هذه البرامج ووفرت لها الأوراق المختمة والمعتمدة.

د- استمرار عدم الوضوح في استخدام الحسابات إلى اليوم، فكثيراً ما يراجع مراقبو الحسابات في المالية بعض المحاسبين والمدققين، لتعديل التصريح من الصورة المكتوبة إلى الطريقة التي يراها مراقب الحسابات، ويدور النقاش بين الجهتين أن استخدام الحساب الفلاني معتمد أو غير معتمد، يصح أو لا يصح وما إلى ذلك. وزاد الاختلاف مع تعدد وجهات النظر بين الفريقين ونجد الكثير من الحالات تنجز عبر التسوية أو التسويات العامة. والعديد من مكاتب المحاسبة تماشي مراقبي الحسابات تيسيراً لأعمالها. وما أن يتغير المراقب حتى تجد وجهة نظر جديدة بين الطرفين، وتستمر سلسلة عدم الانضباط والاتساق ما بين الممارسين والجهات الرسمية المشرفة والمراقبة.

2- في البيانات المالية:

سنكتفي بالتعرض للقوائم المستخدمة(حساب النتيجة والميزانية العمومية) لخروج جدول التمويل من الواقع العملي رغم ما كان له من أهمية في تحليل البيانات والحصول على معلومات دقيقة ونافعة، إلا أن عدم توضيح فكرته والخطأ في ترتيب وتسلسل بياناته جعله العقبة الأولى في طريق عبور التصميم إلى الممارسة فكان التصرف الذكي من حكومات أول التسعينات باستبدال نماذج التصاريح بأخرى

أكثر اتساقاً وانسجاماً ولم يعد جدول التمويل من بين ما ينبغي التصريح به وضمن القوائم المالية في نهاية كل دورة مالية.

أ- **حساب النتيجة:** الغالب في حساب النتيجة من حيث الترتيب والتبويب أنه ميزة للتصميم المحاسبي، لتحليله التلقائي بين ما هو تجاري أو صناعي وما هو مالي أو مرتبط بالنشاط(الاستثمار)، وما هو خارج الاستثمار وصولاً للنتيجة الصافية

إلا أن مصدر الإعاقة فيه تتأتى من خارجه، من الحسابات ودلالتها واختيار الموقع المناسب لها. وكلمة اختيار توضح أن ملء بيانات الحساب ليس تلقائياً عقلانياً أو عملانياً بل تحكميه وبدرجة كبيرة مع عدم الاقتناع أحياناً كما أن مسميات مراحل الحساب السبعة ليست مألوفة مهنياً، وعلى الرغم من ذلك يتكيف المحاسب أو المراجع مع ما ينبغي إتباعه وفقاً لما يريده مراقبو الوزارة.

للأسف ، هذا وغيره يعيق تحقيق أهداف التصميم ويقلل من منفعته كنظام للمعلومات خاصة على صعيد الدولة وبياناتها، وتضعف أثر بياناته الإحصائية.

والمتابع للواقع الممارس نجد التقارير التحليلية داخل الشركات والمؤسسات، معدة بالطريقة المتناسبة مع احتياجاتها والمنسجمة مع اللائحة الدولية في كثير من الحالات. كل هذا يدلل على الهدر في الطاقات والأوقات والأموال في الاقتصاد الوطني نتيجة هذه الإزدواجية في العمل.

ب-**الميزانية العمومية:** إن التبويب المعتمد في الميزانية ونمطها المقارن يعتبران مزايا تضاف وتحسب للميزانية، إلا أن التوازن المطلوب تحققه في جانبي الميزانية رقمياً، نراه غير محقق فنياً. فالجانب المدين مبوب مفصل حسب الأصول العلمية الدولية المتعارف عليها، وعلى عكس ذلك نجد الجانب الدائن قد قضمت منه أجزاء وأدخلت أو دمجت ببعضها البعض.

فالرساميل الدائمة حوت الرساميل الخاصة، والالتزامات طويلة الأجل وهذان صنفان ينبغي ألا يدمجا سوياً. والرساميل تبويباتها الأصلية معروفة ومقبولة قبولاً عاماً، ولا بد من المحافظة عليها.

أما الالتزامات فلا بد من توضيح طويل الأجل من قصيرة منها، كما هو مشهور ومتعارف عليه.

وهذا من أشهر ما ذكر وقيل أو لوحظ على البيانات المالية الأساسية، ونتمنى أن تكون هذه الملاحظات وغيرها، على لائحة التغيرات المنتظرة للتصميم ولائحته.

الملاحق

الملحق الأول: لائحة الحسابات.

الملحق الثاني: في البيانات المالية.

المحق الثالث: في تشغيل الحسابات.

الملحق الأول

لائحة الحسابات

(ملحق رقم2 من القرار التطبيقي)

أولا- لائحة الحسابات

الفئة الأولى- حسابات الرساميل الدائمة

10 رأس المال

101 رأس المال (للشركة أو للشخص)

1011 رأس المال المكتتب غير المستدعى

1012 رأس المال المكتتب المستدعي غير المدفوع

1013 رأس المال المكتتب المستدعى والمدفوع

102 علاوات الإصدار والاندماج والمقدمات

1021 علاوات الإصدار

1022 علاوات الاندماج

1023 علاوات المقدمات

1024 علاوات تحويل السندات إلى أسهم

103 فروقات إعادة التخمين

1031 فروقات إعادة تخمين الأصول الثابتة غير القابلة للاستهلاك

1035 فروقات إعادة تخمين الأصول الثابتة القابلة للاستهلاك

109 الحساب الشخصي لصاحب المؤسسة

11 الاحتياطات

111 احتياطي قانوني

112 احتياطيات نظامية وتعاقدية

119 احتياطيات أخرى

12 نتائج سابقة مدورة

	121	نتائج سابقة مدورة دائنة
	125	نتائج سابقة مدورة مدينة
13		النتيجة الصافية للدورة المالية (ربح أو خسارة)
	131	الهامش التجاري القائم
	132	القيمة المضافة
	133	الفائض غير الصافي للاستثمار
	134	نتيجة الاستثمار (خارج الأعباء والإيرادات المالية)
	135	النتيجة الجارية قبل الضريبة
	136	النتيجة خارج الاستثمار
	138	نتيجة الدورة– أرباح
	139	نتيجة الدورة– خسائر
14		إعانات للتوظيفات
	141	إعانات للتوظيفات مقبوضة
	145	إعانات للتوظيفات محولة للنتائج
15		مؤونات لمواجهة أخطار وأعباء
	151	مؤونات لمواجهة أخطار
	1511	مؤونات للمنازعات والاحتمالات المختلفة
	1512	مؤونات لقاء الضمانات المعطاة للزبائن
	1513	مؤونات خسائر سعر الصرف
	1514	مؤونات خسائر على عقود لأجل
	1515	مؤونات الغرامات والجزاءات
	155	مؤونات لمواجهة أعباء
	1551	مؤونات الأعباء الواجب توزيعها على عدة دورات مالية
	1552	مؤونات لمواجهة معاشات التقاعد والموجبات المماثلة
	1553	مؤونات للضرائب
16		يون مالية طويلة ومتوسطة الأجل
	161	قروض لقاء سندات دين
	162	قروض من مؤسسات التسليف
	168	قروض وديون مختلفة
	1681	أوراق دفع ناجمة عن شراء المؤسسة التجارية

		1682	ودائع وكفالات
		1683	سلفات الدولة
		1684	دخل لمدى الحياة متراكم
		1689	ديون أخرى طويلة ومتوسطة الأجل
18			حسابات ارتباط المؤسسات بالفروع والشركات المشاركة
	181		حسابات ارتباط المؤسسات والفروع وشركات المشاركة (حساب لكل مؤسسة)
		1811	رصيد مدور
		1815	حركات الدورة المالية
	186		الأموال والخدمات المتبادلة بين الفروع (أعباء)
	187		الأموال والخدمات المتبادلة بين الفروع (إيرادات)
19			حسابات تجميع الأعباء والإيرادات
	191		تحديد الهامش التجاري القائم
	192		تحديد القيمة المضافة
	193		تحديد الفائض غير الصافي للاستثمار
	194		تحديد نتيجة الاستثمار (قبل الأعباء والإيرادات المالية)
	195		تحديد النتيجة الجارية قبل الضريبة
	196		تحديد النتيجة خارج الاستثمار
	197		تحديد نتيجة الدورة المالية

الفئة الثانية- حسابات الأصول الثابتة

21			الأصول الثابتة غير المادية
	211		المؤسسة التجارية (الخلو، الشهرة، الزبائن...)
	212		مصاريف التأسيس
	213		مصاريف البحوث والتطوير
	214		براءات الاختراع- الإجازات- العلامات والقيم المماثلة
	219		أصول ثابتة غير مادية أخرى
		2191	
		2198	سلفات ودفعات على حساب تقديم أصول ثابتة غير مادية

22			الأصول الثابتة المادية
	221		الأراضي
		2211	الأراضي الفراغ
		2212	الأراضي المبنية
		2213	الأراضي برسم الاستثمار الجوفي (مناجم- مقالع...)
		2214	استصلاح وتنظيم الأراضي
	223		الأبنية
		2231	الأبنية
		2232	التجهيزات العامة- استصلاح وتنظيم الأبنية
		2233	إنشاءات البنية التحتية (سدود- مدارج المطارات...)
		2234	إنشاءات على أراضي الغير
	224		التجهيزات الفنية، والآلات الصناعية
		2241	تجهيزات متخصصة
		2242	تجهيزات ذات طبيعة خاصة
		2243	المعدات الصناعية
		2244	الأدوات الصناعية
	225		آليات النقل
	226		أصول ثابتة مادية أخرى
		2261	تجهيزات عامة، استصلاحات وتحسينات مختلفة
		2262	أدوات مكتبية ومعلوماتية
		2263	أثاث
		2264	استثمارات زراعية
		2265	عبوات قابلة لإعادة الاستعمال
	227		أصول ثابتة مادية قيد الصنع
		2271	أراضي
		2273	أبنية
		2274	تجهيزات فنية، معدات وأدوات صناعية
		2276	أصول ثابتة مادية أخرى
	228		سلفات ودفعات على حساب شراء أصول ثابتة مادية

25			الأصول الثابتة المالية
	251		سندات مشاركة
	252		ذمم مدينة مرتبطة بمشاركات
	253		سندات أخرى مجمدة
		2531	سندات ملكية (أسهم، حصص شراكة)
		2535	سندات دين (سندات، قسائم)
	255		قروض طويلة ومتوسطة الأجل
		2551	قروض للشركاء
		2552	قروض للمستخدمين
		2558	قروض أخرى
	259		ذمم مدينة أخرى مجمدة
28			استهلاكات الأصول الثابتة
	280		استهلاكات المؤسسة التجارية (الشهرة)
	281		استهلاكات الأصول الثابتة غير المادية الأخرى
		2811	مصاريف التأسيس
		2812	مصاريف البحوث والتطوير
		2813	براءات الاختراع- الإجازات والقيم المماثلة
		2819	أصول ثابتة غير مادية أخرى
	282		استهلاكات الأصول الثابتة المادية
		2821	أراضي برسم الاستثمار الجوفي (مناجم، مقالع...)
		2823	الأبنية
		2824	التجهيزات الفنية المعدات والأدوات الصناعية
		2825	آليات النقل
		2826	أصول ثابتة مادية أخرى
29			مؤونات هبوط أسعار الأصول الثابتة
	290		مؤونات هبوط قيمة (المؤسسة التجارية)
	291		مؤونات هبوط قيم الأصول الثابتة غير المادية
		2911	علامات وقيم مماثلة
		2919	اصول ثابتة غير مادية أخرى
	292		مؤونات هبوط أسعار الأصول الثابتة المادية

		2921	الأراضي (غير أراضي الاستثمار الجوفي)
		2926	أصول ثابتة مادية أخرى
	295		مؤونات هبوط أسعار الأصول الثابتة المالية
		2951	سندات المشاركة
		2952	ذمم مدينة مرتبطة بمشاركات
		2953	سندات أخرى مجمدة
		2955	قروض ممنوحة طويلة ومتوسطة الأجل
		2959	ذمم مدينة أخرى مجمدة

الفئة الثالثة– المخزون وقيد الصنع

31		مواد أولية أو استهلاكية
	311	مواد أولية
	315	مواد ولوزم استهلاكية أخرى
33		قيد الصنع (سلع وأشغال خدمات)
	331	منتجات قيد الصنع
	332	أشغال قيد التنفيذ
	335	دراسات قيد الإعداد
	336	خدمات قيد التقديم
35		منتجات
	351	منتجات وسيطة
	355	منتجات تامة الصنع
	358	فضلات الإنتاج
37		البضائع (المعدة للبيع)
	371	....
	372	....
39		مؤونات هبوط أسعار المخزون وقيد الصنع
	391	مؤونات هبوط أسعار مخزون المواد الأولية والاستهلاكية
	393	مؤونات هبوط أسعار الإنتاج قيد الصنع
	395	مؤونات هبوط أسعار الإنتاج المخزون
	397	مؤونات هبوط أسعار البضاعة المخزونة

الفئة الرابعة- حسابات الذمم

40	الموردون
401	ذمم دائنة (موردو الاستثمار)
4011	فواتير
4015	أوراق دفع
1018	فواتير لم تصل بعد
4019	حسومات مكتسبة
403	موردو الأصول الثابتة
4031	فواتير
4035	أوراق دفع
4038	فواتير لم تصل بعد
4039	حسومات مكتسبة
409	سلفات ودفعات على حساب طلبيات للاستثمار
41	الزبائن
411	فواتير الزبائن
4111	زبائن عاديون
4115	زبائن مشكوك بتحصيل ديونهم
4119	حسومات ممنوحة من المؤسسة
413	أوراق قبض- زبائن
415	ذمم مدينة على أشغال لم تبلغ مرحلة تحرير فواتير بها
418	فواتير قيد الاعداد
419	سلفات ومقبوضات على حساب طلبيات قيد التنفيذ
42	المستخدمون
421	مدفوعات متوجبة للمستخدمين
428	حسابات المستخدمين المدينة
4281	سلفات ودفعات للمستخدمين
4282	حجوزات

43	مؤسسات الضمان الاجتماعي
431	ذمم دائنة تجاه مؤسسات الضمان الاجتماعي
4311	تقديمات برسم الدفع
4315	أوراق الدفع- مؤسسات الضمان الاجتماعي
4318	أعباء يجب لحظها- مؤسسات الضمان الاجتماعي
438	ذمم مدينة على مؤسسات الضمان الاجتماعي
44	الدولة والمؤسسات العامة
441	ضرائب متوجبة على الاستثمار
4411	ضرائب ورسوم متوجبة
4415	أوراق دفع- ضرائب ورسوم
4418	أعباء يجب لحظها- ضرائب ورسوم
443	ضرائب متوجبة خارج الاستثمار
4431	الضرائب على الأرباح
445	الدولة والمؤسسات العامة (ذمم دائنة أخرى)
449	الدولة والمؤسسات العامة (ذمم مدينة)
4491	إعانات مستحقة غير مقبوضة
4497	ذمم مدينة أخرى (الدولة والمؤسسات العامة)
4498	إيرادات مستحقة غير مقبوضة
45	الشركاء
451	حسابات الشركاء الجارية المدينة أو الدائنة
4511	شركات شقيقة
45111	الشركة الأم
45112	الشركات التابعة
45113	الشركات المشاركة
45114	الشركات الداخلة في عدة مجموعات
4515	شركاء آخرون
4518	عمليات مشتركة
453	أنصبة أرباح برسم الدفع
455	ذمم دائنة أخرى للشركاء

		4551	حسابات المقدمات للشركة
		4552	رأس المال المقرر استرداده من الشركاء
		4557	ذمم دائنة أخرى
	459		ذمم الشركاء المدينة
		4591	رأس المال المكتتب غير المستدعى
		4592	رأس المال المكتتب المستدعى وغير المدفوع
		4597	ذمم مدينة أخرى
46			ذمم مختلفة
	461		ذمم الاستثمار الدائنة الأخرى
		4611	ذمم دائنة متعلقة بالعبوات والمعدات الموضوعة بالأمانة
		4619	حسابات دائنة مختلفة- استثمار
	463		أقساط برسم الدفع على أصول ثابتة مالية
		4631	سندات مشاركة غير محررة
		4633	سندات أخرى مجمدة غير محررة
	465		دائنون مختلفون خارج الاستثمار
		4651	ذمم دائنة على امتلاك سندات التوظيف
		4652	سندات الدين
		4653	أقساط برسم الدفع على سندات توظيف
		4659	دائنون مختلفون- خارج الاستثمار
	468		مدينون مختلفون للاستثمار
		4681	ذمم مدينة متعلقة بالعبوات والمعدات الواجب اعادتها
		4689	حسابات أخرى مدينة مختلفة- للاستثمار
	469		مدينون مختلفون- خارج الاستثمار
		4691	ذمم مدينة على بيع أصول ثابتة وسندات توظيف
		4699	حسابات أخرى مدينة مختلفة- خارج الاستثمار
47			حسابات التسوية
	471		الأعباء الواجب توزيعها على عدة دورات
		4711	أعباء ما قبل الاستثمار
		4712	التصليحات الكبيرة الواجب استهلاكها

		4713	علاوات تسديد السندات
		4719	أعباء أخرى واجب توزيعها على عدة دورات مالية
	472		أعباء محتسبة مسبقا
	473		إيرادات محتسبة مسبقا
	475		فروقات صرف– خصوم
		4751	الزيادة في الذمم المدينة
		4752	التدني في الذمم الدائنة
		4758	فروقات معوضة بفرق الصرف
	476		فروقات صرف– أصول
		4761	التدني في الذمم المدينة
		4762	الزيادة في الذمم الدائنة
		4768	فروقات معوضة بفرق الصرف
48			الحسابات المؤقتة وقيد التسوية
	481		حسابات التوزيع الدوري للأعباء (اشتراكات)
	482		حسابات التوزيع الدوري للإيرادات (اشتراكات)
	483		....
49			مؤونات لمواجهة هبوط قيم حسابات الذمم
	491		مؤونات هبوط قيم الذمم المدينة– الزبائن
	495		مؤونات هبوط قيم حسابات الشركاء
	496		مؤونات هبوط قيم حسابات الذمم المدينة المختلفة
		4968	مدينون مختلفون– للاستثمار
		4969	مدينون مختلفون– خارج الاستثمار

الفئة الخامسة– الحسابات المالية

50			سندات توظيف
	501		أسهم صادرة عن الشركة ومعاد شراؤها من قبلها
	502		سندات تمنح حامليها حق الملكية
	505		سندات دين وقسائم صادرة عن الشركة
	506		سندات تمنح حامليها حقوق الدائنين

51			المؤسسات المالية
	511		شكات وقسائم برسم القبض
	512		بنوك
	519		مؤسسات التمويل
53			الصندوق
58			التحويلات الداخلية
59			مؤونات هبوط أسعار سندات التوظيف

الفئة السادسة– حسابات الأعباء

60			مشتريات البضاعة وقيمة التغيير في المخزون
	601		مشتريات البضاعة
		6011	البضاعة
		6012	العبوات
		6018	نفقات إضافية على شراء البضائع والعبوات
		60181	نقليات
		60182	سمسرة وعمولات
		60183	تأمين على الشحن
		60184	أتعاب مخلصي البضاعة
		60185	رسوم جمركية
		6019	حسومات مكتسبة
	605		قيمة التغيير في مخزون البضاعة
		6051	مخزون أول المدة
		6052	مخزون آخر المدة
61			مواد أولية واستهلاكية مستخدمة
	611		مشتريات المواد الأولية والاستهلاكية
		6111	شراء مواد أولية
		61111	مواد أولية أ
		61112	مواد أولية ب
		6112	مواد ولوازم استهلاكية
		61121	محروقات

		61122	مواد الصيانة
		61123	لوازم للمشغل والمصنع
		61124	لوازن للمخزن
		61125	لوازم مكتبية
		6113	شراء عبوات
		61131	عبوات لا تسترد
		61132	عبوات تسترد ويعاد استعمالها
		61133	عبوات تستعمل على أوجه مختلفة
		6118	مصاريف إضافية على شراء مواد أولية واستهلاكية
		61181	نقليات
		61182	سمسرة وعمولات
		61183	تأمين على الشحن
		61184	أتعاب مخلصي البضاعة
		61185	رسوم جمركية
		6119	حسومات مكتسبة (بالتفصيل)
	615		قيمة التغيير في مخزون المواد الأولية والاستهلاكية
		6151	مخزون أول المدة
		6152	مخزون آخر المدة
62			أعباء خارجية أخرى
	621		مشتريات من ملتزمين ثانويين
		6211	ملتزم ثانوي أ
		6212	ملتزم ثانوي ب
		6219	حسومات مكتسبة على مشتريات من ملتزمين ثانويين
	625		الأتاوى
		6251	إيجار– قرض أموال منقولة
		6252	إيجار– قرض أموال غير منقولة
		6253	حقوق الامتياز
		6254	براءات
		6255	إجازات

	6256	علامات
	6257	أساليب
	6258	حقوق وقيم مماثلة
626		الخدمات الخارجية
	6261	نقليات واتصالات
	62611	نفقات نقل للموجودات
	62612	نفقات النقل المشترك للمستخدمين
	62615	نفقات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية
	6262	الصيانة والتصليحات
	6263	الإيجارات (خدمات الأبنية)
	62631	الإيجارات
	62632	أعباء تأجيرية أخرى
	6264	خدمات الفنادق والمطاعم
	62641	تشريفات
	62642	نقل وانتقال
	62643	إطعام المستخدمين
	6265	خدمات المستخدمين
	62651	المستخدمون المؤقتون
	62652	أجور الوسطاء
	62653	بدلات أتعاب
	6266	خدمات تعليمية
	62661	الإعداد والتدريب
	62662	التوثيق
	6267	الدراسات والبحوث
	6268	أقساط التأمين
	6269	خدمات خارجية أخرى
	62691	خدمات صحية
	62692	خدمات مالية (مصاريف على سندات وأوراق مالية)
63		أعباء المستخدمين
631		رواتب وأجور المستخدمين

		6311	الرواتب
		6312	الأجور
		6314	العمولات الثابتة
		6316	البدلات المدفوعة للمديرين الذين يتمتعون بأغلبية في ملكية المؤسسة
		6317	البدلات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
	635		أعباء اجتماعية (ضمان اجتماعي...)
64			ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة
	641		على الرواتب والأجور وبدلات الأتعاب
	642		ضرائب ورسوم للبلديات
	643		ضرائب على المبيعات غير قابلة للاسترداد
	644		رسوم التسجيل
	645		ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة أخرى
65			مخصصات الاستهلاكات والمؤونات للاستثمار
	651		مخصصات الاستهلاكات
		6511	أصول ثابتة غير مادية
		6512	أصول ثابتة مادية
		6515	أعباء للتوزيع على عدة دورات
	655		مخصصات المؤونات
		6551	مؤونات هبوط أسعار الأصول الثابتة غير المادية
		6552	مؤونات هبوط أسعار الأصول الثابتة المادية
		6553	مؤونات هبوط أسعار المخزون وقيد الصنع
		6554	مؤونات هبوط قيم الذمم المدينة
		6555	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء العائدة للاستثمار
66			أعباء إدارية عادية أخرى
	661		أعباء إدارية أخرى
		6611	بدلات الحضور
		6612	خسارة على ذمم الاستثمار المدينة التي ثبت هلاكها
	665		حصة المؤسسة من الخسائر على عمليات مشتركة
67			الأعباء المالية

	673		فوائد وأعباء مشابهة
		6731	فوائد على الذمم الدائنة والقروض
		6732	فوائد على الحسابات الجارية والودائع الدائنة
		6733	فوائد السندات المربوطة بكفالات
		6734	فوائد الذمم الدائنة الأخرى
		6735	الخصم الممنوح من المؤسسة
		6736	فوائد مصرفية و فوائد على عمليات التمويل
	675		فروقات صرف سلبية
		6751	فروقات على عمليات عادية
		6752	فروقات على عمليات رأسمالية
	676		أعباء صافية على عمليات التفرغ عن سندات توظيف
	679		مخصصات الاستهلاكات والمؤونات المالية
		6791	استهلاك علاوات التسديد
		6792	مؤونات هبوط أسعار الأصول الثابتة المالية
		6794	مؤونات هبوط اسعار سندات التوظيف
		6795	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء المالية
68			أعباء خارج الاستثمار
	681		القيمة الدفترية للأصول الثابتة المتفرغ عنها
		6811	أصول ثابتة غير مادية
		6812	أصول ثابتة مادية
		6815	أصول ثابتة مالية
	685		أعباء أخرى خارج الاستثمار
		6851	أعباء على عمليات إدارة المؤسسة
		68511	هبات
		68512	إعانات ممنوحة
		68513	غرامات ضريبية وجزائية
		68514	غرامات على صفقات
		68515	ذمم مدينة أصبحت هالكة
		68516	عمليات إدارية أخرى

		6855	أعباء على عمليات رأسمالية
		68551	أعباء ناتجة عن موجب تطبيق مؤشر أسعار
		68552	جوائز تسديد
		68553	أعباء ناتجة عن استرداد المؤسسة لأسهم وسندات صادرة عنها
	689		مخصصات الاستهلاكات والمؤونات خارج الاستثمار
		6891	استهلاك استثنائي على أصول ثابتة
		6892	مؤونات هبوط أسعار استثنائي
		6895	مؤونات لمواجهة مخاطر وأعباء خارج الاستثمار
69			الضرائب على الأرباح

الفئة السابعة- حسابات الإيرادات

70			مبيعات البضاعة
	701		فواتير
	709		حسومات ممنوحة
71			المنتجات المباعة
	711		مبيعات
		7111	مبيعات المنتجات التامة الصنع
		7112	مبيعات المنتجات الوسيطة
		7113	مبيعات فضلات الإنتاج
	712		أشغال
	713		خدمات
	717		إيرادات النشاطات الفرعية
	719		حسومات ممنوحة
		7191	على بيع المنتجات
		7192	على بيع الأشغال
		7193	على بيع الخدمات
		7197	على بيع نشاطات فرعية
72			الإنتاج المخزون (قيمة التغيير)
	721		قيد الصنع (أموال)

		7211	منتجات قيد الصنع
		7212	أشغال قيد التنفيذ
	722		قيد الصنع (خدمات)
		7225	دراسات قيد الإعداد
		7226	خدمات قيد التنفيذ
	725		منتجات
		7251	منتجات وسيطة
		72555	منتجات تامة الصنع
		7258	فضلات الإنتاج
73			منتجات ثابتة غير مادية
	731		أصول ثابتة غير مادية
	732		أصول ثابتة مادية
74			إعانات للاستثمار
	741		للبضائع
	742		للإنتاج
75			استردادات من المؤونات–للاستثمار–
	752		استردادات من مؤونات هبوط أسعار الأصول الثابتة
	753		استردادات من مؤونات هبوط أسعار الأصول المتداولة
76			إيرادات اخرى ناتجة عن الاستثمار
	761		إيرادات عادية أخرى
		7611	أتاوى الامتيازات، البراءات، الإجازات، العلامات والأساليب والحقوق والقيم المماثلة
		7612	إيرادات الأبنية غير المخصصة للنشاط المهني
		7613	بدلات حضور وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة، المديرين..
		7619	أعباء استثمار محولة إلى حسابات أخرى
	765		حصص أرباح العمليات المشتركة
		7651	حصص الأعباء الصافية التي جرى تحويلها (محاسبة المؤسسة التي ادارت العمليات المشتركة)

حصص الإيرادات الصافية المقررة	7655	
(محاسبة المؤسسة التي لم تتول إدارة العملية المشتركة)		
الإيرادات المالية		77
إيرادات سندات المشاركة	771	
عائدات سندات المشاركة	7711	
عائدات المشاركات الأخرى	7716	
عائدات الذمم المدينة المرتبطة بمشاركات	7717	
إيرادات القيم المنقولة الأخرى	772	
عائدات سندات التوظيف	7721	
عائدات السندات المجمدة	7723	
عائدات الذمم المدينة المجمدة	7725	
عائدات الذمم المدينة التجارية	7726	
عائدات الذمم المدينة المختلفة	7727	
فوائد وإيرادات مشابهة	773	
عائدات القروض الممنوحة	7731	
الخصم الممنوح للمؤسسة	7733	
فروقات صرف ايجابية	775	
على عمليات جارية	7751	
على عمليات رأسمالية	7755	
إيرادات مالية أخرى	778	
إيرادات صافية على بيع سندات توظيف	7781	
أعباء مالية محولة إلى حسابات أخرى	7789	
استردادات من المؤونات المالية	779	
استردادات من مؤونات هبوط الأسعار	7793	
استردادات من مؤونات المخاطر والأعباء	7795	
إيرادات خارج الاستثمار		78
إيرادات التفرغ عن أصول ثابتة	781	
أصول ثابتة غير مادية	7811	
أصول ثابتة مادية	7812	
أصول ثابتة مالية	7815	

782		إعانات للتوظيف محولة إلى نتيجة الدورة
788		إيرادات أخرى خارج الاستثمار
	7881	إيرادات استثنائية على عمليات عادية
	7888	إيرادات أخرى على عمليات رأسمالية استثنائية
	7889	أعباء استثنائية محولة الى حسابات أخرى
789		استردادات من مؤونات خارج الاستثمار
	7891	استردادات من مؤونات هبوط الأسعار
	7895	استردادات من مؤونات المخاطر والأعباء

ثانيا- استعمال لائحة الحسابات

1- إن لائحة الحسابات قد نظمت بشكل يسمح بأن يستخرج منها مباشرة ما يلي:

- ميزان يشكل أساسا لوضع جدول تدفقات الثروة (حسابات بثلاثة أرقام).
- الميزانية: من بنود الموجودات والمطلوبات العائدة للحسابات ذات الرقمين أو الثلاثة أرقام، باستثناء الاستهلاكات ومؤونات هبوط الأسعار التي تطرح من البنود المتعلقة بها في الموجودات.
- حساب النتيجة: من البنود العائدة للحسابات ذات الرقمين أو الثلاثة أرقام.

2- يمكن للمؤسسات الصغيرة، التي تريد وضع تصميم محاسبي منسجم من ثلاثة أرقام يقتصر على بنود الميزانية وحساب النتيجة، أن تقوم بما يلي:

- للبنود المتعلقة بحسابات من ثلاثة أرقام: تقوم المؤسسة بفتح هذه الحسابات.
- للبنود المتعلقة بحسابات من رقمين: يجري إضافة صفر إلى آخر كل رقم من أرقام هذه الحسابات.

الملحق الثاني
في البيانات المالية

جاء في المادة (3) تنظم البيانات المالية وفقا لنص المواد 20 وما يليها من هذا المرسوم في نهاية كل دورة مالية مؤلفة من اثني عشر شهرا، ويمكن أن تكون مدة الدورة مختلفة في حالات استثنائية.

على المحاسبة أن تراعي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمبينة في المادة الرابعة أدناه، وأن تطبق بأمانة القواعد والأصول المنصوص عنها في التصميم المحاسبي العام وفقا للترتيبات المنصوص عنها في المادة الخامسة أدناه.

يمكن التصميم المحاسبي العام من تحديد نتيجة الدورة المالية القابلة وحدها للنشر، على أن تجرى التعديلات اللازمة عليها لتحديد النتيجة الخاضعة للتكليف بالضريبة عملا بالتشريعات الضريبية المعمول بها.

وفي المادة(19) معدلة وفقا للمرسوم 12408 تاريخ 1998/6/23.

تشكل البيانات المالية المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا المرسوم وحدة متكاملة لكل من:

- شركات الأموال باستثناء المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الضمان (ملحق رقم 7 جديد).
- المؤسسات الأخرى التي يجري تعيينها بموجب قرار من وزير المالية (الملاحق رقم 1- 2- 3 و4 المرفقة بالمرسوم رقم 4665 تاريخ 26 كانون الأول 1981).

أولا: بالنسبة لشركات الأموال:

يتضمن الملحق رقم 7 الجديد الخاص بشركات الأموال البيانات التالية:

أ- البيانات المالية والمحاسبية الإلزامية:

- الميزانية العمومية الافتتاحية، عند تأسيس الشركة.
- الميزانية العمومية.
- حسابات النتيجة.
- بيان الانتقال من النتيجة المحاسبية الى النتيجة الضريبية.
- بيان التدفقات النقدية.

- ميزان المراجعة العام.

- بيان النتيجة.

ب- البيانات التكميلية (إلزامية حسب عمليات الشركة):

- بيان الأصول الاستهلاكات والإطفاءات.

- بيان بعجز السنوات السابقة الجائز تدويره.

- بيان مقارنة بوجهة تخصيص النتائج.

- بيان التفرغ عن أصول رأسمالية.

- بيان بإعادة توظيف الأرباح الناتجة عن التفرغ عن أصول ثابتة.

- بيان إعادة التخمين/ التقييم.

- بيان بالمبالغ المدفوعة لغير المقيمين وفقا لأحكام المواد 41 و42 و43 من قانون ضريبة الدخل.

- بيان أعباء برسم الدفع.

- بيان بالإيرادات المحتسبة مسبقا.

- بيان بالمؤونات.

- بيان بالهبات والتبرعات.

- بيان مفصل بعقود الأشغال العامة.

- بيان مفصل بإيرادات وأعباء عقود الأشغال العامة.

- بيان بالاعفاءات الضريبية لغايات الإنماء الصناعي.

- بيان بالاعفاءات الضريبية بسبب التوظيف الذاتي.

- بيان توزيع رأس المال.

- بيان بالتقديمات والمنح والتعويضات التي تقدمها الشركة للعمال والمستخدمين.

- بيان بالعمليات التي جرت مع مساهمين إداريين ومستخدمين خارجة عن نشاط الشركة العادي.

- بيان بالأعباء المدفوعة كنفقات إدارية، براءات اختراع، حقوق، ماركات مسجلة ونفقات مماثلة أخرى.

- بيان بالفروع.

- بيان بأعباء مكاتب التمثيل في الخارج.

- بيان بالمشاركات.

- بيان بطرق التقييم المعتمدة في المؤسسة.

- بيان بالمبالغ المدفوعة لقاء خلو، شراء مؤسسة، حصص في شركات أشخاص أو محدودة المسؤولية أو أسهم في شركات مساهمة.

– بيان بالمبالغ المقبوضة لقاء خلو شراء مؤسسة حصص في شركات أشخاص أو محدودة المسؤولية أو أسهم في شركات مساهمة

- بيان بكلفة الإنتاج المباع والإنتاج المخزون.
- بيان بالضريبة المتوجبة على الشركات القابضة (الهولدنغ).
- بيان سنوي بأنصبة الأرباح الموزعة على الأسهم وحصص الفوائد والتأسيس.
- بيان سنوي بمخصصات أعضاء مجلس الإدارة الخاضعة لضريبة الدخل على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة.
- بيان سنوي ببدلات حضور المساهمين الجمعيات العمومية.
- بيان سنوي بفوائد الديون التأمينية المدفوعة.
- بيان سنوي بالأموال المأخوذة من الاحتياط والأرباح لاسترداد أسهم.
- بيان سنوي بالأموال المأخوذة من الاحتياط والأرباح لزيادة رأس المال.
- بيان سنوي بالجوائز والعلاوات التي استحقت للدائنين وحملة سندات الدين.
- بيان سنوي بفوائد الديون الممتازة والعادية.
- بيان سنوي بفوائد القروض لشركات عاملة في لبنان- خاص بالشركات القابضة (هولدنغ).
- بيان سنوي بإيرادات الأسهم والسندات المالية الأجنبية.
- بيان بالمبالغ والأوراق المالية التي تسقط بمرور الزمن.

ثانيا: بالنسبة للمؤسسات الأخرى:

تتضمن الملاحق من 1 إلى 4 البيانات التالية:

أ- الميزانية العمومية (ملحق رقم 1).

ب- حساب النتيجة (ملحق رقم 2).

ج- البيانات التكميلية (ملحق رقم 3).

د- جدول تمويل الدورة المالية (ملحق رقم 4).

ثالثا: يقصد بالبيانات المالية ما يلي:

1- الميزانية هي بيان يتضمن عناصر الموجودات والمطلوبات الرساميل الخاصة بالمؤسسة بتاريخ معين.

2- حساب النتيجة هو بيان تجميعي لواردات المؤسسة وأعبائها خلال دورة مالية معينة، تظهر بموجبه نتيجة الدورة المذكورة من ربح أو خسارة من جراء مقابلة الواردات بالأعباء.

3- بيان النتيجة هو بيان تجميعي على شكل قائمة أكثر تفصيلا لواردات المؤسسة وأعبائها خلال دورة مالية معينة تظهر بموجبه نتيجة الدورة المذكورة كما هي واردة في حساب النتيجة.

4- يجري تفصيل وشرح المعلومات الواردة في البيانات المذكورة أعلاه بموجب بيانات تكميلية (الملحقان رقم 3 ورقم 7).

5- يصور جدول تمويل الدورة المالية حركة تدفق الأموال وتظهر بموجبه التغيرات في القيمة الصافية لرأس المال الإجمالي خلال الدورة.

6- يصور بيان التدفقات النقدية حركة تدفق عناصر النقدية وشبه النقدية وتظهر بموجبه التغيرات في القيمة الصافية للأموال الجاهزة.

7- ميزان المراجعة العام هو بيان تفصيلي يتضمن مجاميع وأرصدة جميع الحسابات المدينة والدائنة الممسوكة من قبل المؤسسة للدورة المالية الحالية، وكذلك أرصدة حسابات الدورة المالية السابقة.

البيانات المالية

يخضع إعداد وتقديم البيانات المالية للقواعد التالية:

1- تشكل البيانات المالية وحدة متكاملة وتتألف مما يلي:

- الميزانية.
- حساب النتيجة.
- البيانات التكميلية.
- جدول تمويل الدورة المالية(سيتم تجاوزه هنا لخروجه من الممارسة العملية).

2- إذا لم تتضمن البيانات المالية أية ملاحظات حول القواعد التي اتبعت في إعدادها، يقتضي اعتبار أنها نظمت مع مراعاة المبادئ التالية:

- مبدأ استمرارية الاستثمار.
- مبدأ الثبات في استخدام الأساليب المالية من دورة مالية إلى أخرى.
- مبدأ استقلالية الدورات المالية.

فإذا اتبعت المؤسسة أية مبادئ مخالفة لما تقدم، وجب عليها أن تشير إلى ذلك في البيانات التكميلية مع الشروحات اللازمة.

3- يجب أن يكون شكل الميزانية وحساب النتيجة ثابتا من دورة مالية إلى أخرى بحيث يمكن من إجراء مقارنة بين بنود الحسابات المتقابلة العائدة للدورة المالية الحالية والدورة السابقة.
يجري تفصيل البيانات المالية في أبواب وبنود بقدر ما يساعد هذا التفصيل على إعطاء معلومات وافية عن المؤسسة. ويجب على هذه البيانات أن تبرز كل واقعة من شأنها أن تؤثر على القارئ لجهة تكوين حكمه على ثروة المؤسسة ووضعها المالي ونتيجتها.

ويحظر، بصورة عامة، إجراء أية مقاصة بين بنود الموجودات والمطلوبات أو بين بنود الأعباء والإيرادات.

4- تهدف البيانات المالية إلى ما يلي:

- بيان وضعية ثروة المؤسسة.
- تحديد النتيجة الصافية للدورة المالية على ضوء العناصر التي تؤدي الى هذه النتيجة.
- تحليل موارد واستخدامات الدورة المالية.

5- يخضع إعداد البيانات المالية للنظامين التاليين:

- النظام الأساسي.
- النظام المختصر.

البيانات المالية للنظام الأساسي

1- على المؤسسات الخاضعة لموجبات النظام الأساسي تقديم البيانات المالية التالية:

- الميزانية.
- حساب النتيجة.
- جدول تمويل الدورة المالية.

يجب تقديم هذه البيانات وفقا للملاحق 1، 2، 3، 4 من المرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26 مع مراعاة الأحكام الخاصة المتعلقة ببعض النشاطات والقطاعات.

البيانات المالية للنظام المختصر

يجب على المؤسسات الخاضعة لموجبات النظام المختصر ان تقدم الميزانية وحساب النتيجة وفقا للملحق رقم 5 من المرسوم رقم 4665 تاريخ 1981/12/26.

كما يجب على هذه المؤسسات أن تقدم البيانات التكميلية المبينة في الملحـــق رقـــم 3 مـــن المرســـوم المذكور بقدر ما تكون منطبقة عليها مندرجات هذه البيانـــات، باســـتثناء البيـــان المتعلـــق بنشـــاطات المؤسسة.

جداول ملحقة

الملحق رقم 1- (1)

الميزانية

(النظام الأساسي)

اسم المؤسسة التجاري ....

رقم السجل التجاري .... السنة المالية =

نوع المؤسسة: فردية- شركات أشخاص- شركة أموال من........... إلى..........

العنوان..............................

اسم صاحب المؤسسة الفردية....................

رقمه..

رقم الحساب	الموجودات	الدورة المالية الحالية			الدورة المالية السابقة
		القيمة غير الصافية	الاستهلاكات والمؤونات	القيمة الصافية	القيمة الصافية
		1	2	3	4
211	المؤسسة التجارية (الخلو، الشهرة، الزبائن)	10			
212	مصاريف التأسيس	11			
213	مصاريف البحوث والتطوير	12			
214	براءات الاختراع- الإجازات العلامات والقيم المماثلة	13			
219	أصول ثابتة غير مادية أخرى	14			
210	إجمالي الأصول الثابتة غير المادية	19			
221	الأراضي	20			
223	الأبنية	21			
224	التجهيزات الفنية والآلات الصناعية	22			

225	آليات النقل	23
226	أصول ثابتة مادية أخرى	24
227	أصول ثابتة مادية قيد الصنع	25
228	سلفات ودفعات على حساب شراء أصول ثابتة مادية	26
220	إجمالي الأصول الثابتة المادية	29
251	سندات مشاركة	30
252	ذمم مدينة مرتبطة بمشاركات	31
352	سندات أخرى مجمدة	32
255	قروض طويلة ومتوسطة الأجل	33
259	ذمم مدينة أخرى مجمدة	34
250	إجمالي الأصول الثابتة المالية	39
	مجموع الأصول الثابتة	49
451	حسابات الشركة الجارية المدينة	50
310	مواد أولية أو استهلاكية	51
330	قيد الصنع(سلع وأشغال وخدمات)	52
350	منتجات	53
370	بضائع	54
300	المخزون وقيد الصنع	59
409	سلفات ودفعات على حساب طلبيات للاستثمار	60
411	ذمم مدينة (زبائن)	61
(418		
(428	ذمم الاستثمار المدينة الأخرى	62

(438		
(468		
(449	إجمالي ذمم الاستثمار المدينة	69
(459	ذمم مدينة خارج الاستثمار	79
(469		
500	سندات توظيف	81
511 519	إلى مصارف ومؤسسات مالية	82
530	الصندوق	83
	إجمالي الحسابات المالية	89
	مجموع الأصول المتداولة	99
(471	أعباء محتسبة مسبقا أو أعباء	100
(472	واجب توزيعها على عدة دورات مالية	
476	فروقات صرف (أصول)	101
	إجمالي فروقات الأعباء والتسويات	109
	المجموع العام	**119**

الملحق رقم 1- (2)

الميزانية

(النظام الأساسي)

السنة المالية................

من............ إلى...............

رقم الحساب	المطلوبات	الدورة المالية الحالية 1	الدورة المالية السابقة 2
101	رأس المال (للشركة أو الشخص)	10	
102	علاوات الإصدار والاندماج والمقدمات	11	
103	فروقات إعادة التخمين	12	
110	الاحتياطيات	13	
111	- احتياطي قانوني	14	
112	- احتياطيات نظامية وتعاقدية	15	
119	- احتياطيات أخرى	16	
120	نتائج سابقة مدورة (رصيد دائن أو مدين)	19	
130	النتيجة الصافية للدورة المالية (ربح أو خسارة)	20	
140	إعانات للتوظيفات	21	
	الرساميل الخاصة	29	
151	مؤونات لمواجهة أخطار	30	
155	مؤونات لمواجهة أعباء	31	
150	إجمالي المؤونات لمواجهة أخطار وأعباء	39	
161	قروض لقاء سندات دين	40	
	قروض أخرى	41	
162	- قروض من مؤسسات التسليف	42	

168	- قروض وديون مختلفة	43
160	إجمالي الديون المالية الطويلة والمتوسطة الأجل	49
451	حسابات الشركاء الجارية الدائنة	59
419	سلفات ومقبوضات على حساب طلبيات قيد التنفيذ	60
401	ذمم دائنة (موردو الاستثمار)	61
431-421	ذمم دائنة (المستخدمون والضمان الاجتماعي..)	62
441	ضرائب متوجبة على الاستثمار	63
461	ذمم الاستثمار الدائنة الأخرى	64
	إجمالي ذمم الاستثمار الدائنة	69
463-403	ذمم دائنة على الأصول الثابتة	70
443	ضرائب متوجبة خارج الاستثمار	71
453	أنصبة أرباح برسم الدفع	72
455-445 465	ذمم دائنة أخرى خارج الاستثمار	73
	إجمالي الذمم الدائنة خارج الاستثمار	79
519	مصارف ومؤسسات مالية	89
473	إيرادات محتسبة مسبقا	90
475	فروقات صرف (خصوم)	91
	إجمالي فروقات الإيرادات والتسويات	99
	المجموع العام	**109**

الملحق رقم 2- (1)

حساب النتيجة
(النظام الأساسي)

السنة المالية=

من............ الى...........

رقم الحساب	الأعباء		الدورة المالية الحالية	المجموع	الدورة المالية السابقة
600	بدل شراء البضاعة المباعة	10	×		×
601	- مشتريات البضاعة	11	×		×
605	قيمة التغيير في مخزون البضاعة(1)	12	-	×	
	الهامش التجاري القائم ×	13			×
610	مواد أولية واستهلاكية مستخدمة	14	×		×
611	- مشتريات المواد الاولية والاستهلاكية	15	×		+
615	- قيمة التغيير في مخزون المواد الأولية والاستهلاكية(1)	16	-		×
620	اعباء خارجية اخرى	18	×		×
621	- مشتريات من ملتزمين ثانويين	19	×		
625	- الأتاوى	20	×		
626	- الخدمات الخارجية	21	×		
	القيمة المضافة X	29	x		×
630	اعباء المستخدمين	30	×		×
631	- رواتب واجور المستخدمين	31	×		
635	- اعباء اجتماعية (ضمان اجتماعي)	32	×		
640	ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة	33	×		×
	الفائض غير الصافي للاستثمار ×	39	×		X
650	مخصصات الاستهلاكات والمؤونات للاستثمار	40	×	×	X
651	- مخصصات الاستهلاكات	41	×		

655	- مخصصات المؤونات	42	×	
660	أعباء ادارية عادية أخرى	43	×	×
	اجمالي أعباء الاستثمار (غير المالية)	49	×	×
	أعباء تجارية متغيرة	50	×	×
	أعباء تصنيع متغيرة	51	×	×
	أعباء غير موزعة	52	×	×
665	حصة المؤسسة من الخسائر على عمليات مشتركة	53	×	×
673	فوائد وأعباء مشابهة	54	×	×
675	فروقات صرف سلبية	55	×	×
676	اعباء صافية على عمليات التفرغ عن سندات توظيف	56	×	×
679	مخصصات الاستهلاكات والمؤونات المالية	57	×	×
670	إجمالي الاعباء المالية	59	×	×
	النتيجة الجارية قبل الضريبة		×	×
681	القيمة الدفترية للاصول الثابتة المتفرغ عنها	70	×	×
685	اعباء أخرى خارج الاستثمار	71	×	×
689	مخصصات الاستهلاكات والمؤونات خارج الاستثمار	72	×	×
	اجمالي الاعباء خارج الاستثمار	79	×	×
	ارباح خارج الاستثمار	80	×	×
690	الضرائب على الارباح	81	×	×
	النتيجة (الارباح)	89	×	×
	المجموع العام	**99**	×	×

الملحق رقم 2- (2)

حساب النتيجة

(النظام الأساسي)

السنة المالية.............

من............ الى............

رقم الحساب	الأعباء	المجموع		الدورة المالية الحالية		الدورة المالية السابقة
				1		2
700	مبيعات البضاعة	10		×		×
710	المنتجات المباعة	11		×		×
711	- مبيعات	12		×		
712	- أشغال	13		×		
713	- خدمات	14		×		
	القيمة الصافية أو رقم الأعمال	19		×		×
720	الإنتاج المخزون (قيمة التغيير)			+		+
		20	-	×	-	×
721	- قيد الصنع (سلع)	21	-	×		+
722	- قيد الصنع (خدمات)	22	-	×		+
725	- منتجات	33	-	×		
730	منتجات لها طابع الأصول الثابتة	24		×		×
740	- إعانات للاستثمار	25		×		×
741	- للبضائع	26		×		
742	- للإنتاج	27		×		
750	استردادات من المؤونات للاستثمار	28		×		×
760	إيرادات أخرى ناتجة عن الاستثمار	30		×		×
	إجمالي إيرادات الاستثمار (غير المالية)	39				
771	إيرادات سندات المشاركة	40		×		×
772	إيرادات القيم المنقولة الأخرى	41		×		×
773	فوائد وإيرادات مشابهة	42		×		×

775	فروقات صرف ايجابية	43	×	×
778	إيرادات مالية أخرى	44	×	×
779	استردادات من المؤونات المالية	45	×	×
770	اجمالي إيرادات المالية	49		
781	إيرادات التفرغ عن أصول ثابتة	50	×	×
782	إعانات للتوظيفات محولة إلى نتيجة الدورة	51	×	×
788	إيرادات أخرى خارج الاستثمار	52	×	×
789	استردادات من مؤونات خارج الاستثمار	53	×	×
780	إجمالي الإيرادات خارج الاستثمار	59	×	×
	خسائر خارج الاستثمار ×	60	×	×
	النتيجة (الخسائر)	69	×	×
	المجموع العام	**99**	×	×

الملحق رقم (3)

البيانات التكميلية

(النظام الأساسي)

1- بيان طرق التقييم المعتمدة

2- بيان بالمستخدمين الدائمين عند إقفال الحسابات

3- بيان توزيع رأس المال

4- بيان بالفروع والمشاركات

5- بيان بنشاطات المؤسسة

6- بيان بإنتاج المؤسسة من السلع والخدمات

7- بيان بالأصول الثابتة

8- بيان بالاستهلاكات

9- بيان بالمؤونات

10- بيان بالالتزامات خارج الميزانية

11- بيان بوجهة تخصيص النتائج

الميزانية

(النظام المختصر)

اسم المؤسسة التجاري.................

رقم السجل التجاري.....................

نوع المؤسسة: فردية- شركة أشخاص- شركة أموال....................

العنوان:........................

اسم صاحب المؤسسة الفردية............

رقمه:..................

			الدورة المالية الحالية			**الدورة المالية السابقة**
	الموجودات		**القيمة غير الصافية**	**الاستهلاكات والمؤونات**	**القيمة الصافية**	**القيمة الصافية**
			1	**2**	**3**	**4**
211	- المؤسسة التجارية (الخلو، الشهرة، الزبائن)	10				
219	- أصول ثابتة غير مادية أخرى	11				
210	إجمالي الأصول الثابتة غير المادية	19				
220	إجمالي الأصول الثابتة المادية	29				
250	إجمالي الأصول الثابتة المالية	39				
	مجموع الأصول الثابتةI	49				
451	حسابات الشركاء الجارية المدينةII	50				
300	المخزون وقيد الصنع	59				
409	- سلفات ودفعات على حساب طلبيات الاستثمار	60				
410	- الزبائن	61				
41-43-44	- ذمم مدينة	63				
500	- سندات توظيف	71				
510	- المصارف	72				
530	- الصندوق	73				
	مجموع الأصول المتداولةIII	89				
471)	إجمالي فروقات الأعباء والتسويات	90				

(472

VI (476

المجموع العامIV .. III .. II .. I 99

الميزانية

(النظام المختصر)

السنة المالية..............

من.................الى......................

المطلوبات		الدورة المالية الحالية	الدورة المالية السابقة
		4	
100	رأس المال	11	
103	فروقات اعادة التخمين	12	
	الاحتياطيات	13	
119	- احتياطي قانوني	14	
119	- احتياطيات أخرى	18	
120	نتائج سابقة مدورة (رصيد دائن أو مدين)	19	
130	النتيجة الصافية للدورة المالية (ربح أو خسارة)	20	
140	اعانات للتوظيفات	21	
	الرساميل الخاصةI	29	
150	اجمالي المؤونات لمواجهة الأخطار وأعباءII	39	
160	اجمالي الديون المالية الطويلة	49	

والمتوسطة الاجلIII

451	حسابات الشركاء الجارية الدائنةIV	50
419	سلفات ومقبوضات على حساب طلبيات قيد التنفيذ	51
401	ذمم دائنة (موردو الاستثمار)	52
41-42) 43)	ذمم الاستثمار الدائنة (مستخدمون ضمان اجتماعي...)	64
44	ذمم دائنة أخرى (ضرائب)	65
519	مساهمات مالية جارية	79
	ذمم دائنة قصيرة الاجلV	89
473) 475)	اجمالي فروقات الايرادات والتسوياتVI	90
	المجموع العام I .. II .. III .. IV .. V .. VI	99

الملحق رقم 5- (2)

حساب النتيجة

(النظام المختصر)

السنة المالية.............من..........   إلى..................

	الأعباء		أعباء الإنتاج المتغيرة	الأعباء التجارية المتغيرة	أعباء غير موزعة	المجموع
			1	3	3	5
600	بدل شراء البضاعة المباعة	10	×	×	×	×
610	بدل شراء المواد الأولية والاستهلاكية المستخدمة	14	×	×	×	×
620	أعباء خارجية أخرى	18	×	×	×	×
	القيمة المضافة ×	29				
630	أعباء المستخدمين	30	×	×	×	×
640	ضرائب ورسوم ومدفوعا مماثلة	33	×	×	×	×
	الفائض غير الصافي للاستثمار ×	39				
650	مخصصات الاستهلاكات والمؤمنات للاستثمار (غير المالية)	40	×	×	×	×
660	أعباء إدارية عادية أخرى	43	×	×	×	×
670	أعباء مالية (بما فيه المخصصات)	59	×	×	×	×
	أعباء الاستثمار	60	×	×	×	×

	النتيجة الجارية قبل الضريبة ×	69	
680	اعباء خارج الاستثمار (بما فيه المخصصات)	79	×
690	الضرائب على الأرباح	81	×
	النتيجة (الارباح) ×	89	×
	المجموع العام	99	

الملحق رقم 5- (3)

حساب النتيجة

(النظام المختصر)

السنة المالية

من..............الى............

	الايرادات			المجموع
700	مبيعات البضاعة	10		×
710	المنتجات المباعة	11		×
	قيمة رقم الأعمال	19		×
	+			
720	الإنتاج والمخزون (قيمة التغيير)	21	-	×
730	منتجات لها طابع الأصول الثابتة	24		×

740	إعانات للاستثمار	25	×
750	استردادات من الاستهلاكات والمؤمنات (غير المالية)	28	×
760	إيرادات أخرى ناتجة عن الاستثمار	30	×
770	إيرادات مالية (بما فيه الاستردادات)	49	×
	إيرادات الاستثمار	55	×
780	إيرادات خارج الاستثمار (بما فيه الاستردادات)	59	×
	النتيجة (الخسائر)	69	×
	المجموع العام	99	×

الملحق رقم 6- (1)

يومية الإيرادات والنفقات

الملحق رقم 6- (2)

الإيرادات

التاريخ	الشرح	توزيع الإيرادات			توزيع المقبوضات		
		المبيعات	المقدمات الشخصية	المجموع	الصندوق	البنك	تحويلات
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)

المجموع = (6) + (7)- (8)

الملحق رقم 6- (3)

النفقات

	توزيع النفقات							توزيع المدفوعات		
الشرح	**مشتريات البضاعة**	**رواتب وأعباء المستخدمين**	**ضرائب ورسوم**	**نفقات مختلفة**	**شراء أصول ثابتة**	**المسحوبات الشخصية**	**المجموع**	**البنك**	**الصندوق**	**التحويلات**
(9)	(10)	(11)	(12)	(13)	(14)	(15)	(16)	(17)	(18)	(19)

المجموع = (17) + (18)- (19)

الملحق رقم 6- (4)

اجمالي الايرادات والنفقات لعام...

الايرادات

الشهر	**المبيعات**	**المقدمات الشخصية**	**المجموع**	**الصندوق**	**البنك**	**التحويلات**
كانون الثاني						
شباط						
آذار						
نيسان						
أيار						
حزيران						
تموز						
آب						
أيلول						
تشرين الأول						
تشرين الثاني						
كانون الأول						
المجموع						

النفقات

الشهر	مشتريات البضاعة	رواتب وأعباء المستخدمين	ضرائب ورسوم	نفقات مختلفة	شراء أصول ثابتة	المسحوبات الشخصية	المجموع	البنك	الصندوق	التحويلات
كانون الثاني										
شباط										
آذار										
نيسان										
أيار										
حزيران										
تموز										
آب										
أيلول										
تشرين الأول										
تشرين الثاني										
كانون الأول										
المجموع										

الملحق رقم 6- (5)

سجل الأصول الثابتة

دخول						معدل	خروج				
الرقم المتسلسل	التاريخ	اسم الأصل الثابت	ثمن الشراء	نفقات مرتبطة بالشراء	سعر الكلفة	الاستهلاك	التاريخ	القيمة الدفترية	سعر البيع	ربح أو الخسارة الصافية	التحسين

الملحق الثالث
في تشغيل الحسابات

أولا- حسابات الميزانية

الفئة الأولى- حسابات الرساميل الدائمة

تتضمن الفئة الأولى الرساميل الدائمة وتتمثل قيمتها بمجموع ما يلي:

1- التقديمات: رأس المال الشخصي، رأس مال الشركة وعلاوات الإصدار المرتبطة به.

2- فروقات إعادة التخمين.

3- الأرباح التي لم يتخذ قرار بتوزيعها (الاحتياطيات، الأرباح السابقة المدورة- أرباح الدورة المالية).

4- الخسائر: الخسائر السابقة المدورة خسارة الدورة المالية.

5- الإعانات للتوظيفات.

6- المؤونات لمواجهة أخطار وأعباء.

7- الذمم الدائنة (غير التسهيلات المالية الجارية).

وتشمل حسابات الفئة الأولى ما يلي:

10- رأس المال: يقضي الاختلاف في الطبيعة القانونية لكل من صاحب رأس المال في المؤسسة الفردية وأصحاب رأس المال في الشركات، بوضع ترميز خاص لكل منهم في نطاق حساب رأس المال (الحساب رقم 10).

أ- ففي الشركات: يمثل رأس المال القيمة الاسمية للأسهم أو قيمة حصص الشركاء. ويتضمن الحساب 101 "رأس مال الشركة" في جانبه الدائن قيمة رأس المال المذكور في عقد الشركة، كما يظهر التطورات التي قد تطرأ على رأس المال خلال حياة الشركة تبعا للقرارات التي تتخذها الأجهزة المختصة في الشركة.

ويجعل هذا الحساب دائنا بالزيادة التي تتقرر على رأس المال والناتجة:

- عن تقديمات نقدية أو عينية من الشركاء (بعد حذف العلاوات المرتبطة برأس المال).
- عن استخدام مال الاحتياط.

كما يجعل هذا الحساب مدينا بالتخفيضات الجارية على رأس المال مهما كان السبب (إطفاء خسائر، رديات للمساهمين من رأس المال، الخ...).

102- علاوات الإصدار والاندماج والمقدمات
تمثل العلاوات قيمة التقديمات الصافية غير الداخلة ضمن رأس مال الشركة.

ب- في المؤسسات الفردية:
يمثل رأس المال الوارد في الحساب 101 "رأس المال الشخصي" الفرق بين مجموع الاصول ومجموع الالتزامات تجاه الغير (مؤونات الأخطار والأعباء، الذمم الدائنة) تسجل قيمة رأس المال في الجانب الدائن من الحساب 101، ويجعل هذا الحساب دائنا أيضا بما يلي:
- في بداية كل دورة مالية، بقيمة أرباح الدورة السابقة المسجلة في الحساب 138 "نتيجة الدورة- أرباح".
- خلال الدورة المالية، بقيمة التقديمات مختلف العمليات الدائنة والتي يمكن تسجيلها في الحساب 109 "الحساب الشخصي لصاحب المؤسسة" ثم يجري تحويلها الى الحساب 101 عند أقفال حسابات الدورة المالية.
ويجعل الحساب 101 مدينا بما يلي:
- في بداية الدورة المالية، بقيمة خسارة الدورة المالية السابقة المسجلة في الحساب 139 "نتيجة الدورة- خسائر".
- خلال الدورة المالية، بقيمة المسحوبات ومختلف العمليات المدينة، التي يمكن تسجيلها في الحساب 109 "الحساب الشخصي لصاحب المؤسسة" ثم يجري تحويلها الى الحساب 101 عند اقفال الدورة المالية.

103- فروقات إعادة التخمين:
يسجل هذا الحساب الفروقات الناتجة عن عمليات إعادة التخمين، ويتفرع عنه من الحسابات ما تقتضيه الحاجة على ضوء الخصائص المتعلقة بكل عملية من عمليات إعادة التخمين.

11- الاحتياطيات:
هي أرباح مستمر بقاؤها في المؤسسة إلى أن تقرر الأجهزة المختصة فيها ما يخالف ذلك وهي تتألف مما يلي:

111- احتياطي قانوني.
112- احتياطيات نظامية وتعاقدية.
119- احتياطيات أخرى.

12- نتائج سابقة مدورة:

121- نتائج سابقة مدورة دائنة:

هي أرباح قضت الجمعية العمومية الناظرة بحسابات الدورة المالية بتأجيل البت بوجهة تخصيصها إلى اجتماعات الجمعية العمومية التي ستنظر في النتيجة الدورة المالية اللاحقة.

125- نتائج سابقة مدورة مدينة:

هي خسائر محققة عند إقفال حسابات الدورات المالية السابقة ولم تجر تغطيتها من حساب الاحتياطيات، أو إطفاؤها عن طريق تخفيض رأس مال الشركة.

تنزل هذه الخسائر من أرباح الدورة المالية اللاحقة أو تضاف قيمتها الى خسائر الدورة المالية المذكورة.

13- النتيجة الصافية للدورة المالية (ربح أو خسارة):

يمكن للمؤسسة استعمال الحسابات 131 إلى 137 لتسجيل مختلف أرصدة الحسابات الإدارية الوسيطة. وتتكون الحسابات المقابلة من رصيد حسابات التجميع المرقمة من 191 إلى 197.

138- نتيجة الدورة- أرباح:

139- نتيجة الدورة- خسائر:

يجري ترصيد الحساب 138 أو الحساب 139 بعد أن تتخذ جمعية المساهمين العمومية قرارها بوجهة تخصيص نتائج الدورة المالية. وتحول المبالغ غير الموزعة أو غير المقرر تحويلها إلى أحد حسابات الاحتياط، إلى الحساب 121 "نتائج سابقة مدورة دائنة" أو الحساب 125 "نتائج سابقة مدورة مدينة".

14- إعانات للتوظيفات:

141- إعانات للتوظيفات مقبوضة.
145- إعانات للتوظيفات محولة للنتائج.
15- مؤونات لمواجهة أخطار وأعباء:

151– مؤونات لمواجهة أخطار: تسجل في هذا الحساب جميع المؤونات المخصصة لمواجهة الأخطار المتعلقة بنشاط المؤسسة كالمنازعات والضمانات المعطاة للزبائن وخسائر الصرف والجزاءات...

155– مؤونات لمواجهة أعباء: تطبيقا لقاعدة الحيطة والحذر يحمل هذا الحساب بقيمة الأعباء المتوقعة التي يمكن أن تترتب على المؤسسة بالإضافة إلى الأعباء الأخرى الواجب توزيعها على عدة دورات مالية لعدم تعلقها فقط بالدورة المالية التي تم الالتزام بها خلال (التصليحات الكبيرة– أعمال الصيانة الدورية...).

عند تكوين مؤونة الأخطار والأعباء، يجعل حساب المؤونات دائنا بها، ويجعل هذا الحساب مدينا للحسابات التالية:

– الحساب 65 "مخصصات الاستهلاكات والمؤونات للاستثمار" عندما تتعلق المؤونة بالاستثمار.

– الحساب 679 "مخصصات الاستهلاكات والمؤونات المالية" عندما تتعلق المؤونة بالنشاط المالي للمؤسسة.

– الحساب 689 "مخصصات الاستهلاكات والمؤونات– خارج الاستثمار" عندما يكون للمؤونة طابع استثنائي.

عند نهاية الدورة المالية يصار الى تعديل وضع حساب المؤونات، وذلك:

– بجعل حسابات المخصصات المعنية "حساب 65 و679 و689" مدينة عندما يقتضي زيادة قيمة المؤونة.

– بجعل حسابات الاستردادات من المؤونات المعنية (حساب 75 و779 و789) دائنة عند تخفيض قيمة المؤونة أو إلغائها بسبب فقدان مبرر وجودها، كليا أو جزئيا.

عند وقوع الضرر أو تحقق العبء، ترصد المؤونة المكونة سابقا بجعل الحسابات 75 و779 و789 دائنة، ثم تسجل قيمة العبء الحاصل في الحساب المناسب (في حسابات الفئة السادسة).

16– ديون مالية طويلة ومتوسطة الأجل:

يسجل هذا الحساب مصادر التمويل الخارجية الدائمة المعقودة أساسا لأجل طويل أو متوسط (قروض، ذمم مالية مماثلة للقروض، ذمم دائنة مرتبطة بمشاركات).

إن فتح حسابات مساعدة يتيح معرفة ما يلي:

– العمليات المحققة مع شركات تابعة للمجموعة.

– القروض والذمم بالعملة اللبنانية والعملة الأجنبية.

– مقدار القروض والذمم ذات الاستحقاقات الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

- الفوائد الجارية غير المستحقة بتاريخ إقفال حسابات الدورة المالية.

161- قروض لقاء سندات دين:

إن القروض الجارية بموجب سندات دين والتي يشمل سدادها دفع علاوة، تسجل بقيمتها الإجمالية بما فيه العلاوة، ويسجل المقابل لهذه العلاوة في الجانب المدين من حساب التسوية 4713، "علاوات تسديد السندات".

162- قروض من مؤسسات التسليف.

168- قروض وديون مختلفة:

يدخل في عداد مندرجات هذا الحساب أوراق الدفع الناجمة عن شراء مؤسسة تجارية- الودائع والكفالات- سلفات الدولة- الدخل لمدى الحياة المتراكم.

18- حسابات ارتباط المؤسسات والفروع والشركات المشاركة:

تفتح هذه الحسابات من جانب المؤسسات التي لها فروع أو أقسام تمسك محاسبات مستقلة وذلك بغية تجميع القيود وتأمين الارتباط اللازم بين هذه المحاسبات والمحاسبة المركزية على صعيد العمليات المالية.

ويستعمل الحساب 18 أيضا في العمليات الجارية بواسطة الشركات المشاركة ويتم ترصيده في نهاية الفترة المالية.

19- حسابات تجميع الأعباء والإيرادات:

يمكن استعمال هذه الحسابات من جانب المؤسسة التي تريد أن تحدد أرصدتها الإدارية الوسيطة في المحاسبة، فتحول إليها أرصدة حسابات الأعباء والإيرادات.

الفئة الثانية

حسابات الأصول الثابتة

تتألف الأصول الثابتة من جميع الأموال والقيم المخصصة للبقاء طويلا على ذات الشكل في المؤسسة.

وتصنف حسابات الأصول الثابتة (ما عدا حسابات الأصول الثابتة المالية) وفقا لطبيعة العناصر التي تتألف منها (أصول غير مادية، أصول مادية) ووفقا لوجهة استعمالها في المؤسسة (استخدام مهني أو خلافه).

تجري المؤسسة في نهاية كل دورة مالية جردة تفصيلية لجميع عناصر أصولها الثابتة وتخضع الأصول التي يطرأ انخفاض على قيمتها للاستهلاك أو يصار إلى تكوين مؤونة هبوط أسعار لها تحمل

للحسابات المتفرعة من الحسابين 28 أو 29. وتبقى الأصول المستهلكة كليا مسجلة في الميزانية طالما هي موجودة في المؤسسة.

21- الأصول الثابتة غير المادية:

211- المؤسسة التجارية "الخلو، الشهرة، الزبائن...":

تسجل في هذا الحساب العناصر غير المادية المكونة للمؤسسة التجارية، كحق الإيجار والزبائن والخلو المدفوع لمالك المأجور...

212- مصاريف التأسيس:

هي المصاريف التي لا تتعلق بإنتاج أموال أو خدمات محددة، لكنها تنفق من اجل إنشاء المؤسسة أو تطويرها، كمصاريف التأسيس، ومصاريف زيادة رأس المال، ومصاريف إنشاء مؤسسة جديدة. والمصاريف على عمليات مختلفة (اندماج، انفصال، تحويل).

تستهلك هذه المصاريف خلال فترة قصيرة لا تتجاوز الخمس سنوات.

وطالما أنه لم يستنفد استهلاك هذه المصاريف، لا يمكن للمؤسسة التي هي على شكل شركة أن تجري توزيعا للأرباح إلا في حال وجود احتياطيات حرة تساوي قيمتها على الأقل القيمة الصافية لهذه المصاريف.

213- مصاريف البحوث والتطوير:

وهي تتألف من النفقات المبذولة من أجل البحث والتطوير الذي تجريه المؤسسة لحسابها الخاص.

إن الطبيعة الجزافية لنفقات البحث والتطوير تقضي، عملا بمبدأ الحيطة والحذر، بتحميل هذه النفقات لحساب النتائج في الدورة المالية التي أنفقت خلالها.

إلا أنه يمكن، بصورة استثنائية، إدراج نفقات البحوث والتطوير في جانب الأصول من الميزانية (حساب رقم 213) إذا ما توفرت مجتمعة الشروط التالية:

- أن يكون المشروع المعني محددا بشكل واضح وتكاليفه مسجلة بشكل منفصل عن غيرها حتى يمكن توزيعها على عدة فترات زمنية.

- أن تتوفر للمشروع، بتاريخ تقرير وضعيته الحسابية، إمكانيات جدية بالنجاح على الصعيد الفني والربحية التجارية.

- أن يجري استهلاك نفقات المشروع بصورة متوالية في مهلة لا تتجاوز الخمس سنوات، وتطبق على هذه النفقات، في المؤسسات التي هي على شكل شركات، ذات القاعدة المطبقة على نفقات التأسيس، والتي تحظر إجراء أي توزيع للأرباح قبل استنفاد استهلاك هذه المصاريف، إلا في الحالات الاستثنائية المنصوص عنها بالنسبة لنفقات التأسيس.

يجعل احتساب 213 مدينا، والحساب 73 "منتجات لها طابع الأصول الثابتة" دائنا . وفي حال عدم نجاح المشروع تستهلك نفقاته فورا بجعل الحساب 689 "مخصصات الاستهلاكات والمؤونات خارج الاستثمار" مدينا.

وفي حال نجاح المشروع وحصوله على البراءة، يرحل رصيد النفقات غير المستهلك إلا الحساب 213. ويمثل هذا الرصيد كلفة إنتاج البراءات التي أدت إليها البحوث موضوع النفقات المشار إليها.

214- براءات الاختراع، الإجازات، العلامات والقيم المماثلة:

تستهلك قيمة الحقوق التي تكون فترة حمايتها محدودة في الزمن، أما الحقوق المحفوظة (وخاصة العلامات) فيمكن تكوين مؤونة لمواجهة هبوط قيمتها على ضوء المخاطر التي تعترضها.

219- اصول ثابتة غير مادية أخرى:

يدخل في مندرجات هذا الحساب السلفات والدفعات على الحساب الى الغير بغية الحصول على أصول ثابتة غير مادية.

يمكن للمؤسسة، خلال الدورة المالية، أن تسجل هذه المبالغ في الحساب 409 "سلفات ودفعات على حساب طلبيات للاستثمار". إنما يقتضي تحويلها عند نهاية الدورة المالية إلى الحساب 219 (ويعكس هذا القيد عند إعادة فتح الحسابات).

22- الأصول الثابتة المادية:

221- الأراضي:

تسجل في هذا الحساب قيمة الأراضي التي تملكها المؤسسة ويجب التفريق بين مختلف أنواع هذه الأصول الثابتة عن طريق أفراد حسابات خاصة بكل نوع منها وفقا لما يلي:

- الأراضي الفراغ.
- أراضي جرى استصلاحها.
- باطن الأرض وهواء الأرض (تستخدم هذه التعابير عندما لا تمتلك المؤسسة كامل العناصر التي تتألف منها الأرض وهي: سطح الأرض، باطن الأرض وهواء الأرض.
- الأراضي المبنية (المشيد عليها بناء أو عدة أبنية).
- الأراضي برسم الاستثمار الجوفي (كالمناجم والمقالع).

إن الأراضي المخصصة للاستثمار الجوفي هي وحدها القابلة للاستهلاك. ويمكن تكوين مؤونة لمواجهة هبوط أسعار أنواع الأراضي الأخرى إذا ما كانت قيمتها تعرضت للهبوط بشكل ملموس ونهائي بتاريخ وضع الميزانية.

يحمل هذا الحساب بنفقات ترتيب الأراضي واستصلاحها حيث يمكن أفراد هـذه النفقـات فـي حساب فرعي خاص. وتستهلك هذه النفقات وفقا لبرنامج الاستهلاك المعتمد.

223- الأبنية:

تشمل الأبنية بصورة خاصة ما يلي:

- الأبنية.
- التجهيزات، استصلاح وتنظيم الأبنية.
- إنشاءات البنية التحتية.

أما البناء على أرض الغير فيمكن أفراده في حساب فرعي خاص.

تستهلك الأبنية وفقا لبرنامج الاستهلاك.

224- التجهيزات الفنية والآلات الصناعية:

تستهلك عناصر هذه الحسابات وفقا لبرنامج الاستهلاك المعتمد.

225- آليات النقل:

تستهلك عناصر هذه الحسابات وفقا لبرنامج الاستهلاك المعتمد.

226- أصول ثابتة مادية أخرى:

يسجل في هذا الحساب:

- التجهيزات العامة، الاستصلاحات والتحسينات المختلفة التي تمولها المؤسسة عندما تتعلق هذه النفقات بأصول لا تملكها أو ليس لها أي حق عيني عليها.
- الأدوات المكتبية والمعلوماتية.
- الأثاث.
- العبوات القابلة لإعادة الاستعمال (تدخل العبوات الأخرى في عداد المخزون).
- استثمارات زراعية.
- ... الخ.

27- أصول ثابتة مادية قيد الصنع:

هي الأصول الثابتة غير المنجز صنعها في نهاية الدورة المالية، ويدخل في عدادها:

- الأصول التي كونتها المؤسسة بالوسائل المتوفرة لديها.

يجعل الحساب 227 مدينا بكلفة إنتاج هذه الأصول، ويجعل الحساب 73 "منتجات لها طابع الأصـول الثابتة دائنا"

- الأصول الناجمة عن إشغال لزمت إلى الغير.

يجعل الحساب 227 مدينا بقيمتها والحساب 531 أو الحساب 403 "موردو الأصول الثابتة" دائنا.

وعند انجاز صنع الأصل الثابت تحول قيمته من الحساب 227 إلى الحسابات 221 لغاية 226.

228- سلفات ودفعات على حساب شراء أصول ثابتة مادية:

عندما يعهد تنفيذ الأشغال إلى الغير، يجعل هذا الحساب مدينا بالسلفات على الطلبيات وكذلك بالدفعات على الحساب مقابل ما نفذ من الأشغال. ويرصد هذا الحساب عند تقديم الفاتورة.

وفي مطلق الأحوال، يمكن للمؤسسة أن تسجل هذه الدفعات في الجانب المدين من الحساب 409 "سلفات ودفعات على حساب طلبيات للاستثمار- موردين". وفي نهاية الدورة المالية تحول الدفعات المذكورة إلى الحساب 228. ويعكس هذا القيد عند إعادة فتح الحسابات.

25- الأصول الثابتة المالية:

251- سندات المشاركة:

سندات المشاركة هي السندات التي يؤدي امتلاكها المستمر من المؤسسة إلى تحقيق فائدة لها من جراء تمكينها، بصورة خاصة، من ممارسة تأثيرها أو أحكام سيطرتها على الشركة المصدرة للسندات.

ما لم تقدم البينة العكسية، تعتبر سندات مشاركة السندات التي تمثل 10% على الأقل من رأس مال الشركة المصدرة لها.

252- ذمم مدينة مرتبطة بمشاركات:

وهي تمثل قيمة القروض الممنوحة إلى شركات تملك فيها المؤسسة حصص مشاركة.

إن فتح حسابات تفصيلية يسمح بتحديد مقدار ما سيتم تحصيله من هذه الديون في الأجل الطويل والمتوسط والقصير، بالإضافة إلى تحديد قيمة الفوائد الجارية التي لم يستحق أداؤها عند إقفال حسابات الدورة المالية.

253- سندات أخرى مجمدة:

هي سندات (غير سندات المشاركة) تنوي المؤسسة الاحتفاظ بها بصورة دائمة. وهي تمثل حصصا في رأس المال (أسهم، حصص شراكة) أو توظيفات طويلة الأجل (سندات دين، قسائم).

255- قروض طويلة ومتوسطة الأجل:

هي الأموال المقرضة للغير تنفيذا لترتيبات تعاقدية تتعهد المؤسسة بموجبها بتقديم تسهيلات مالية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين طوال فترة زمنية معينة.

إن فتح حسابات جزئية يسمح بتحديد مقدار ما سيتم تحصيله من هذه الديون في الأجل الطويل والمتوسط والقصير بالإضافة إلى تحديد قيمة الفوائد الجارية التي لم يستحق أداؤها عند إقفال حسابات الدورة المالية.

259- ذمم مدينة أخرى مجمدة:

هي ذمم شبيهة بالقروض الممنوحة.

إن فتح حسابات جزئية يسمح بتحديد مقدار ما سيتم تحصيله من هذه الديون في الأجل الطويل والمتوسط والقصير بالإضافة إلى تحديد قيمة الفوائد الجارية التي لم يستحق أداؤها عن إقفال حسابات الدورة المالية.

28- استهلاكات الأصول الثابتة:

عند نهاية الدورة المالية، تجعل الحسابات الجزئية المتفرعة من هذا الحساب دائنة بمقدار الزيادة التي تطرأ على الاستهلاك. وتجعل مدينة الحسابات التالية:

الحساب 651 "مخصصات الاستهلاكات"، أو الحساب 679 "مخصصات الاستهلاكات والمؤونات المالية"، أو الحساب 689 "مخصصات الاستهلاكات والمؤونات خارج الاستثمار".

ويظهر الاستهلاك في جانب الأصول مطروحا من حساب الأصل المرتبط به.

29- مؤونات هبوط أسعار الأصول الثابتة:

عند تكوين مؤونة هبوط أسعار أو عند زيادة المؤونة المكونة سابقا يجعل حساب المؤونة المعنية دائنا، وتجعل مدينة الحسابات التالية: الحساب 655 "مخصصات المؤونات"، أو الحساب 679 "مخصصات الاستهلاكات والمؤونات المالية"، أو الحساب 689 "مخصصات الاستهلاكات والمؤونات- خارج الاستثمار".

وعند تخفيض قيمة المؤونة أو إلغائها نظرا لانتفاء الحاجة إليها، يجعل حساب المؤونة المعني مدينا، وتجعل دائنة الحسابات الجزئية المختصة المتفرعة من الحسابات 75، 779 أو 789 "استردادات من الاستهلاكات والمؤونات".

الفئة الثالثة

حسابات المخزون وقيد الصنع

يتألف المخزون والإنتاج قيد الصنع من مجموعة الأموال والخدمات التي تدخل ضمن دورة الاستثمار في المؤسسة من أجل:

- إما بيعها بحالتها أو بعد انجاز عملية تصنيعها التي هي قيد الإجراء أو التي ستجري في المستقبل.
- أو من أجل استهلاكها من أول استعمال لها.

يقتضي التمييز فيما بين:

- المخزون بحد ذاته الذي يشمل البضائع والمواد الأولية والاستهلاكية والمنتجات.
- المنتجات قيد الصنع.

ويمكن إجراء جردة المخزون بالرجوع إلى قائمة من المصطلحات. وعلى كل مؤسسة أن تضع مجموعة مصطلحات للأموال والخدمات تكون متوافقة مع حاجاتها الإدارية الداخلية. ويفضل أن تكون هذه المصطلحات متوافقة مع التصنيفات الرسمية للمنتجات بحيث يمكن أن تكون:

- إما مماثلة للمصطلحات الرسمية.
- أو عبارة عن تقسيمات متفرعة من المصطلحات الرسمية يؤدي تجميعها إلى المطابقة مع المصطلحات الرسمية.

كما يمكن تجميع الأصناف ذات القيمة الضئيلة تحت عنوان "مخزونات متفرقة".

31- مواد أولية أو استهلاكية:

ويتم تصنيفها وفقا للمصطلحات المعتمدة للمنتجات.

311- المواد الأولية:

هي مواد أو أشياء تدخل في تركيب المنتجات النهائية.

315- المواد واللوازم الاستهلاكية الأخرى:

هي مواد وأشياء تستهلك عند أول استخدام لها أو تستهلك بصورة سريعة، وتساعد في العملية الإنتاجية دون أن تدخل في تركيب المنتجات المعالجة أو المصنوعة.

تقوم المؤسسة التي تعتمد طريقة الجرد الدوري في نهاية كل دورة مالية بإجراء جردة على مخزونها من حيث الكمية والقيمة.

ويجعل الحساب 31 دائنا بقيمة مخزون أول المدة والحساب 615 "قيمة التغيير في مخزون المواد الأولية والاستهلاكية" مدينا. كما يجعل الحساب 31 مدينا بقيمة مخزون آخر المدة والحساب 615 دائنا.

أما إذا كانت المؤسسة تعتمد طريقة الجرد المستمر، يجعل الحساب 31 مدينا عند دخول المواد في المخازن، ويجعل الحساب 615 "قيمة التغيير في مخزون المواد الأولية والاستهلاكية" دائنا. وعند خروج المواد من المخازن لتدخل في العملية الإنتاجية، يجعل الحساب دائنا 31 والحساب 615 مدينا.

33- قيد الصنع (أموال وأشغال وخدمات):

تتوزع هذه الأصناف على الحسابات التالية:

331- منتجات قيد الصنع.

332- أشغال قيد التنفيذ.

335- دراسات قيد الأعداد.

336- خدمات قيد التقديم.

إن المنتجات قيد الصنع هي أموال أو خدمات في طور التكوين على خط الإنتاج. ويمكن عند جردها تسجيلها في عداد الأموال المشابهة لها، كما يمكن تسجيلها ضمن بند "منتجات متفرقة قيد الصنع".

عند إقفال الحسابات، يجعل الحساب 33 دائنا بقيمة مخزون أول المدة. ويجعل الحساب 721 "سلع قيد الصنع- قيمة التغيير" أو الحساب 722 "خدمات قيد الصنع- قيمة التغيير" مدينا. كما يجعل الحساب 33 مدينا بقيمة مخزون آخر المدة يجعل الحساب 721 أو الحساب 722 دائنا.

35- منتجات:

تتوزع هذه الأصناف وفقا لقائمة المصطلحات المعتمدة للإنتاج. وتشمل ما يلي:

الحساب 351- منتجات وسيطة.

الحساب 300- منتجات تامة الصنع.

الحساب 358- فضلات الإنتاج.

تقوم المؤسسة في نهاية الدورة المالية، إذا كانت تعتمد طريقة الجرد الدوري، بجعل الحساب 35 دائنا بقيمة مخزون أول المدة والحساب 725 "قيمة تغيير المنتجات" مدينا، كما يجعل الحساب 35 مدينا بقيمة مخزون آخر المدة والحساب 725 دائنا.

أما إذا كانت المؤسسة تعتمد طريقة الجرد المستمر، فيجعل الحساب 35 مدينا بقيمة الإنتاج الداخل في المخازن، ويجعل الحساب 725 "قيمة تغيير المنتجات" دائنا. كما يجعل الحساب 35 دائنا بالخارج من المخازن، والحساب 725 مدينا.

37- البضائع (المعدة للبيع):

تتكون من جميع الأموال التي تقوم المؤسسة بشراءها بقصد إعادة بيعها على حالتها. وتدخل في هذا الحساب العبوات الاستهلاكية المخصصة للتسليم إلى الزبائن مع محتوياتها دون إعادة. أما العبوات المسلمة بالأمانة فتعتبر من الأصول الثابتة. أما إذا كانت العبوات غير مميزة فإنها تدرج في الجرد بنفس الطريقة التي تجرد بها العبوات الاستهلاكية.

تصنف البضائع وفقا لقائمة المصطلحات المعتمدة للإنتاج. وتقوم المؤسسة في نهاية الدورة المالية، إذا كانت تعتمد طريقة الجرد الدوري، بجعل الحساب 37 دائنا بقيمة مخزون أول المدة

والحساب 605 "قيمة التغيير في مخزون البضاعة" مدينا. كما يجعل الحساب 37 مدينا بقيمة مخزون آخر المدة والحساب 605 دائنا.

أما إذا كانت المؤسسة تعتمد طريقة الجرد المستمر، فيجعل الحساب 37 مدينا بالداخل إلى المخازن والحساب 605 دائنا، كما يجعل الحساب 37 دائنا بالخارج من المخازن عند إعادة البيع، والحساب 605 دائنا.

39- مؤونات هبوط أسعار المخزون وقيد الصنع:

تجعل الحسابات الجزئية المتفرعة عن الحساب 39 دائنة بقيمة هبوط الأسعار أو بقيمة أي هبوط إضافي. ويجعل الحساب 65 "مخصصات الاستهلاكات والمؤونات للاستثمار"، أو الحساب 679 "مخصصات الاستهلاكات والمؤونات المالية"، أو الحساب 689 "مخصصات الاستهلاكات والمؤونات- خارج الاستثمار" مدينا.

كما تجعل تقسيمات الحساب 39 مدينة بمبلغ المؤونات التي أصبحت كليا أو جزئيا دون غاية. وتجعل الحسابات 75، 779، 789، "استردادات من المؤونات" دائنة.

الفئة الرابعة

حسابات الذمم

تسجل حسابات الفئة الرابعة العمليات الآجلة التي تمت مع الغير لآجال قصيرة، كما تسجل بصورة عامة قيود التسوية العائدة للأعباء والإيرادات. ويستحسن، تسهيلا للتحليل المالي للميزانية، أن تكون حسابات الذمم متفرعة إلى حسابات جزئية بشكل يسمح للمؤسسة بالتمييز بين الذمم المدينة والذمم الدائنة وفقا لتواريخ استحقاقها.

وتتضمن حسابات الفئة الرابعة تجميعا للحسابات المرتبطة بحسابات الذمم والتي تهدف لتسجيل وسائل تمويل مرتبطة بالذمم الدائنة والمدينة (أوراق دفع- أوراق قبض)، أو ذمما دائنة أو مدينة وشيكة الحصول ومرتبطة بالدورة المالية (أعباء مستحقة، إيرادات مستحقة).

تتضمن حسابات التسوية الأعباء والإيرادات المسجلة في الدورة المالية التي تتعلق بدورة ودورات مالية لاحقة. كما تتضمن من ناحية أخرى الأعباء المسجلة في الدورة المالية والتي يجب توزيعها على التوالي على عدة دورات مالية مقبلة.

إن تقسيم حسابات الذمم إلى حسابات أكثر تفصيلا (وخاصة الحساب رقم 40) "الموردون" والحساب رقم 41 "الزبائن" يسمح بتحديد:

- الذمم المدينة والذمم الدائنة بالعملة اللبنانية والعملة الأجنبية.

- مقدار الذمم المدينة والدائنة التي تقع استحقاقاتها في المدى الطويل والمتوسط والقصير.
كما يمكن للمؤسسة تقسيم حسابات الموردين والزبائن إلى أقسام تمكنها من إظهار الحسابات المتعلقة بمؤسسات أخرى مرتبطة بها أو تشدها إليها روابط المشاركة.

40- الموردون:

401- موردو الاستثمار:

يظهر هذا الحساب الذمم الدائنة المتعلقة بشراء أموال وخدمات تدخل ضمن دورة الاستثمار في المؤسسة.

يتضمن هذا الحساب:

- الذمم الدائنة: قيمة فواتير "الموردين" للأموال والخدمات.
- أوراق الدفع العائدة لهذه الفواتير.
- فواتير "الموردين" التي لم تصل بعد للمؤسسة عند إقفال حسابات الدورة المالية.

ويمكن إدراج مختلف هذه العناصر في الحسابات المساعدة التالية:

4011- فواتير (موردو الاستثمار).

4015- أوراق الدفع (موردو الاستثمار).

4018- فواتير لم تصل بعد (موردو الاستثمار).

ويجعل الحساب 4018 دائنا عند إقفال حسابات الدورة المالية بالفواتير المحددة القيمة المحملة للدورة والتي لم تصل بعد إلى المؤسسة. وتجعل حسابات الأعباء المعنية مدينة. وعند إعادة فتح الحسابات في الدورة المالية التالية، ترحل هذه الحسابات بشكل معاكس إلى الحسابات المختصة في الفئة السادسة. ويمكن، بكل حال، للمؤسسة جعل الحساب 4018 مدينا مباشرة والحساب 4011 دائنا عند استلام الفاتورة، بعد إتمام التسويات في حساب الأعباء المختص.

4019- حسومات مكتسبة (المسموحات، الخصم، خصم الكمية):

إن إجراء تقسيمات إضافية على هذا الحساب يسمح بتحديد:

- الذمم الدائنة بالعملة اللبنانية والعملة الأجنبية.
- مقدار الذمم الدائنة التي تقع استحقاقاتها في المدى المتوسط والقصير.
- الذمم الدائنة تجاه الشركات الشقيقة.

وفيما يتعلق بالموردين المدينين:

- تسجل السلفات والدفعات على حساب طلبيات الاستثمار في الحساب 409.

- عند إقفال حسابات الدورة وبغاية إعداد الميزانية، تطرح الحسومات المكتسبة خارج الفاتورة (المسموحات، الخصم، خصم الكمية) المسجلة في الحساب 4019 من الحساب 401.

- تسجل في الحساب 4681 الذمم المدينة المتعلقة بالعبوات والأدوات المودعة أمانة في المؤسسة.

403- موردو الأصول الثابتة:

تشابه تقسيمات هذا الحساب وكيفية استخدامها ما ذكر عن الحساب 401 "موردو الاستثمار".

409- سلفات ودفعات على حساب طلبيات للاستثمار:

يجعل الحساب 409 مدينا بها وحساب الخزينة المختص دائنا. ويمكن للمؤسسة بكل حال أن تسجلها في الجانب المدين من الحساب 401 "موردو الاستثمار" وتحول قيمتها الإجمالية إلى الحساب 409 عند إقفال حسابات الدورة المالية. ويصار إلى إجراء قيد معاكس لهذه القيود عند إعادة فتح الحسابات. ويظهر هذا الحساب في الميزانية بصورة مستقلة في جانب الأصول. وتحمل للحساب 2198 أو الحساب 228 السلفات والدفعات الجارية على طلبيات لتقديم أصول ثابتة.

41- الزبائن:

تظهر في هذا الحساب الذمم المدينة المتعلقة ببيع الأموال أو الخدمات التي تدخل ضمن دورة الاستثمار في المؤسسة.

يتضمن هذا الحساب:

- الذمم المدينة (قيم فواتير بيع الأموال أو الخدمات للزبائن).
- أوراق القبض على هذه المبيعات.
- الفواتير التي يجب أن تنظم في نهاية الدورة المالية: كالإيرادات المتوجبة للمؤسسة والتي لم تحدد قيمتها بشكل نهائي ولم تنظم بها فاتورة حتى ذلك التاريخ.

يمكن توزيع مختلف هذه العناصر على الحسابات المساعدة التالية:

411- فواتير الزبائن.

4111- زبائن عاديون.

4115- زبائن مشكوك بتحصيل ديونهم.

4119- حسومات ممنوحة من المؤسسة (المسموحات، الخصم، خصم الكمية).

413- أوراق قبض- زبائن.

418- فواتير قيد الإعداد.

عند إقفال حسابات الدورة المالية يجعل الحساب 418 مدينا بقيمة المبيعات المحملة للدورة والتي لم ينظم بها فواتير بعد، وتجعل حسابات الإيرادات المعنية دائنة. وتعكس هذه القيود عند فتح حسابات الدورة التالية، وترحل للحسابات المعنية في الفئة السابعة. وعند تحرير الفواتير، يمكن للمؤسسة بكل حال أن تجعل الحساب 418 دائنا مباشرة والحساب 411 مدينا.

ويمكن للتقسيمات التي تجري على هذا الحساب أن تحدد ما يلي:

- الذمم المدينة.
- مقدار الذمم المدينة التي تقع استحقاقاتها في الأجل المتوسط أو القصير.
- الذمم المدينة على الشركات الشقيقة.

وفيما يتعلق بالزبائن الدائنين:

- السلفات والدفعات على الحساب المستلمة من الزبائن والمسجلة في الحساب 419 "سلفات ومقبوضات على حساب طلبيات قيد التنفيذ" ويظهر هذا البند في الميزانية بشكل مستقل في جانب الخصوم.
- الحسومات الممنوحة للزبائن (المسموحات، الخصم، خصم الكمية) والمسجلة في الحساب 4119 وتظهر مطروحة من الحساب 411 في الميزانية.
- الذمم الدائنة المتعلقة بالعبوات والمعدات الموضوعة أمانة لدى الزبائن ويجري تسجيلها في الحساب 4611.

42- المستخدمون:

يجعل الحساب 421 "مدفوعات متوجبة للمستخدمين" دائنا بالرواتب الإجمالية الواجبة الدفع للمستخدمين، ويجعل حساب الأعباء 631 "رواتب وأجور المستخدمين" مدينا.

ويجعل الحساب 421 مدينا:

- بقيمة السلفات والدفعات على الحساب المدفوعة للمستخدمين ويجعل الحساب 5132 دائنا.
- بحصة المستخدمين من أعباء الضمان الاجتماعي، ويجعل الحساب 431 "ذمم دائنة تجاه مؤسسات الضمان الاجتماعي" دائنا.
- بمبالغ التسديدات للمستخدمين، ويجعل أحد حسابات الخزينة دائنا، (مثالا على ذلك السلفات والدفعات تحت الحساب للمستخدمين).
- إن الذمم المترتبة للمؤسسة على مستخدميها تحمل للحساب 428 "حسابات المستخدمين المدينة".

43- مؤسسات الضمان الاجتماعي:

يجعل الحساب 431 "ذمم دائنة تجاه مؤسسات الضمان الاجتماعي" دائنا على التوالي بما يلي:

- بالمبالغ المتوجبة على المؤسسة لمؤسسات الضمان الاجتماعي، كمساهمات أرباب العمل بالضمان الاجتماعي والتعويضات العائلية وحوادث العمل ومعاشات التقاعد، ويجعل حساب الأعباء 635 "الأعباء الاجتماعية" مدينا.

بالمبالغ الواجب تسديدها لهذه المؤسسات لحساب المستخدمين، ويجعل الحساب 421 "مدفوعات متوجبة للمستخدمين" دائنا.

ويجعل الحساب 431 مدينا بالتسديدات لهذه المؤسسات وأحد حسابات الخزينة دائنا.

إن الذمم المدينة المتوجبة للمؤسسة على مؤسسات الضمان الاجتماعي (مدفوعات للاجراء لحساب المؤسسات المذكورة) تسجل في الحساب 438 "ذمم مدينة على مؤسسات الضمان الاجتماعي.

44- الدولة والمؤسسات العامة:

تسجل الضرائب والرسوم المستحقة على المؤسسة في حساب مختلف، على ضوء تعلقها أو عدم تعلقها بالاستثمار، حيث يتم تجميع الذمم الدائنة وأوراق الدفع والأعباء التي تظهر عند إقفال حسابات الدورة المالية.

441- ضرائب متوجبة على الاستثمار.

443- ضرائب متوجبة خارج الاستثمار (وعلى الخصوص الضريبة على الأرباح):

أما الذمم الدائنة الاخرى التي لها طابع خاص فتسجل في الحساب 445 (الدولة والمؤسسات العامة- ذمم دائنة أخرى).

أما الذمم المدينة (إعانات مستحقة...) فتسجل في الحساب 449 (الدولة والمؤسسات العامة- ذمم مدينة).

45- الشركاء:

يقسم هذا الحساب إلى ما يلي:

451- حسابات الشركاء التجارية:

4511- شركات شقيقة:

لا يستعمل هذا الحساب إلا في حال العلاقات الدائمة. فإذا ما ارتبطت شركتان من مجموعة واحدة بعلاقات تجارية، فإن الأفضلية تعطى للحساب 41 "الزبائن" و40 "الموردون". ولا تحول الذمم الناتجة عن هذه العلاقة التجارية إلى الحساب 4511 عند عدم تسديدها وتقرير إدخالها في إطار مجموعة العلاقات المالية بين الشركتين.

4515- شركاء آخرون:
يتناول هذا الحساب على وجه الخصوص العلاقات المالية بين الشركة ومديريها "سلفات مديري الشركة مثلا".
4518- عمليات مشتركة:
يتناول هذا الحساب العلاقات المالية مع شركة مشاركة أو مع تجمع اقتصادي...
453- أنصبة أرباح برسم الدفع:
يظهر هذا الحساب في جانب الخصوم في الميزانية في بند مستقل.
455- ذمم دائنة أخرى للشركاء:
يتضمن هذا الحساب على وجه الخصوص تقديمات الشركاء قبل استدعاء جزء من رأس المال المكتتب به أو قبل زيادة رأس المال.
459- ذمم الشركاء المدينة:
يتضمن هذا الحساب، على وجه الخصوص، الجزء من رأس المال المكتتب به غير المستدعي بعد، والجزء من رأس المال المكتتب به والمستدعى والذي لم يدفع بعد.

46- ذمم مختلفة:
تسجل في هذا الحساب الذمم التي لم تدخل في الحسابات السابقة.
إن التقسيمات الجارية على هذا الحساب تسهل إعداد الميزانية:
461- ذمم الاستثمار الدائنة الأخرى:
يتضمن هذا الحساب، على وجه الخصوص، الذمم الدائنة المتعلقة بالعبوات والمعدات الموضوعة بالأمانة لدى العملاء.
463- أقساط برسم الدفع على أصول ثابتة مالية:
يتضمن هذا الحساب الجزء المستدعى وغير المحرر من السندات (تجمع في الميزانية مع المبالغ المستحقة لموردي الأصول الثابتة في بند "ذمم دائنة على أصول ثابتة").
465- دائنون مختلفون- خارج الاستثمار:
يتضمن هذا الحساب، على وجه الخصوص، الذمم الدائنة الناجمة عن امتلاك سندات التوظيف، والذمم الدائنة تجاه حملة السندات (سندات دين مستحقة برسم الدفع، كوبونات برسم الدفع) والفوائد التي حل استحقاق دفعها والتعويضات والجزاءات المختلفة المستحقة.
468- مدينون مختلفون للاستثمار:
يدخل ضمن مندرجات هذا الحساب الذمم المدينة المتعلقة بالعبوات والأدوات المودعة بالأمانة والتي يجب إعادتها إلى الموردين.

469- مدينون مختلفون خارج الاستثمار:
يدخل ضمن مندرجات هذا الحساب الذمم المدينة المتعلقة بالتفرغ عن أصـــول ثابتـــة وســـندات توظيف. وبالتعويضات والإعانات المستحقة للمؤسسة.

47- حسابات التسوية:
471- الأعباء الواجب توزيعها على عدة دورات:
يدخل ضمن مندرجات هذا الحساب:
أ- الأعباء المسجلة ضمن التصنيف المتعلق بها والمحولة بعد ذلك إلـــى الجانـــب المـــدين مـــن الحساب 471 بجعل حساب تحويل الأعباء 7619 "أعباء استثمار محولة إلى حسابات أخـــرى" دائنا. وهي تتناول ما يلي:
- نفقات ما قبل الاستثمار المتعلقة بمنتجات محددة سيجري إنتاجها لاحقا والتـــي يجـــب توزيـــع أعبائها على مدة فترات الإنتاج.
- التصليحات الكبيرة الواجب توزيعها على الدورات المستفيدة منها.
- نفقات إصدار القروض الواجب توزيعها على مدة القرض.
ب- علاوات التسديد لسندات الدين والتي يتوجب توزيعها مبدئيا بصورة تتناســـب مـــع الفوائـــد الجارية. إلا أنه يمكن توزيع قيمتها أيضا إلى شطور متساوية على المدة التي استغرقها القـــرض دون التوقف عند تواريخ التسديد. ولا يمكن بأية حال الإبقاء على العلاوات التي تعود لسندات تم تسديدها.
يتم توزيع هذه العلاوات عن طريق استهلاكها في الحساب 6515 "أعباء للتوزيـــع علـــى عـــدة دورات" أو في الحساب 6791 "استهلاك علاوات التسديد".
472- أعباء محتسبة مسبقا:
عند إقفال حسابات الدورة المالية، تستبعد من النتائج الأعباء المحملة للدورة التي تخـــص دورات مالية لاحقة وذلك بجعل الحساب 472 مدينا وحساب الفئة السادسة المحملة فيه خطأ دائنا.
وعند فتح حسابات الدورة المالية التالية، يجعل هذا الحساب دائنا، وحســـابات الأعبـــاء المعنيـــة مدينة.
473- إيرادات محتسبة مسبقا:
عند إقفال حسابات الدورة المالية، تستبعد من النتائج الإيرادات المسجلة خلال الدورة والتي تعود لدورات مالية لاحقة وذلك بجعل الحساب 473 دائنا وحسابات الفئة السابعة المعنية التي حملـــت فيها خطأ مدينة.

وعند فتح حسابات الدورة المالية التالية، يجعل هذا الحساب مدينا، وحسابات الإيرادات المعنية دائنة.

475- فروقات صرف- خصوم:

يتناول هذا الحساب الذمم المحررة بالعملات الأجنبية، ويجعل دائنا بأرباح التحويل الضمنية (قياسا على سعر الصرف في نهاية الدورة المالية) الناجمة عن تقييم الذمم المدينة التي ارتفعت قيمتها والذمم الدائنة التي انخفضت قيمتها. وتجعل حسابات هذه الذمم مدينة.

476- فروقات صرف- أصول:

يتناول هذا الحساب أيضا الذمم المحررة بالعملات الأجنبية، ويجعل مدينا بخسائر التحويل الضمنية (قياسا على سعر الصرف في نهاية الدورة المالية) الناجمة عن تقييم الذمم المدينة التي انخفضت قيمتها والذمم الدائنة التي ارتفعت قيمتها. وتجعل حسابات هذه الذمم دائنة.

48- الحسابات المؤقتة وقيد التسوية:

481- حسابات التوزيع الدوري للأعباء:

تسجل في هذا الحساب الأعباء التي يمكن تحديد قيمتها مسبقا بدقة كافية، والتي تقرر المؤسسة توزيعها أنصبة متساوية بين فترات الدورة المالية.

يمكن زيادة أو تخفيض هذه المبالغ خلال الدورة المالية بشكل يكون فيه إجمالي المبالغ المسجلة في الجانب المدين من الحسابات المختصة في الفئة السادسة، مساويا في نهاية الدورة المالية للقيمة الحقيقية للأعباء. ويرصد هذا الحساب في نهاية الدورة المالية.

482- حسابات التوزيع الدوري للإيرادات:

يشغل هذا الحساب فيما خص الإيرادات وفقا للطريقة نفسها التي يشغل بموجبها الحساب 481 للأعباء.

49- مؤونات لمواجهة هبوط حسابات الذمم:

تجعل الحسابات المتفرعة عن هذا الحساب دائنة في نهاية الدورة المالية بالمؤونات المكونة أو بالزيادة الحاصلة على تلك المؤونات، إما بجعل الحساب 65 "مخصصات الاستهلاكات والمؤونات للاستثمار" مدينا، والحسابات 491 "مؤونات هبوط قيم الذمم المدينة" و4968 "مؤونات هبوط قيم حسابات المدينين المختلفين للاستثمار" دائنة. أو بجعل الحساب 689 "مخصصات الاستهلاكات والمؤونات- خارج الاستثمار" مدينا، والحسابات = 495 "مؤونات هبوط قيم الشركاء" و4969 "مؤونات هبوط قيم حسابات الشركاء" و4969 "مؤونات هبوط قيم حسابات المدينين المختلفين خارج الاستثمار" دائنة.

وعندما تنتفي الحاجة كليا أو جزئيا للمؤونة المكونة، تجعل حسابات المؤونات المعنية مدينة وحسابات الاستردادات من المؤونات (75 و789) دائنة.

الفئة الخامسة

الحسابات المالية

تسجل الحسابات المالية حركة القيم المالية- شيكات، قسائم- وكذلك العمليات مع البنوك والصيارفة الخ... ويمكن أن تتضمن أيضا الحسابات المتعلقة بسندات التوظيف.

50- سندات التوظيف:

هي سندات تمتلكها المؤسسة بقصد تحقيق ربح رأسمالي في فترة قصيرة. تجعل الحسابات 502 "سندات تمنح حامليها حق الملكية" (أسهم، حصص مشاركة)، و506 "سندات تمنح حامليها حقوق الدائنين" (سندات دين، أذونات) مدينة بسعر حيازة تلك السندات. ويجعل أحد حسابات الخزينة أو الذمم دائنا.

وعند التفرغ عن سندات التوظيف، تجعل هذه الحسابات دائنة بهدف ترصيدها، وتجعل الحسابات التالية مدينة:

الحساب 7781 "إيرادات صافية على بيع سندات توظيف" عندما تحقق العملية ربحا (ثمن البيع أعلى من ثمن الشراء).

الحساب 676 "أعباء صافية على عمليات التفرغ عن سندات توظيف" عندما تحقق العملية خسارة (ثمن البيع أقل من ثمن الشراء).

وفي نفس الوقت، يحمل ثمن البيع الفعلي للجانب الدائن من الحساب 7781 أو676 وفقا لما تكون عليه العملية قد حققت ربحا أو خسارة. ويكون الحساب المدين أحد حسابات الخزينة أو الذمم.

51- المؤسسات المادية:

551- شكات وقسائم برسم القبض:

يجعل هذا الحساب مدينا بالقسائم المستحقة والتي هي برسم التحصيل والشكات والأوراق المرسلة برسم التحصيل أو برسم الخصم. وتجعل دائنة حسابات الإيرادات المالية أو حسابات الذمم المعنية.

512- البنوك:

تستخدم المؤسسة تقسيما فرعيا من الحساب 512 لتسجيل كل حساب مصرفي تملكه. تدرج ضمن هذا الحساب، عند الاقتضاء، القيود العائدة لاعتمادات مفتوحة في البنوك باسم الغير أو باسم أحد عملاء المؤسسة.

ولا يمكن إجراء مقاصة في الميزانية بين الحسابات ذات الأرصدة المدينة والحسابات ذات الأرصدة الدائنة، ويدرج السحب على المكشوف في جانب الخصوم ضمن حساب التسهيلات المالية الجارية.

519- مؤسسات التمويل:

وهي مؤسسات تمول للمدى القصير عمليات الاستثمار في المؤسسة، ويجري ذلك، بصورة خاصة، عن طريق منح المؤسسة تسهيلات مالية لتمويل حملة أو تحريك ديون تجارية.

53- الصندوق:

يسجل هذا الحساب القيود العائدة للأموال التي يديرها القيمون أو المحاسبون المساعدون. ويكون رصيد هذا الحساب مدينا بصورة دائمة أو يساوي صفر.

58- التحويلات الداخلية:

يهدف هذا الحساب الوسيط إلى تجميع القيود المتعلقة بعمليات تحويل الأموال من أحد حسابات الخزينة (صندوق، بنك) إلى حساب خزينة آخر (بنك، صندوق) دون الوقوع في التكرار. ويرصد هذا الحساب عند إقفال الحسابات.

59- مؤونات هبوط أسعار سندات التوظيف:

يجعل هذا الحساب دائنا في نهاية الدورة المالية بمؤونات هبوط الأسعار المكونة أو بالزيادة الحاصلة على تلك المؤونات، ويجعل الحساب 679 "مخصصات الاستهلاكات والمؤونات المالية" (حساب مساعد 6794) مدينا.

ويجعل الحساب 59 مدينا عندما تنتفي الحاجة كليا أو جزئيا للمؤونة المكونة، ويجعل الحساب 779 "استردادات من المؤونات المالية" (حساب مساعد 7793) دائنا.

ثانيا- حسابات النتيجة

الفئة السادسة

حسابات الأعباء

601 و611 المشتريات (البضاعة- المواد الأولية والاستهلاكية):

يتم ترحيل المشتريات ضمن هذين الحسابين وفقا لطبيعتها المادية وبنفس الطريقة المتبعة للمخزون، وبالتالي فإن هذين الحسابين يقابلان الحسابات 31، 33، 35 و37.

تسجل المشتريات في الجانب المدين من حسابات المشتريات وفقا لصافي سعر الشراء أي بثمن الفاتورة بعد تنزيل الحسومات التجارية المسجلة عليها وزيادة النفقات الإضافية اللاحقة بالمشتريات (نقل، عمولات، سمسرة، تأمين النقل، المدفوعات لعملاء الجمارك، الرسوم الجمركية...).

أما الخصم المالي الممنوح، فيبقى ضمن ثمن الشراء، لكنه يسجل في حساب مستقل في الجانب الدائن من حساب الخصم المكتسب.

ويقتضي مطابقة حساب المشتريات مع الجرد الفعلي، مثال ذلك:

استلمت مؤسسة في نهاية الدورة المالية كمية من المخزون السلعي بقيمة أ دون أن تستلم الفاتورة.

يجب تسجيل القيد التالي:

601 من حـ/ مشتريات البضاعة.

4018 إلى حـ/ الموردين- فواتير لم تصل بعد.

ويجب عكس هذا القيد مع بداية الدورة المالية.

605 و615 قيمة التغيير في المخزون (البضاعة- المواد الأولية والاستهلاكية):

من شأن هذا الحساب تصحيح المشتريات فالزيادة في المخزون معناه أن قيمة مخزون آخر المدة هي أكبر من قيمة مخزون أول المدة، أي أن جزءا من المشتريات التي تمت خلال الدورة لم يجر بيعها أو استخدامها في الإنتاج. وبالعكس فإن النقص في المخزون معناه أن قيمة مخزون أول المدة أكبر من قيمة مخزون آخر المدة، أي أن جميع المشتريات التي تمت خلال الدورة قد تم بيعها أو استخدامها في الإنتاج. وهكذا يقفل في هذا الحساب، مخزون أول المدة ومخزون آخر المدة ويمثل الرصيد قيمة التغيير في المخزون.

62- أعباء خارجية أخرى:

من بين الأعباء الخارجية الأخرى يجب التمييز بين: المشتريات من ملتزمين ثانويين (621)، الأتاوى (625)، والخدمات الخارجية (626).

621- مشتريات من ملتزمين ثانويين:

تسجل في الجانب المدين من الحساب 621 جميع العمليات العائدة إلى ملتزمين ثانويين عندما تحتاج المؤسسة إلى الشراء من الخارج.

625- الأتاوى:

ومنها أتاوى الإيجار- قرض التي يجب معاملتها كبدلات الإيجار ويجري تسجيلها في الحساب 625. ولا تظهر في جانب الأصول إلا عندما يصبح المستأجر مالكا بتنفيذه الوعد بالشراء.

تسجل في الحساب 625 أيضا الأتاوى الناتجة عن البراءات والاجازات وحقوق الامتياز المختلفة والتي يتم تسجيلها بنفس الطريقة التي تسجل بها أتاوى الإيجار- قرض.

626- خدمات خارجية:
تسجل في الجانب المدين من هذا الحساب النفقات المستحقة على المؤسسة تجاه الغير لقاء تنفيــذه عمليات متعلقة بالتصنيع، أو معالجة المنتجات والسلع، أو تقديم الخــدمات، (يســتعمل الحســاب 621 عندما يكون لهؤلاء المتعاملين مع المؤسسة صفة الملتزم الثانوي).

63- أعباء المستخدمين:
يتضمن هذا الحساب الأجور المستحقة للمستخدمين كما يتضمن من جهة أخرى النفقات المرتبطة بهــذه الأجور. ويمكن للمؤسسات الفردية أن تسجل في هذا الحساب الأجور المخصصــة للمســتثمر مقابــل عمله، على أن تذكر في البيان الملحق طريقة تحديد هذا الأجر.

64- ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة:
تسجل في هذا الحساب مدفوعات المؤسسة للدولة والهيئات العامة المحلية من ضرائب ورسوم.
وتسجل أيضا في هذا الحساب المدفوعات المشابهة في طبيعتها للضرائب والرسوم.
أما الضرائب على الأرباح، فلا تسجل في هذا الحساب.

65- مخصصات الاستهلاكات والمؤونات للاستثمار:
يقسم هذا الحساب إلى مجموعتين من الحسابات الرئيسية:
- الاستهلاكات المرتبطة بأعباء الاستثمار.
- المؤونات المرتبطة بأعباء الاستثمار.
وتجعل هذه الحسابات مدينة بمخصص الدورة من الاستهلاكات والمؤونات، وتجعل الحسابات المعنيــة بتلك الاستهلاكات والمؤونات دائنة. مثال ذلك:
651 من حـــ/ مخصصات الاستهلاكات.
282 الى حـــ / استهلاكات الاصول الثابتة المادية.
655 من حـــ / مخصصات المؤونات.
39 الى حـــ / مؤونات هبوط أسعار المخزون وقيد الصنع.

66- أعباء إدارية عادية أخرى:
تسجل في هذا الحساب النفقات المتعلقة بالأعباء الإدارية العادية مثل بدلات الحضور والديون المعدومة وكذلك حصة المؤسسة من الخسارة الناجمة عن العمليات المشتركة التي لم تتول هــي إدارتهــا. كمــا تسجل في هذا الحساب، بالنسبة للمؤسسة التي أدارت العملية المشتركة، حصص الأرباح الموزعة على

باقي الشركاء الذين لم يشتركوا في إدارة العملية. ويجعل بالمقابل الحساب 4518 "عمليات مشتركة" دائنا.

67- الأعباء المالية:

يجعل الحساب 673 مدينا بكافة الفوائد المدينة والأعباء المماثلة، ويجعل الحساب 6735 مدينا بالحسومات التي تمنحها المؤسسة لزبائنها ويجعل حساب الزبائن أو أحد حسابات الخزينة دائنا.

ويجعل الحساب 675 مدينا بالخسارة الفعلية التي تحملتها المؤسسة من جراء تغير سعر الصرف على عمليات جارية وعمليات رأسمالية بما فيه الفروقات السلبية الناتجة عن تحويل ما لدى المؤسسة من عملات أجنبية في نهاية الدورة المالية. ويحمل الحساب 676 بالأعباء الصافية الناجمة عن بيع سندات التوظيف، فيجعل مدينا بالقيمة غير الصافية للسندات المباعة، ودائنا بقيمة سعر بيع هذه السندات.

679- مخصصات الاستهلاكات والمؤونات المالية:

تسجل في هذا الحساب قيمة مخصص الدورة المالية من الاستهلاكات والمؤونات المتعلقة بعمليات مالية مثل استهلاكات علاوات التسديد، مؤونات هبوط أسعار سندات التوظيف... الخ.

وتجعل هذه الحسابات مدينة بمخصص الدورة من الاستهلاكات والمؤونات. وتجعل الحسابات المتعلقة بالاستهلاكات والمؤونات المعنية دائنة (تتبع نفس قواعد التسجيل المتعلقة بالحساب 65).

681- القيمة الدفترية للأصول الثابتة المتفرغ عنها:

يجعل هذا الحساب مدينا بالقيمة الدفترية للأصول الثابتة المتفرغ عنها، أي بالفرق بين القيمة غير الصافية للأصل والاستهلاك الجاري عليه، ويجعل حساب الأصل الثابت المعني دائنا وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار مؤونات هبوط الأسعار التي تلغى عن طريق حساب "استردادات من المؤونات" الوارد في الفئة السابعة.

وترحل قيمة البيع الى الجانب الدائن في حساب الإيرادات الاستثنائية. وهكذا تظهر في حساب النتيجة حركة التغييرات وليس الأرصدة فقط.

685- أعباء أخرى خارج الاستثمار:

تسجل في هذا الحساب الأعباء الاستثنائية الناتجة عن العمليات الإدارية مثل الهبات والجزاءات والغرامات الضريبية أو الجزائية والمساعدات الممنوحة والديون المعدومة.

689- مخصصات الاستهلاكات والمؤونات- خارج الاستثمار:

تسجل في هذا الحساب الاستهلاكات والمؤونات التي لها طبيعة استثنائية مثل الاستهلاكات الاستثنائية المقررة لبعض أنواع الاستثمارات، المؤونات المكونة للنزاعات. (تتبع نفس طرق التسجيل المعروضة في الحساب 65).

التصنيف الوظيفي للأعباء في المؤسسة

يمكن، عند الاقتضاء، استكمال عملية ترقيم الحسابات الواردة في التصميم المحاسبي العام لإجراء تصنيف وظيفي للأعباء بحيث يجري توزيعها بين:

- أعباء تجارية متغيرة.
- أعباء إنتاج متغيرة.
- أعباء غير موزعة.

ومن أجل ذلك يمكن أن تحجز خانة الآحاد في الحسابات من ستة أرقام لإجراء هذا التصنيف، بحيث يخصص الرقم 1 في الخانة المذكورة لتصنيف "الأعباء التجارية المتغيرة"، ويخصص الرقم 2 في الخانة المذكورة لتصنيف "أعباء الإنتاج المتغيرة" ويخصص الرقم 3 في الخانة المذكورة لتصنيف "الأعباء غير الموزعة".

الفئة السابعة

حسابات الإيرادات

701- الفواتير:

يتم التسجيل في هذا الحساب وفقا لسعر البيع الصافي الوارد في الفاتورة بعد تنزيل الحسومات التجارية عندما تكون تلك الحسومات مطروحة على الفاتورة نفسها. أما الحسومات خارج الفاتورة فتحمل للجانب المدين من الحساب 709.

أما الحسومات المالية على التسديد، فيجعل الحساب 6735 "الخصم الممنوح من المؤسسة" مدينا بها حتى ولو كانت ممنوحة على فاتورة البيع.

709 و719- الحسومات الممنوحة:

(المسموحات، الخصم، خصم الكمية):

يشغل هذان الحسابان بنفس الطريقة التي يشغل بها الحساب 609 ويتم الوصول إلى رقم إعمال الدورة المالية بتنزيل قيم الحسابين 709 و719 من القيم الواردة في الحسابين 70 و71.

72- الإنتاج المخزون (قيمة التغيير):

يسجل الإنتاج في هذا الحساب وفقا لقيمة التغيير الحاصل خلال الدورة (مخزون آخر المدة ناقص مخزون أول المدة). ويدل الرصيد الدائن على وجود مخزون تكميلي، بينما يشير الرصيد المدين (مخزون آخر المدة أقل من مخزون أول المدة) إلى حصول انخفاض في المخزون. ولا تؤخذ هنا بعين الاعتبار مؤونات هبوط أسعار المخزون.

إن قيمة التغيير في الإنتاج المخزون، مضافا إلى المبيعات، والى قيمة الأصول الثابتة المنتجة، يؤدي إلى تحديد قيمة الإنتاج الإجمالي للمؤسسة خلال الدورة.

73- منتجات لها طابع الأصول الثابتة:

يحمل هذا الحساب بقيمة الأشغال التي قامت بها المؤسسة لنفسها، ويجعل دائنا بالقيمة الفعلية لإنتاج الأصول الثابتة التي تتكون طردا مع تقدم الأشغال. ويجعل الحساب 227 "أصول ثابتة مادية قيد الصنع" مدينا. ويمكن أن يجعل هذا الحساب دائنا مباشرة وحسابات الأصول المعنية مدينة.

74- إعانات للاستثمار:

يجعل هذا الحساب دائنا بمبلغ "إعانات الاستثمار" التي حصلت عليها المؤسسة، ويجعل حساب الذمم أو حساب الخزينة مدينا.

76- إيرادات أخرى ناتجة عن الاستثمار:

يشغل هذا الحساب بنفس الطريقة التي يشغل بها الحساب 66 ولكن في الاتجاه المعاكس. وتدخل في عداد قيود هذا الحساب العمليات المتعلقة بالأتاوى وبدلات الحضور والإيرادات الطارئة... الخ.

77- الإيرادات المالية:

يقابل الحساب 77 الحساب 76 وتسجل فيه نفس أنواع العمليات. لا تدخل ضمن هذا الحساب بدلات الحضور وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين (تسجل هذه المبالغ في حساب "إيرادات عادية أخرى").

78- إيرادات خارج الاستثمار:

لا تسجل في هذا الحساب الإيرادات المتكررة المتعلقة بدورات مالية سابقة لأن ليس لها الطابع الاستثنائي المطلوب لتسجيلها في الحساب 78. أما إذا كانت قيمة هذه الإيرادات كبيرة فيجب الإشارة إليها وتوضيحها.

75، 779، 789- استردادات من المؤونات:

تجعل الحسابات 75، 779، 789 دائنة بقيمة الاستردادات من المؤونات، وتجعل حسابات المؤونات المعينة مدينة.

إن التقسيمات الداخلية لهذه الحسابات مشابهة للحسابات 65، 679، 689.

7619، 7789، 7889- أعباء محولة إلى حسابات أخرى:

تهدف حسابات الفئة السادسة، في الأساس، إلى تسجيل عناصر تكلفة المبيعات (بعد تصنيفها وفقا لطبيعتها الاقتصادية)، بينما تسجل العمليات المتعلقة بالتوظيفات والاستثمارات مباشرة في حسابات الميزانية المختصة. إلا أنه لا يمكن للمؤسسة أن تقوم دائما بهذا التمييز عند وضع قيودها إذ أنها قد تحمل حسابات الأعباء مبالغ لا تعتبر كذلك، أما لأن المؤسسة أنفقتها لصنع أصول ثابتة لنفسها، أو لأن هذه المبالغ قد جرى تسديدها لحساب الغير. يضاف إلى ذلك أن بعض الأعباء (سواء كانت عائدة للاستثمار أو كان لها الطابع الاستثنائي) لا يمكن تحديد طبيعتها فور حصولها. لذلك يجري في نهاية الدورة المالية تحويل هذه المبالغ لأحد حسابات الميزانية أو لحساب آخر للأعباء وذلك بتوسيط الحساب 73 "منتجات لها لها طابع الأصول الثابتة". وحسابات تحويل الأعباء.

7619- "أعباء استثمار محولة إلى حسابات أخرى":

مثال ذلك:

- تحويل تكلفة التشغيل "تحت مستوى الطاقة الإنتاجية" إلى أعباء استثنائية.
- تحويل النفقات المدفوعة عن الغير (رسوم جمركية، نفقات نقل لحساب الزبائن... الخ) إلى حسابات الذمم المعنية.

7789- "أعباء مالية محولة إلى حسابات أخرى":

7889- "أعباء استثنائية محولة إلى حسابات أخرى":

إن استعمال هذه الحسابات محدود، إذ لا يمكن استخدامها في:

- تصحيح الأخطاء في تنسيب قيد الأعباء حيث يقتضي إلغاء القيد الخاطئ.
- العمليات التي يمكن قيدها فورا في حساب الميزانية المختص.

التصنيف الوظيفي للإيرادات في المؤسسة

كما في حسابات الأعباء يمكن تخصيص خانات الآحاد في الحسابات من مستوى ستة ارقام للتمييز بين:

إيرادات تجارية (تعطى الرقم 1 في خانة الآحاد).

إيرادات الإنتاج (تعطى الرقم 2 في خانة الآحاد).

إيرادات غير موزعة (تعطى الرقم 3 في خانة الآحاد).

ثالثا- النتائج الرئيسية

يمكن الوصول إلى هذه النتائج عن طريق وضع حسابات تجميعية أو باستخدام حسابات النتائج.

إن أرصدة الحسابات التجميعية تسجل محاسبيا في حسابات النتائج الملائمة لها:

الحسابات التجميعية		حسابات النتائج	
191	تحديد الهامش التجاري القائم	131	الهامش التجاري القائم
192	تحديد القيمة المضافة	132	القيمة المضافة
		133	الفائضة غير الصافي للاستثمار
193	تحديد الفائض غير الصافي للاستثمار	134	نتيجة الاستثمار (خارج الأعباء والإيرادات المالية)
194	تحديد نتيجة الاستثمار (خارج الأعباء والإيرادات المالية)		
195	تحديد النتيجة الجارية قبل الضريبة	135	النتيجة الجارية قبل الضريبة
196	تحديد النتيجة خارج الاستثمار	136	النتيجة خارج الاستثمار
197	تحديد نتيجة الدورة المالية	138	نتيجة الدورة- أرباح
		139	نتيجة الدورة- خسائر

لا تفتح هذه الحسابات إلا في نهاية الدورة المالية

191- تحديد الهامش التجاري القائم

0	رصيد مشتريات البضاعة	حساب 601
0	رصيد قيمة التغيير في مخزون البضاعة (نقص المخزون)	حساب 605
0	رصيد دائن = الهامش التجاري القائم	
0	مبيعات البضاعة 0	حساب 70

192- تحديد القيمة المضافة

0	رصيد مشتريات المواد الأولية الاستهلاكية	حساب 611
0	رصيد قيمة التغيير في مخزون المواد الأولية والاستهلاكية	

(نقص المخزون) حساب 615

0 رصيد الأعباء الخارجية الأخرى = حساب 62

(مشتريات من ملتزمين ثانويين، أتاوى، خدمات خارجية)

0 الإنتاج المخزون (النقص في قيمة التغيير) حساب 72

0 رصيد دائن = القيمة المضافة

0 رصيد دائن للحساب 191 (الهامش التجاري القائم) حساب 131

0 رصيد المنتجات المباعة حساب 71

0 قيمة التغيير في مخزون المواد الأولية والاستهلاكية

(زيادة المخزون) حساب 615

0 الإنتاج المخزون (الزيادة في قيمة التغيير) حساب 52

يحدد الرصيد الدائن بهذا الحساب مقدار القيمة المضافة غير الصافية التي تسجل في الحساب 132 "القيمة المضافة"

193- تحديد الفائض غير الصافي للاستثمار

0 رصيد أعباء المستخدمين حساب 63

0 رصيد الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة حساب 64

0 رصيد دائن = الفائض غير الصافي للاستثمار

0 الرصيد الدائن للحساب 192 "القيمة المضافة" حساب 122

0 إعانات للاستثمار حساب 74

أو:

0 رصيد مدين = الخسارة غير الصافية للاستثمار

يمثل الرصيد الدائن لهذا الحساب مبلغ الفائض غير الصافي للاستثمار الذي يسجل في الحساب 133 "الفائض غير الصافي للاستثمار".

والرصيد المدين يحمل للحساب 133 "الخسارة غير الصافية للاستثمار".

194- تحديد نتيجة الاستثمار

(قبل الأعباء والإيرادات المالية)

0 رصيد مدين للحساب 193 "الخسارة غير الصافية للاستثمار" حساب 133

0 رصيد مخصصات الاستهلاكات والمؤونات للاستثمار حساب 65
0 رصيد أعباء إدارية عادية أخرى حساب 661
0 رصيد دائن = أرباح الاستثمار

أو

0 رصيد دائن للحساب 193 "الفائض غير الصافي للاستثمار" حساب 133
0 رصيد استرداد من المؤونات- للاستثمار حساب 75
0 رصيد إيرادات عادية أخرى حساب 761

أو

0 رصيد مدين = خسارة الاستثمار

يحدد الرصيد الدائن أو المدين لهذا الحساب نتيجة الاستثمار الذي يسجل في الحساب 134 "نتيجة الاستثمار"

195- تحديد النتيجة الجارية قبل الضريبة

0 رصيد مدين للحساب 194
"خسارة الاستثمار" حساب 134
0 رصيد حصة المؤسسة من الخسائر على عمليات مشتركة حساب 665
0 رصيد الاعباء المالية حساب 67
0 رصيد دائن = النتيجة الجارية قبل الضريبة

أو:

0 رصيد دائن للحساب 194 "أرباح الاستثمار" حساب 134
0 رصيد حصص نتائج العمليات المشتركة حساب 765
0 رصيد الايرادات المالية حساب 77

أو:

0 رصيد مدين

يحدد الرصيد الدائن أو المدين لهذا الحساب مبلغ النتيجة الجارية قبل الضريبة التي تسجل في الحساب 135 "النتيجة الجارية قبل الضريبة"

196- تحديد النتيجة خارج الاستثمار

0 رصيد الاعباء خارج الاستثمار حساب 68

0 رصيد دائن = أرباح خارج الاستثمار

0 رصيد الايرادات خارج الاستثمار حساب 78

أو:

0 رصيد مدين = خسارة خارج الاستثمار

يحدد الرصيد الدائن أو المدين لهذا الحساب مبلغ النتيجة خارج الاستثمار التي تسجل في الحساب 136 "النتيجة خارج الاستثمار"

197- تحديد النتيجة الصافية للدورة المالية:

يتم الوصول الى النتيجة المحاسبية الصافية للدورة المالية وفقا لما يلي:

النتيجة الجارية قبل الضريبة

+

(-) النتيجة خارج الاستثمار

(-) الضريبة على الأرباح

(=) النتيجة الصافية للدورة المالية

1) تعريف هامش الربح التجاري

يمثل هامش الربح التجاري الفرق بين قيمة المبيعات وتكلفة شراء البضاعة المباعة.

أ- تحديد هامش الربح التجاري

ويعرف أيضا بهامش الربح غير الصافي.

ليس لهذا الهامش من دلالة إلا في المؤسسات ذات النشاط التجاري.

قيمة المبيعات

وهي تتألف من المبيعات الصافية (بعد استبعاد الحسومات التجارية) مضافا إليها نفقات النقل المسجلة على الزبائن عندما يكون البيع تسليم محل المشتري.

تكلفة البضاعة المباعة

وهي تتألف مما يلي:

- ثمن الشراء والنفقات المرتبطة بالشراء

- قيمة التغيير في مخزون البضاعة.

يقيم المخزون وفقا لقاعدة السعر الافرادي الوسطي المتوازن خلال فترة تصريف السلعة.

السعر الافرادي الوسطي المتوازن:

قيمة مخزون أول المدة + تكلفة المشتريات خلال الفترة

كمية مخزون أول المدة + كمية مخزون آخر المدة

ب- استخدام هامش الربح التجاري في الإدارة

يعتبر هامش الربح التجاري ومعدله المئوي بالنسبة إلى رقم الأعمال، من العناصر الأساسية في إدارة النشاط التجاري.

ويعتبر هامش الربح التجاري "المتناسب طردا مع المبيعات" مدخل لتحديد عتبة الربحية.

ويستخدم معدله المئوي، مبدئيا للمقارنة بين المؤسسات في قطاع تجاري واحد.

2) القيمة المضافة غير الصافية المنتجة

تتمثل القيمة المضافة في قطاع اقتصادي معين بالفرق بين إنتاج هذا القطاع واستهلاكه الوسيط من الأموال والخدمات،

وكذلك تتمثل القيمة المضافة في مؤسسة ما بالفرق بين ما يلي:

- من جهة أولى إنتاج المؤسسة:

مبيعات البضاعة

قيمة التغيير في الإنتاج المخزون

الإنتاج المباع

الإنتاج الذي له طابع الأصول الثابتة

- ومن جهة ثانية استهلاك المؤسسة من الأموال والخدمات:

المشتريات

قيمة التغيير في المخزون (مخزون أول المدة- مخزون آخر المدة)

الأعباء الخارجية.

وعلى صعيد الاقتصاد الجمعي، فإن مجموع القيم المضافة للمؤسسات تساوي الناتج الداخلي القائم (مع الأخذ بعين الاعتبار بعض التصحيحات، وخاصة لجهة تقييم مجموع الانتاج بسعر السوق).

ويمكن الحصول مباشرة على القيمة المضافة في حساب النتائج وذلك:

إما بطرح الاستهلاك الوسيط من الإنتاج أو بجمع عناصر الإنتاج التالية:

- أعباء المستخدمين.

- الضرائب والرسوم.

- مخصصات الاستهلاكات والمؤونات.

- الأعباء المالية.

- نتيجة الاستثمار (قبل الضريبة).

إن القيمة المضافة المحتسبة على هذه الصورة هي القيمة المضافة غير الصافية، لذلك يقتضي التمييز بينها وبين القيمة المضافة الصافية وفقا لما يلي:

القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة غير الصافية- مخصصات الدورة المالية من الاستهلاكات.

القيمة المضافة من الناحية الإدارية:

تبرز القيمة المضافة أهمية نشاط المؤسسة بصورة أفضل من رقم الأعمال فهي تقدم عن طريق النسب ما يلي:

- نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال:

القيمة المضافة

رقم الأعمال

- الطاقة الربحية للمؤسسة:

الربح

القيمة المضافة

- تكلفة مختلف العوامل:

نفقات المستخدمين

القيمة المضافة

الضرائب والرسوم

القيمة المضافة

الاستهلاكات

القيمة المضافة

الربط بين هامش الربح التجاري والقيمة المضافة

في المؤسسات التجارية تساوي القيمة المضافة الهامش التجاري مطروحا منه الأعباء الخارجية.

3) الفائض غير الصافي للاستثمار

يحتسب الفائض غير الصافي للاستثمار على الصورة التالية:

(القيمة المضافة + الإعانات للاستثمار)

ناقص (أعباء المستخدمين + الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة ما عدا الضريبة على الأرباح)

ويمثل النتيجة الاقتصادية للمؤسسة، أي الإيراد الناتج عن مجموع الوسائل المستخدمة من المؤسسة (باستثناء المستخدمين) ومن مجموع رؤوس الأموال المستثمرة الخاصة أو المقترضة. وتحدد هذه النتيجة قبل احتساب الأعباء المالية والضرائب على الأرباح والاستهلاكات والمؤونات. وتعتبر هذه

النتيجة حيادية على الصعيد الضريبي، وهي لا تتأثر بسياسة المؤسسة على صعيد التمويل والاستهلاكات والمؤونات.

ويعتبر الفائض غير الصافي للاستثمار، نتيجة رئيسية وقابلة للمقارنة بين مؤسسة وأخرى وحتى بين فرع وآخر. وهو نقطة الانطلاق لتحديد قدرة التمويل الذاتي التي تستخدم لوضع جدول تمويل الدورة المالية.

ويتم الانتقال من الفائض غير الصافي للاستثمار إلى قدرة التمويل الذاتي وفقا لما يلي:

الفائض غير الصافي للاستثمار:

+

(–) الإيرادات والأعباء الإدارية الجارية

+

(–) المخصصات والاستردادات للاستثمار

+

(–) حصص المؤسسة من النتائج على عمليات مشتركة

+

(–) الإيرادات والأعباء المالية

+

(–) الإيرادات والأعباء خارج الاستثمار

(–) الضرائب على الأرباح

(=) قدرة التمويل الذاتي للدورة المالية

(–) التوظيف الذاتي = إنتاج المؤسسة من الأصول الثابتة

(=) القدرة الفعلية للتمويل الذاتي

4) نتيجة الاستثمار (قبل الأعباء والإيرادات المالية)

وهي تمثل نتيجة المؤسسة دون تأثيرات كل من بنيتها المالية والعمليات خارج الاستثمار والضرائب على الأرباح.

5) النتيجة الجارية قبل الضريبة

هي النتيجة قبل الأعباء والإيرادات الاستثنائية والضرائب على الأرباح

6) النتيجة خارج الاستثمار

وهي تهدف إلى إظهار أثر العمليات خارج الاستثمار بصورة منفصلة.

القسم الثاني

الجانب التطبيقي
للتصميم المحاسبي اللبناني العام
"في المؤسسات والشركات"

الفصل الأول
التصميم في سطور

سبقت الإشارة في القسم السابق إلى التفاصيل القانونية والنظرية للتصميم المحاسبي العام بتوسع كافي، وتجنباً للتكرار سنوجز تذكيراً في مقدمة القسم التطبيقي أهم النقاط الرئيسية إنعاشاً للذاكرة وإطلاقاً للجزء العملي الذي سنعرضه في عدد من الفصول، من التسجيل إلى إعداد البيانات المالية.

يتكون التصميم من المرسوم 4665 الصادر في 1981/12/26م. والقرار التطبيقي رقم 111 الصادر عن وزير المالية في 1982/2/22، وهو يتضمن 25 مادة وعدد من نماذج البيانات المالية، كما يتضمن ثلاثة أنظمة للمحاسبة هي: النظام الأساسي، النظام المختصر ونظام المحاسبة النقدية.

أولاً – النظام الأساسي: تلتزم بتطبيقه الشركات المساهمة على إطلاقها والشركات الخاضعة لنظام مفوضي المراقبة إضافة إلى المؤسسات التي ينطبق عليها أحد هذين الشرطين: أن يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين ل.ل، أو تستخدم أكثر من 25 مستخدم.

وفقاً للنظام الأساسي على المؤسسة إعداد وتقديم الميزانية وحساب النتيجة والبيانات التكميلية (طرق التقييم، توزيع رأس المال، بيان المستخدمين، بيان الأصول الثابتة، الاستهلاكات، المؤونات،...) وجدول تمويل الدورة المالية.

ثانياً – النظام المختصر: تلتزم بتطبيقه المؤسسات التي ينطبق عليها كل من الشرطين التاليين: أن تكون خاضعة للتكليف على أساس الربح الحقيقي وأن لا تكون من بين المؤسسات الملزمة بتطبيق النظام الأساسي.

وفقاً للنظام المختصر تقدم المؤسسة الميزانية وحساب النتيجة والبيانات التكميلية (ضمن نماذج مختصرة تفصح عن البنود الرئيسية دون أن تشتمل على تفصيلات النظام الأساسي) مع الإعفاء من تقديم جدول تمويل الدورة المالية.

ثالثاً – نظام المحاسبة النقدية: تلتزم بتطبيقه المؤسسات الخاضعة للتكليف على أساس الربح المقطوع، فتسجل المؤسسة نفقاتها وإيراداتها في دفتر يومية الإيرادات والمصروفات كما تمسك سجل خاص بالأصول الثابتة.

أهداف التصميم:

اشتمل القرار التطبيقي رقم 111 على أهداف التصميم المتمثلة فيما يلي:

- تطوير المحاسبة في المؤسسات وتسهيل فهمها والرقابة عليها.
- إمكانية المقارنة بين فترة مالية وأخرى أو بين مؤسسة وأخرى.
- توحيد الأداء المحاسبي على صعيد المشاريع الاقتصادية والمناطق والدولة.

مبادئ التصميم المحاسبي اللبناني:

يرتكز التصميم اللبناني على عدة قواعد ومبادئ محاسبية منها: الاستمرارية، الاستقلالية، التكلفة التاريخية، الحيطة والحذر، الثبات، الإفصاح، عدم المقاصة.

الاستمرارية: أي أن المؤسسة مستمرة في أعمالها ونشاطها في المستقبل المنظور ولا يوجد ما يلزمها وقف نشاطها، ويترتب على الأخذ بهذا المبدأ إهمال قيمة التصفية بالنسبة للالتزامات، ومن ناحية أخرى فإن عدم الأخذ بهذا المبدأ يتطلب إظهار الأصول بقيمتها البيعية.

الاستقلالية: تعني استقلال كل دورة مالية (بما يعود لها من أعباء وإيرادات) عن الدورات الأخرى السابقة واللاحقة، بحيث تسجل الإيرادات على أساس اكتسابها والأعباء على أساس تحملها بغض النظر عن التحصيل أو التسديد .

التكلفة التاريخية: أي تسجيل الأصول بقيمتها الاسمية (تكلفة شرائها أو إنتاجها) وعملاً بهذه القاعدة أخذ التصميم بطريقة الاستهلاك الغير مباشرة والتي تقضي بتكوين مخصصات استهلاك وذلك بإنشاء حسابين مستقلين عن الأصل المستهلك، كما عالج الخسارة المحتملة (المؤونة) بنفس الطريقة.

الحيطة والحذر: أي التحفظ والابتعاد عن المبالغة في تقدير أرباح المؤسسة، أو المبالغة في تقييم الأصول، وذلك تجنباً لمخاطر تحميل المؤسسة في المستقبل أعباء مخاطر حالية، وعملاً بهذا المبدأ لا يسجل في النتيجة أي إيراد إلا عند اكتسابه في حين ينبغي تسجيل الأعباء والخسائر المحتملة.

الثبات: أي استخدام إجراءات محاسبية ثابتة من دورة مالية لأخرى لأن أي تغيير في أساليب التقييم أو قواعد تنظيم البيانات سيشكل عائقاً أمام تقييم الوضع المالي والنتائج بشكل سليم.

الإفصاح: أي أن تقدم البيانات المالية وصفاً أميناً واضحاً دقيقاً كاملاً للأوضاع المالية في المؤسسة، كما ينبغي أن تبرز الوقائع المهمة، المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها.

عدم المقاصة: أي عدم إجراء مقاصة بين عناصر الحسابات المدينة (الزبائن، الفوائد المدينة...) وعناصر الحسابات الدائنة (الموردين، الفوائد الدائنة...).

أما لائحة حسابات التصميم المحاسبي العام فقد سبق عرضها بتفاصيلها في القسم الأول، وهي تتوزع على 9 فئات هي: الرساميل الدائمة، الأصول الثابتة، المخزون وقيد الصنع، الذمم، الحسابات المالية، الأعباء، الإيرادات، الحسابات الخاصة والمحاسبة التحليلية.

ومن الملاحظ أن حسابات الميزانية موزعة على الفئات الخمس الأولى، في حين أن حسابات النتيجة موزعة على الفئتين السادسة والسابعة.

وقد تم ترقيم الحسابات في التصميم باعتماد أسلوب التبويب العشري (من صفر إلى تسعة، بدءاً من اليسار) حيث أن كل فئة تحتوي على عدد من الحسابات الرئيسية (ذات العددين) وكل حساب رئيسي يحتوي

على عدد من الحسابات الفرعية (ذات الثلاث أعداد) و الحسابات المساعدة تحتوي على عــدد مــن الحســابات التفصيلية (أربعة أعداد)....

إن هذا الترقيم يسهل الاستخدام من جهة ومن جهة أخرى يسهل عملية التجميع، إذ أن كل الحســابات التفصيلية تتجمع في الحساب المساعد التابعة له وبدورها الحسابات المساعدة تتجمع في الحساب الفرعي التابعــة له والحسابات الفرعية تتجمع في الرئيسية وهكذا. على سبيل المثال:

مساعد	فرعي	رئيسي	فئة	
			2	الأصول الثابتة
		1	**2**	**الأصول الثابتة غير المادية**
	1	1	2	المؤسسة التجارية
	2	1	2	مصاريف تأسيس
	3	1	2	مصاريف بحوث وتطوير
				.
				.
		2	**2**	**الأصول الثابتة المادية**
	1	2	2	الأراضي
1	1	2	2	أراضي فراغ
2	1	2	2	أراضي مبنية
3	1	2	2	أراضي برسم الاستثمار الجوفي

تلتزم الإدارة المحاسبية داخل كل منشأة باستخدام حسابات التصميم المتعلقة بطبيعة نشاطها كما يمكنهــا إضافة ما تحتاجه من حسابات غير موجودة (أسماء الموردين والزبائن مثلاً) كلٌ في موقعه. فمثلاً لــو باعــت المؤسسة بالأجل بضاعة إلى الزبون عصام وتوقعت التعامل مع حوالي 100 زبون خلال الدورة الماليــة فــإن حساب الزبون عصام سيكون جزء من حساب الزبائن 4111 ويمكن أن يحمل الرقم 4111001....

الفصل الثاني

تسجيل فواتير المشتريات والمبيعات السلعية

يستخدم لإثبات شراء البضاعة الحساب 6011 ويستخدم الحساب 6111 لإثبات شراء المواد الأولية ويجعل مديناً بالطبع، في حين يستخدم الحساب 701 لإثبات مبيعات البضاعة والحساب 711 لإثبات مبيعات المنتجات ويجعل دائناً، مع العلم أن المردودات تعالج بإقفال الحساب المستخدم، وغالباً ما تتضمن الفواتير حسومات ونفقات إضافية ودفعات مقدمة وفروقات صرف وسنعرض لكل منها.

أولاً – الحسومات:

ميّز التصميم المحاسبي اللبناني بين نوعين من الحسومات هي: الحسومات التجارية والحسومات المالية.

أ – الحسومات التجارية: وتشمل الخصم التجاري على الفاتورة، المسموحات، خصم الكمية. ويتم إثبات هذا النوع من الحسومات كالتالي:

1) إذا كانت هذه الحسومات واردة على الفاتورة يتم تسجيل القيمة الصافية.

مثال: اشترت مؤسسة أ من مؤسسة ب بضاعة بقيمة 500000 بحسم تجاري 10%

مؤسسة أ	مؤسسة ب
450000 من حـــ/ مشتريات بضاعة 6011 **450000 إلى حـــ/ المورد ب 4011**	**450000 من حـــ/ الزبون أ 4111** **450000 إلى حـــ/ مبيعات بضاعة 701**

2) إذا كانت هذه الحسومات مسجلة على إشعار مستقل فإنه ينبغي تسجيل قيمة الحسم كالتالي:

- في دفاتر البائع: حسومات ممنوحة على المبيعات (709، 719)
- في دفاتر المشتري: حسومات مكتسبة على المشتريات (6019، 6119)

مثال: 5/1 اشترت مؤسسة أ من مؤسسة ب بضاعة بقيمة 1000000

5/5 استلمت مؤسسة أ إشعار حسم 10% على فاتورة 5/1.

5/1 **1000000 من حـــ/ مشتريات بضاعة 6011** **1000000 إلى حـــ/ المورد ب 4011**	**5/1** **1000000 من حـــ/ الزبون أ 4111** **1000000 إلى حـــ/ مبيعات بضاعة 701**
5/5 **100000 من حـــ/ المورد ب 4011** **100000 إلى حـــ/ حسومات مكتسبة على مشتريات بضاعة 6019**	**5/5** **100000 من حـــ/ حسومات ممنوحة على مبيعات بضاعة 709** **100000 إلى حـــ/ الزبون أ 4111**

ب – الحسومات المالية: أي حسم تعجيل الدفع، ويتم تسجيله محاسبياً سواءاً ورد على الفاتورة أو ورد بإشعار مستقل وذلك باستخدام الحسابات التالية:

- في دفاتر البائع: حسم مالي ممنوح (6735)
- في دفاتر المشتري: حسم مالي مكتسب (7733).

مثال: ورد لمؤسسة أ الفاتورة التالية: من مؤسسة ب

بضاعة	**5000000**
حسم تجاري	**(250000)**
صافي تجاري	**4750000**
حسم مالي	**(100000)**
الصافي بعد الحسم المالي (نقداً)	**4650000**

مؤسسة أ	**مؤسسة ب**
4750000 من حـــ/ مشتريات بضاعة	**4650000 من حـــ/ الصندوق**
100000 إلى حـــ/ حسم مالي مكتسب	**100000 من حـــ/ حسم مالي ممنوح**
4650000 إلى حـــ/ الصندوق	**4750000 إلى حـــ/ مبيعات بضاعة**

ثانياً – النفقات الإضافية على المشتريات:

خصص التصميم المحاسبي اللبناني للنفقات الإضافية المتعلقة بالبضاعة الحساب 6018، والحساب 6118 للنفقات المرتبطة بالمواد الأولية، ويندرج تحت كل منها:

النقليات، السمسرة والعمولات، التأمين على الشحن، أتعاب المخلّصين الجمركيين، الرسوم الجمركية.

وهي تسجل محاسبياً عندما تتحملها المؤسسة بجعلها مدينة باعتبارها أعباء.

ثالثاً – الدفعات المسبقة (السلفات):

هي جزء من ثمن السلع يدفعه الزبون للمورد تأكيداً لعملية الشراء، على أن يتم استلام السلع وفاتورتها فيما بعد ويدفع الزبون باقي الثمن، وتسجل الدفعات المسبقة محاسبياً:

- في دفاتر الزبون: الموردون – سلفات ودفعات على طلبيات للاستثمار 409 (مدين)
- في دفاتر المورد: الزبائن – سلفات ومقبوضات على طلبيات قيد التنفيذ 419 (دائن)

وعند استلام فاتورة البضاعة يتم إقفال هذه الحسابات.

مثال: في 2/5 استلمت مؤسسة ب من مؤسسة أ طلبية شراء بضاعة مرفقة بدفعة نقدية 100000.

في 2/15 استلمت مؤسسة أ البضاعة من مؤسسة ب مرفقة بالفاتورة التالية:

بضاعة	**750000**
حسم تجاري	**(25000)**
دفعة مسبقة	**(100000)**
الصافي نقداً	**625000**

مؤسسة أ	**مؤسسة ب**
2/5 **100000 من حـــ/المورد ب – سلفات ودفعات...** **100000 إلى حـــ/ الصندوق**	**2/5** **100000 من حـــ/ الصدوق** **100000 إلى حـــ/ الزبون أ– سلفات ومقبوضات...**
2/15 **725000 من حـــ/ مشتريات بضاعة** **100000 إلى حـــ/ المورد ب– سلفات ودفعات...** **625000 إلى حـــ/ الصندوق**	**2/15** **625000 من حـــ/ الصندوق** **100000 من حـــ/ الزبون أ– سلفات ومقبوضات...** **725000 إلى حـــ/ مبيعات بضاعة**

رابعاً – فروقات الصرف:

إذا تمت عمليات البيع والشراء الآجل بعملة أجنبية وتقلبت أسعار الصرف، فإن الجهة التي تستفيد من هذا التقلب تستخدم حساب فروقات صرف إيجابية أما الجهة التي تتضرر من هذا التقلب فتستخدم حساب فروقات صرف سلبية.

مثال:

في 2006/5/1 إشترى A من B بضاعة على الحساب بقيمة 600 يورو (سعر الصرف 2000).

في 2006/6/1 سدد A إلى B المستحق نقداً (سعر الصرف 2100).

مؤسسة A	مؤسسة B
5/1 **1200000 من حـــ/مشتريات بضاعة** **1200000 إلى ح/المورد B**	**5/1** **1200000 من حـــ/ الزبون A** **1200000 إلى حـــ/ مبيعات بضاعة**
6/1 **1200000 من حـــ/ المورد B** **60000 من حـــ/ فروقات صرف سلبية** **1260000 إلى حـــ/ الصندوق**	**6/1** **1260000 من حـــ/ الصندوق** **1200000 إلى حـــ/ الزبون A** **60000 إلى حـــ/ فروقات صرف إيجابية**

تمارين الفصل الثاني

التمرين الأول

سجل الفاتورة التالية: في يومية كل من المورد والزبون

بضاعة	5000000
حسم تجاري	(250000)
حسم مالي	(100000)
الصافي نقداً	4650000

التمرين الثاني

استكمل ثم سجل الفاتورة التالية: في يومية كل من المورد والزبون

بضاعة	؟
حسم تجاري 5 %	؟
صافي تجاري	1900000
بدل نقل	40000
دفعة مسبقة	400000
الصافي المستحق	؟

التمرين الثالث

سجل العمليات التالية: في يومية مؤسسة المصري

3/1 – تسديد 1000 $ كسلفة مسبقة بشك للمورد ASD (سعر الصرف 1500)

3/2 – مبيعات بالأجل للزبون DFG بقيمة 5000000 ل.ل

3/5 – استلام البضاعة من ASD مرفقة بالفاتورة التالية: (سعر الصرف 1515)

بضاعة	4000 $
حسم تجاري 2 %	(80)
سلفة	(1000) $
الصافي المستحق	2920 $

3/7 – إشعار حسم تجاري للزبون DFG بمعدل 4 %

3/10 – تسديد المستحق للمورد ASD بشك (سعر الصرف 1510)

الفصل الثالث

العبوات التجارية

تستخدم العبوات في توضيب البضاعة والمنتجات عند بيعها وهي متنوعة كالصناديق والزجاجات والبراميل والأكياس وغيرها ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

- **النوع الأول:** يتضمن العبوات التي لا تستردها المؤسسة من الزبائن كالأكياس وعلب الكرتون وما شابه ذلك. وقد خصص لها التصميم الحساب 61131 شراء عبوات لا تسترد الذي يستخدم لإثبات شرائها.
- **النوع الثاني:** يتضمن العبوات التي تقوم المؤسسة بإعارتها للزبائن (مقابل رهن) كالبراميل وقوارير الغاز... ويمكن استخدام الحساب 61132 شراء عبوات تسترد لإثبات شرائها.

إن رهن العبوات التي تسترد (التأمين) يسجل محاسبياً:

في دفاتر الزبون مديناً باستخدام الحساب 4681 ذمم مدينة متعلقة بالعبوات الواجب إعادتها.

في دفاتر المورد دائناً باستخدام الحساب 4611 ذمم دائنة متعلقة بالعبوات الموضوعة بالأمانة.

على أن يتم إقفال حساب الرهن في حال استرجاع العبوات أو تلفها أو بيعها.

مثال: 5/21 اشترى B من A بضاعة بقيمة 100000 ودفع أيضاً 15000 كتأمين عبوات (نقدا).

5/30 استرد A من B العبوات ورد له التأمين

	A	B
5/21	**115000 من حـ/ الصندوق** **100000 إلى حـ/ مبيعات بضاعة** **15000 حـ/ ذمم دائنة متعلقة بالعبوات**	**100000 من حـ/ مشتريات بضاعة** **15000 حـ/ ذمم مدينة متعلقة بالعبوات** **115000 إلى حـ/ الصندوق**
5/30	**15000 من حـ/ ذمم دائنة متعلقة بالعبوات** **15000 إلى حـ / الصندوق**	**15000 من حـ/ الصندوق** **15000 إلى حـ/ ذمم مدينة متعلقة بالعبوات**

تأجير العبوات

قد يتفق المورد مع الزبون على الاحتفاظ بجزء من الرهن بمثابة إيجار يستفيد منه المورد أو قد يقتطع جزء من الرهن في حال كانت بعض العبوات مصابة بعيوب (تلف جزئي) وبالتالي يعتبر المبلغ المقتطع إيراد للمورد وعبء بالنسبة للزبون ويسجل كالتالي:

في دفاتر المورد: إيرادات نشاطات فرعية 717

في دفاتر الزبون: أعباء تأجيرية أخرى 62632

مثال: 8/1 استلم B من A 100 صندوق بالأمانة وسدد نقداً رهن كل صـــندوق 2000 ل.ل، علمـــاً أن سعر الاسترداد 1750.

8/15 رد B إلى A الصناديق واسترد التأمين المتفق عليه.

	A	B
8/1	200000 من حـــ/ الصندوق 200000 إلى حـــ/ ذمم دائنة متعلقة بالعبوات	200000 من حـــ/ ذمم مدينة متعلقة بالعبوات 200000 إلى حـــ/ الصندوق
8/15	200000 من حـــ/ ذمم دائنة متعلقة بالعبوات 175000 إلى حـــ/ الصندوق 25000 حـــ/ إيرادات نشاطات فرعية	175000 من حـــ/ الصندوق 25000 حـــ/ أعباء تأجيرية أخرى 200000 إلى حـــ/ ذمم مدينة متعلقة بالعبوات

احتفاظ الزبون بالعبوات:

إذا قرر الزبون الاحتفاظ بالعبوات فيمكن أن يعتبر نفسه قد اشتراها لأنه قد دفع مبلغ التأمين مسبقاً ، الأمر نفسه بالنسبة للمورد الذي حصل على مبلغ التأمين مسبقًا فسيعتبر نفسه بائعاً لها وبالمتابعة على مثال: نا الســـابق سنفترض أنه في 8/15 قرر B الاحتفاظ بالعبوات وبلّغ A بذلك.

A	B
200000 من حـــ/ ذمم دائنة متعلقة بالعبوات 200000 إلى حـــ/ مبيعات عبوات	200000 من حـــ/ شراء عبوات تسترد 200000 إلى حـــ/ ذمم مدينة متعلقة بالعبوات

تلف العبوات لدى الزبون

في بعض الأحيان تتلف العبوات كلياً لدى الزبون فلا يستطيع الاستفادة منها ولا يتمكن مـــن اســـترجاع التأمين الأمر الذي يستدعي تسجيل هذه الخسارة كعبء خارج الاســـتثمار باســـتخدام الحســـاب 68516 أعبـــاء استثنائية على عمليات إدارية، أما بالنسبة للمورد الذي قد حصل على مبلغ التأمين مسبقًا فسيعتبر نفسه بائعاً لهـــا، وبالتالي إذا اعتبرنا أن العبوات في 8/15 قد تلفت لدى B وبلّغ A بذلك.

A	B
200000 من حـــ/ ذمم دائنة متعلقة بالعبوات 200000 إلى حـــ/ مبيعات عبوات	200000 من حـــ/ أعباء استثنائية على عمليات إدارية 200000 إلى حـــ/ ذمم مدينة متعلقة بالعبوات

تمارين الفصل الثالث

التمرين الأول:

فيما يلي بعض العمليات التي قامت بها مؤسسة بعلبكي التجارية و**المطلوب:** تسجيل القيود المناسبة.

3/1 شراء عبوات لا تسترد بقيمة 120000 نقداً، وشراء 100 صندوق (يمكن استردادها) نقداً بسعر إفرادي 3000 .

3/3 بيع بضاعة لمؤسسة KLJ بقيمة 800000 متضمنة تأمين الصناديق (36000) نقداً.

3/4 شراء بضاعة بالأجل من هاني قيمتها 500000 موضبة ضمن عبوات يبلغ تأمينها 40000 وسعر استردادها 36000.

3/5 استرداد نصف الصناديق من KLJ التي أرادت الاحتفاظ بالنصف الآخر.

3/7 تسديد حساب هاني بشك.

3/10 إعادة العبوات إلى هاني واسترجاع التأمين المتفق عليه.

3/12 تسليم الزبون هيثم 25 صندوق بالأمانة، سعر التأمين 3000 نقداً (سعر الاسترداد 2750).

3/17 أعاد هيثم 20 صندوق وأبلغ المؤسسة تلف الباقي لديه واسترجع مستحقاته نقداً.

التمرين الثاني:

سجل القيود المناسبة في يومية مؤسسة A:

8/1 شراء بضاعة من مؤسسة الصيداوي بموجب الفاتورة التالية:

بضاعة	750000
حسم تجاري	20000
تأمين 11 عبوة	110000
بدل نقل	10000
الصافي المستحق	850000

8/5 بيع بضاعة إلى سعيد والآتي فاتورتها

بضاعة	2500000
رهن 200 عبوة (سعر الاسترداد 800)	200000
سلفة سابقة	500000
الصافي المستحق	2200000

8/12 رد A إلى مؤسسة الصيداوي 6 عبوات بسعر (استرداد 8500) وأبلغها تلف باقي العبوات، وقام بتسديد رصيد حسابه بشك.

8/18 استرجاع العبوات من سعيد وتحصيل المستحق نقداً.

الفصل الرابع

أعباء المستخدمين

إن المؤسسات الملتزمة بتطبيق أحكام القوانين (قانون العمل والضمان الاجتماعي، قانون ضريبة الدخل) تراعي عند تسديدها لأعباء المستخدمين جملة أمور منها قيمة الرواتب والأجور (حسب العقد) وملحقاتها (مكافآت، بدلات، علاوات..)، الحسومات المقتطعة بنسبة 2% على عاتق الموظف لصالح الضمان الاجتماعي– فرع المرض والأمومة، والاشتراكات المتوجبة على المؤسسة والبالغة 21.5 % لصالح الضمان الاجتماعي(7% مرض وأمومة، 6% تعويضات عائلية، 8.5% تعويض نهاية الخدمة)، وبالمقابل يحصل الموظف على تعويض عائلي من الضمان (عند توفر شروط معينة) ولإثبات هذه الأعباء يستحسن إتباع الخطوات التالية:

1) إثبات الرواتب وملحقاتها من واقع الجدول الشهري باستخدام الحساب 631 – رواتب وأجور المستخدمين (مدين) والحساب 421 – مدفوعات متوجبة للمستخدمين (دائن).
2) إثبات الاقتطاعات المختلفة التي تقع على عاتق المستخدمين والتي يمكن أن تسجل باستخدام الحسابات التالية:
   - 4281 المستخدمون – سلفات ودفعات : لإقفال السلفات التي حصل عليها المستخدمون خلال الشهر.
   - 4282 المستخدمون – حجوزات: المبالغ المحجوزة تنفيذاً لأحكام قضائية.
   - 4311 الضمان الاجتماعي– تقديمات برسم الدفع : اشتراك المستخدمون في فرع المرض والأمومة.
   - 4413 الدولة والمؤسسات العامة – ضرائب مقتطعة: ضريبة الدخل على المستخدمين بعد التنزيل.
3) إثبات اشتراكات الضمان على عاتق المؤسسة بجعل الحساب 635 أعباء اجتماعية مديناً والحساب 4311 الضمان الاجتماعي – تقديمات برسم الدفع دائناً.
4) إثبات التعويضات التي يحصل عليها المستخدمون من الضمان بجعل الحساب 438 ذمم مدينة على الضمان الاجتماعي مديناً والحساب 421 – مدفوعات متوجبة للمستخدمين دائناً.
5) إثبات الدفع الفعلي سواءاً نقداً أو بشيكات بعد ترصيد حساب مدفوعات متوجبة للمستخدمين.

مثال: فيما يلي خلاصة جدول الرواتب لأحد المؤسسات في 3/31 (المبالغ بالآلاف)

الرواتب الاساسية	علاوات	بدلات	المجموع	سلفات	حجوزات	اشتراكات ضمان على المؤسسة	تعويضات لصالح المستخدمين	اشتراكات ضمان على المستخدمين	ضريبة الدخل
16000	**1000**	**500**	**17500**	**2000**	**250**	**3450**	**400**	**330**	**140**

وقد تم تسديد المستحق للمستخدمين بشيك في 4/2 .

الحل:

17500		من حـــ/ رواتب وأجور المستخدمين 631	3/31
	17500	إلى حـــ/ مدفوعات متوجبة للمستخدمين 421	
2720		من حـــ/ مدفوعات متوجبة للمستخدمين 421	3/31
	2000	إلى حـــ/ المستخدمون – سلفات ودفعات 4281	
	250	حـــ/ المستخدمون – حجوزات 4282	
	330	حـــ/ الضمان الاجتماعي – تقديمات برسم الدفع 4311	
	140	حـــ/ الدولة والمؤسسات العامة – ضرائب مقتطعة 4413	
		إثبات الإقتطاعات	
3450		من حـــ/ أعباء إجتماعية 635	3/31
	3450	إلى حـــ/ الضمان الاجتماعي– تقديمات برسم الدفع 4311	
		إثبات الإشتراكات على عاتق المؤسسة	
400		من حـــ/ ذمم مدينة على مؤسسات الضمان الاجتماعي 438	3/31
	400	إلى ح/ مدفوعات متوجبة للمستخدمين 421	
		تعويضات المستخدمين	
15180		من حـــ/ مدفوعات متوجبة للمستخدمين 421	4/2
	15180	إلى حـــ/ البنك 512. (17500 – 2720 + 400)	
		تسديد الرصيد المستحق	

تمارين الفصل الربع

التمرين الأول:

المطلوب: تسجيل القيود اللازمة والمتعلقة برواتب شهر كانون الثاني.(المبالغ بالآلاف)

الرواتب الأساسية 21000 / ملحقات الأجور والرواتب 3000 / ضريبة دخل على الرواتب 300 / اشتراكات على عاتق المستخدمين 440 / حجوزات مرتبطة بأحكام قضائية 750 / سلفات للمستخدمين 1500 / تعويضات عائلية 600 / اشتراكات على عاتق المؤسسة 4500 / الرصيد سدد نقداً.

التمرين الثاني:

بلغت رواتب وأجور المستخدمين عن شهر نيسان من العام 2006: 18200000 /وتم استقطاع العناصر التالية:

- حصة المستخدمين في الضمان الاجتماعي 364000
- ضرائب ورسوم 420000
- حصة المؤسسة في الضمان الاجتماعي 3900000

فإذا علمت أن المبالغ المتوجبة للموظفين سددت نقداً أما باقي الالتزامات فقد سددت بشيك .

المطلوب: تسجيل القيود اللازمة.

التمرين الثالث:

إليك العمليات التالية: والمتعلقة بالرواتب والأجور لدى إحدى المؤسسات (المبالغ بالآلاف).

في 2006/3/18 قام أمين الصندوق بصرف سلفات بقيمة 1000 لبعض المستخدمين بموجب شيكات.

في 3/31 /2006 ظهرت خلاصة جدول الرواتب والأجور على الشكل التالي:

الرواتب الاساسية	علاوات	بدلات	المجموع	سلفات	حجوزات الأحكام القضائية	اشتراكات ضمان على المؤسسة	تعويضات لصالح المستخدمين	اشتراكات ضمان على المستخدمين	ضريبة دخل
33000	**1200**	**1800**	**36000**	**4000**	**650**	**7450**	**3200**	**600**	**540**

في 4/1 /2006 سددت نصف المستحقات للمستخدمين نقداً والنصف الآخر بشيكات.

في 2006/4/2 سددت الحجوزات.

في 2006/4/3 تم تسديد مستحقات الضمان.

في 4/10 تم تسديد مستحقات مصلحة الضرائب.

المطلوب: تسجيل القيود اللازمة.

الفصل الخامس

الأصول الثابتة المادية

تنقسم الأصول الثابتة المادية إلـى: الأراضـي 221، الأبنيـة 223 ، التجهيـزات الفنيـة والآلات الصناعية 224 ، آليات النقل 225، أصول ثابتة مادية أخرى 226، أصول ثابتة قيد الصنع 227. ويتم تقييمها بتكلفة الحصول عليها (ثمن الشراء + مصاريف الشراء الإضافية كالسمسرة والرسوم الجمركية ومصاريف النقـل ورسوم التسجيل...). عموماً تسجل الأصول عند اقتنائها بجعلها مدينة، إلا أن أي مبلغ يدفع قبل اسـتلام الأصـل يسجل باستخدام حساب سلفات ودفعات على حساب شراء أصول ثابتة مادية 228، كمـا يـتم اسـتخدام حسـاب موردو الأصول الثابتة 403 لإثبات عمليات شراء الأصول بالأجل ونبين فيما يلي مختلـف عمليـات التسـجيل المحاسبي المتعلقة ببعض منها.

أولاً – الأراضي

يدخل في تكلفة شراء الأراضي ثمن الشراء، رسوم التسجيل في الدوائر الحكومية والنفقات المرتبطـة بتحرير عقد الشراء...**مثال:** تعاقدت إحدى المنشآت على شراء قطعـة أرض ثمنهـا 500 مليـون ل.ل. وتمـت العملية كالآتي:

3/11 – تسديد 75 مليون ل.ل بشك لصاحب الأرض كسلفة مقدمة

75 من حـ/ سلفات ودفعات على حساب شراء أصول ثابتة مادية 228

75 إلى حـ/ البنك 512

4/12 – تسديد 15 مليون ل.ل نقداً رسوم تسجيل الأرض ومبلغ 2 مليون بشك بدل أتعاب تحرير العقد.

15 من حـ/ رسوم تسجيل 644

2 من حـ/ بدلات أتعاب

15 إلى حـ/ الصندوق 53

2 إلى حـ/ البنك 512

4/13 – انتقال ملكية الأرض للمؤسسة وتسديد باقي ثمنها 425 مليون ل. بحوالة مصرفية

517 من حـ/ الأراضي الفراغ 2211

75 إلى حـ/ سلفات ودفعات على شراء أصول ثابتة 228

15 إلى حـ/ رسوم تسجيل 644

2 إلى حـ/ بدلات أتعاب

425 إلى حـ/ البنك 512

تجدر الإشارة إلى أن عمليات استصلاح الأرض كبناء سور، إجراء بعض الحفريات... لا تعتبر أعباء وإنما تسجل ضمن حساب استصلاح وتنظيم الأراضي 2214، هذا وقد ميّز التصميم بين الأراضي الفراغ والأراضي المبنية وسنتعرض لها لاحقاً.

ثانياً - الأبنية

ويقصد بها المحلات والمخازن والشقق والمكاتب... التي يمكن استخدامها لممارسة أنشطة المؤسسة المختلفة ويمكن اقتناء الأبنية عن طريق شرائها، أو تشييدها أو التعاقد مع إحدى مؤسسات المقاولات على تشييدها لصالح المؤسسة.

1) الشراء: إن إثبات شراء الأبنية محاسبياً لا يختلف عن ما ذكرناه في حالة اقتناء الأراضي.

2) التشييد: إذا قررت المؤسسة تشييد مبنى بوسائلها (أو حتى تصنيع أصل معين) فإنها تقسم عملية التشييد إلى مراحل وكلما أنجزت مرحلة يتم تسجيلها بجعل حساب أصول ثابتة مادية قيد الصنع 227 مديناً والحساب 732 منتجات لها طابع أصول ثابتة مادية دائناً (بتكلفة الجزء المشيّد) وبعد اكتمال عملية التشييد يقفل الحساب 227 ويسجل حساب الأبنية 2231 مديناً بالطبع.

مثال: اليك المعطيات المحاسبية المتعلقة بتشييد المبنى الذي تقوم به المؤسسة لتوسيع نشاطها.

2/5 شراء مواد بناء 100000 $	**100000 من حـ/ شراء مواد أولية 6111** **100000 إلى حـ/ البنك 512**
2/15 تسديد 1000 $ بدل أتعاب المهندسين	**1000 من حـ/ بدلات أتعاب 62653** **1000 إلى حـ/ البنك 512**
3/3 تسديد اجور عمال 4000 $	**4000 من حـ/ الأجور 6312** **4000 إلى حـ/ البنك 512**
3/15 انتهاء المرحلة الأولى من البناء	**105000 من حـ/ أصول ثابتة مادية قيد الصنع 227** **105000 إلى حـ/منتجات لها طابع أصول ثابتة مادية 732**

وهكذا مع انتهاء كل مرحلة تتكرر نفس المعالجة، مع العلم أن حساب منتجات لها طابع الأصول الثابتة يلغي أثر حسابات الأعباء عند احتساب النتيجة.

النتيجة

100000	**شراء مواد أولية**	**105000**	**منتجات لها طابع أصول ثابتة مادية**
1000	**بدلات أتعاب**		
4000	**أجور**		

3) التعاقد مع مؤسسة مقاولات لتشييد المبنى

غالباً ما تتفق المنشآت مع إحدى مؤسسات المقاولات على تشييد مبنى على أن تـدفع المنشـأة تكـاليف البناء وفقاً لمستخلصات مصرفية تقدم عند انتهاء كل مرحلة من مراحل البناء.

محاسبياً إن دفع أي مبلغ قبل البدء بعملية التشييد يعتبر سلفة ويسجل باستخدام الحسـاب 228 سـلفات ودفعات على حساب شراء أصول ثابتة مادية، وعند بدء عملية البناء وإنجاز المراحـل المتتابعـة يمكـن استخدام الحساب 2273 أصول ثابتة مادية قيد الصنع–أبنية، والجدير بالذكر أنه إذا كانت الأرض التـي سيقام عليها المبنى مسجلة ضمن حساب الأراضي الفراغ 2211 فإنه ينبغي إقفالـه واسـتخدام الحسـاب 2212 الأراضي المبنية.

مثال: قررت مؤسسة A تشييد مبنى على أرض مملوكة لها كلفتها 750 مليون ل.ل وتم الاتفـاق مـع مؤسسة BSD للإعمار على تشييد المبنى مقابل مبلغ 6000 مليون ل.ل (6 مليار) وتنص شروط الاتفاق على الآتي:

1– تسديد 1000 مليون (1 مليار) كدفعة مسبقة في 2005/1/5.

2– يسدد باقي قيمة العقد على أساس مستخلصات وفق الشروط التالية:

أ – المستخلص الأول عند الانتهاء من 50 % من الأعمال (في 2005/6/1) ويسدد بعد خصم نصف قيمة الدفعة المسبقة المقدمة في 1/5.

ب – المستخلص الثاني يتم تقديمه عند الانتهاء من 75 % من الأعمـال (فـي 2005/9/1) علـى أن يخصم باقي قيمة الدفعة المسبقة المقدمة في 1/5.

ج – المستخلص الأخير يتم تقديمه عند الانتهاء من كامل الأعمال (في 2005/12/1) وذلك بعد خصم 10 % من قيمة العقد كتأمين لسلامة المبنى حيث تقبل المؤسسة A كمبيالة بذلك.

فإذا علمت أن المهندسين قرروا في 12/15 صلاحية المبنى للاستخدام وقد تم سداد نفقات التسجيل البالغة 40 مليون نقداً في 12/20/ سجل القيود اللازمة.

مـؤسسـة A (المبالغ بالملايين)

1000	**من حـ/ سلفات ودفعات على حساب أصول ثابتة مادية 228** **1000 إلى حـ/ البنك 512**	**1/5**
750	**من حـ/ أراضي مبنية** **750 إلى حـ/ أراضي فراغ**	**1/5**
3000	**من حـ/ أصول مادية ثابتة قيد الصنع – أبنية 2273 (6000 × 50%)** **500 إلى حـ/ سلفات ودفعات على حساب أصول ثابتة مادية 228** **2500 حـ/ البنك 512**	**6/1**

1500	من حـــ/ أصول مادية ثابتة قيد الصنع – أبنية 2273 (6000 × 75% –3000) 500 إلى حـــ/ سلفات ودفعات على حساب أصول ثابتة مادية 228 1000 حـــ/ البنك 512	9/1
1500	من حـــ/ أصول مادية ثابتة قيد الصنع – أبنية 2273 900 إلى حـــ/ البنك 512 600 حـــ/ أوراق دفع– موردو أصول ثابتة 4035 (6000 × 10 %)	12/1
6000	من حـــ/ الأبنية 2231 6000 إلى حـــ/أصول ثابتة مادية قيد الصنع – أبنية 2273	12/15
40	من حـــ/ الأبنية 2231 40 إلى حـــ/ الصندوق 531	12/20

ثالثاً – عناصر الأصول الثابتة المادية (تجهيزات فنية، آليات نقل...)

تسجل في المحاسبة بتكلفة الحصول عليها والتي تتكون من: ثمن الشراء بعد استبعاد الحسومات التجارية + النفقات المرتبطة بالشراء (نقل، تركيب، عمولة، تسجيل...) على أن يتم استخدام حساب موردو الأصول الثابتة 403 عند شرائها بالأجل.

مثال: في 7/7 دفعت مؤسسة A مبلغ 3000000 ل. ل بشك عن طلبية لشراء مخرطة من مؤسسة ألفا.

7/20 استلمت مؤسسة A المخرطة مرفقة بالفاتورة التالية:

مخرطة LSTR 12-D	**12000000**	**ل. ل**
مكبس FAZA -25A	**1000000**	**ل. ل**
حسم تجاري 5% (13000000 × 5%)	**(650000)**	**ل. ل**
الصافي بعد الحسم التجاري	**12350000**	**ل. ل**
نقل	**150000**	**ل. ل**
تركيب	**100000**	**ل. ل**
سلفة مقدماً	**(3000000)**	**ل. ل**
الصافي المستحق على A	**9600000**	

7/31 تسديد المتوجب لمؤسسة ألفا بشك بعد الحصول على حسم مالي 5%.

القيود في يومية A

3000000 من حـــ/ سلفات ودفعات على حساب أصول ثابتة مادية 228 **3000000 إلى حـــ/ البنك 512**	**7/7**
12600000 من حـــ/ المعدات الصناعية 2243 (12350+ 150+100) **3000000 إلى حـــ/ سلفات ودفعات على حساب أصول ثابتة مادية 228** **9600000 حـــ/ موردو الأصول الثابتة – فواتير 4031**	**7/20**
9600000 من حـــ/ موردو الأصول الثابتة – فواتير 4031 **480000 إلى حـــ/ حسم مالي مكتسب 7733** **9120000 حـــ/ البنك 512**	**7/31**

رابعاً – الاستهلاك

يسجل الهبوط التدريجي في قيمة الأصول الثابتة (الاستهلاك) بالطريقة غير المباشرة حيث يستخدم الحساب 651 مخصصات استهلاكات للاستثمار ويجعل مديناً ويستخدم الحساب 282 استهلاك... ويجعل دائناً، بغض النظر عن طريقة احتساب قسط الاستهلاك وسنتبع في الأمثلة طريقة القسط الثابت.

مثال: سيارة نقل مشتراة ومستخدمة منذ 2005/7/2 بقيمة 7600000 وتكلفة تسجيلها 400000 قدّر عمرها الإنتاجي بأربع سنوات، يسجل قسط الاستهلاك المتعلق بها في 2005/12/31:

1000000 من حـــ/ مخصصات استهلاكات للاستثمار

1000000 إلى حـــ/ استهلاك آليات النقل

(12 ÷ 6 × % 25 × 8000000)

وبالتالي تظهر الآليات في الميزانية بتاريخ 05/12/31 كالتالي

الأصول	غير صافي	استهلاكات ومؤونات	صافي (قيمة دفترية)
آليات نقل	8000000	1000000	7000000

خامساً– التدني المؤقت والنهائي

بعد احتساب الاستهلاك، يتم مقارنة القيمة الدفترية للأصل الثابت بقيمته الحالية في السوق حيث نصادف ثلاث حالات:

1 – القيمة الحالية مساوية للقيمة الدفترية: لا داعي لأي إجراء محاسبي.

2 – القيمة الحالية أعلى من القيمة الدفترية: لا داعي لأي إجراء محاسبي.

3 – القيمة الحالية أدنى من القيمة الدفترية: يتم تسجيل قيمة هذا التدني بعد تصنيفه وتحديـد طبيعتـه لجهة كونه تدنياً مؤقتاً أو تدنياً بصفة نهائية، ففي الحالة الأولى يتم تكوين مؤونة وفي الحالة الثانية يـتم تكوين استهلاك استثنائي.

أ – التدني المؤقت: يعالج بتكوين مؤونة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية وتسجل محاسبياً بجعل الحساب 655 مخصصات مؤونات للاستثمار مديناً وحساب مؤونة هبوط أسعار الأصول الثابتة 292 دائناً، وبالمتابعة على المثال: السابق سنفترض أن القيمة الحالية للسـيارة فـي 05/12/31 بلغـت 6850000، وقيمتها الدفترية كما هو ملاحظ في الميزانية 7000000، وقد اعتبر التدني مؤقتاً:

150000 من حـــ/ مخصصات مؤونات للاستثمار

150000 إلى حـــ/ مؤونة هبوط أسعار الأصول الثابتة

(6850000 – 7000000)

وبالتالي تظهر الآليات في الميزانية بتاريخ 05/12/31 كالتالي:

الأصول	غير صافي	استهلاكات ومؤونات	صافي (قيمة دفترية)
آليات نقل	**8000000**	**1150000**	**6850000**

هذا ويمكن التصرف بهذه المؤونة في الدورات القادمة بزيادتها أو تخفيضها، فالزيادة (الاستكمال) تعني تكوين مؤونة إضافية وتسجل باستخدام نفس القيد السابق، أما التخفيض (الاسترداد) فيعني إلغاء المؤونة السابقة أو جزء منها وتسجل في الدفاتر بجعل حساب مؤونة هبوط أسعار الأصول الثابتة مديناً وحساب استردادات من المؤونات للاستثمار دائناً، وسنعالج المسألة وفقاً للافتراضين التاليين:

1) القيمة الحالية للسيارة في 2006/12/31 بلغت 4750000 واعتبر التدني مؤقت.

2)القيمة الحالية للسيارة في 2006/12/31 بلغت 4900000 واعتبر التدني مؤقت.

يتم احتساب وتسجيل مخصص استهلاك السيارة عن العام 2006 : 8000000 × 25 % = 2000000

فيصبح مجمع الاستهلاك في 2006/12/31: 3000000 (1000000 + 2000000)

وفقاً للافتراض الأول:

القيمة الدفترية للسيارة: 8000000 – 300000	**5000000**
القيمة الحالية	**4750000**
التدني المؤقت	**250000**
الرصيد السابق للمؤونة	**150000**
ينبغي زيادة المؤونة (استكمالها)	**100000**

100000 من حـــ/ مخصصات مؤونات للاستثمار

100000 إلى حـــ/ مؤونة هبوط أسعار الأصول الثابتة

وفقاً للافتراض الثاني:

القيمة الدفترية للسيارة	**5000000**
القيمة الحالية	**4900000**
التدني المؤقت	**100000**
الرصيد السابق للمؤونة	**150000**
ينبغي تخفيض المؤونة (استرداد)	**50000**

50000 من حـــ/ مؤونة هبوط أسعار الأصول الثابتة

50000 إلى حـــ/ استردادات من المؤونات للاستثمار

ب – التدني النهائي: في حال اعتبر التدني نهائي يتم تسجيل استهلاك استثنائي (خارج الاستثمار) بجعل الحساب 659 مخصصات استهلاكات ومؤونات خارج الإستثمار مديناً والحساب 28 استهلاك الأصل دائناً. ففي حال بلغت القيمة الدفترية للأثاث 2500000 وقيمته الحالية 2000000 واعتبر التدني نهائياً. يتم تسجيل استهلاك استثنائي بالفرق:

500000 من حـــ/ مخصصات استهلاكات ومؤونات خارج الاستثمار

500000 إلى حـــ/ استهلاك أثاث.

سادساً – بيع الأصول الثابتة المادية

تسجل المؤسسة عملية التفرغ بالبيع عن أحد أصولها الثابتة المادية بإقفال حساب الأصل والاستهلاك المرتبط به وجعل الحساب 681 قيمة دفترية للأصول الثابتة المتفرغ عنها مديناً بالفرق، ثم يتم استخدام الحساب 781 إيرادات التفرغ عن الأصول الثابتة ويجعل دائناً بسعر البيع. مثال:

في 2007/9/1 باعت المؤسسة أثاثاً بمبلغ 1200000 بالأجل علماً أنها كانت قد اشترت هذا الأثاث بقيمة 3600000 في 2003/1/1 ويستهلك بمعدل 15 % سنوياً.

الحل: بما أن الأثاث استخدم ثمانية أشهر في العام 2007 فيجب تسجيل الاستهلاك عن هذه الفترة

12÷ 8 × % 15 × 3600000

360000 من حـــ/ مخصصات استهلاكات للاستثمار

360000 إلى حـــ/ استهلاك أثاث

إقفال حساب الأثاث والاستهلاك المرتبط به:

2430000 من حـــ/ استهلاك أثاث 3600000×15%×54÷ 12(من تاريخ الشراء لتاريخ البيع)

1170000 من حـــ/ قيمة دفترية للأصول الثابتة المتفرغ عنها (3600000 – 2430000)

3600000 إلى حـــ/ الأثاث

إثبات سعر البيع

1200000 من حـــ/ مدينون مختلفون خارج الاستثمار

1200000 إلى حـــ/ إيرادات التفرغ عن الأصول الثابتة

ولمعرفة نتيجة التفرغ، يتم مقارنة القيمة الدفترية بإيرادات التفرغ فإذا كانت هذه الأخيرة أكبر تكون نتيجة التفرغ ربحاً (في مثال: نا نتيجة التفرغ ربح 30000)، أما في حالة العكس تكون النتيجة خسارة.

سابعاً – إستبدال الأصول الثابتة المادية

تسجل المؤسسة عملية التفرغ بالاستبدال عن أحد أصولها الثابتة المادية بإقفال حساب الأصل المستبدل والاستهلاك المرتبط به وجعل الحساب 681 قيمة دفترية للأصول الثابتة المتفرغ عنها مديناً بالفرق، ثم يتم إثبات الأصل البديل بجعله مديناً وجعل حساب إيرادات التفرغ عن الأصول الثابتة دائناً بالقيمة التي قدّر فيها الأصل المستبدل، والفرق يسجل دائناً باستخدام أحد حسابات النقدية أو الذمم حسب طبيعة العملية. مثال:

في 2007/4/1 إستبدلت المؤسسة كومبيوتر Mercury (اشترته في 2005/10/1 بمبلغ 900000) بكومبيوتر Escort ثمنه 1500000 وقدر الجهاز القديم بقيمة 200000 وسددت المؤسسة الفرق (50 % نقداً والباقي بالأجل) علماً أن معدل الاستهلاك 25 %.

الحل: بما أن الكومبيوتر Mercury استخدم ثلاثة أشهر في العام 2007 فيجب تسجيل الاستهلاك عن هذه الفترة 900000 × 25 % × 3 ÷12

56250 من حـــ/ مخصصات استهلاكات للاستثمار

56250 إلى حـــ/ استهلاك أدوات مكتبية ومعلوماتية

إقفال حساب الكومبيوتر والاستهلاك المرتبط به:

337500 من حـــ/ استهلاك أدوات مكتبية ومعلوماتية $900000 \times 25\ \% \times 18 \div 12$

562500 من حـــ/ قيمة دفترية للأصول الثابتة المتفرغ عنها

900000 إلى حـــ/ أدوات مكتبية ومعلوماتية

إثبات شراء الكومبيوتر الجديد

1500000 من حـــ/ أدوات مكتبية ومعلوماتية

200000 إلى حـــ/ إيرادات التفرغ عن الأصول الثابتة

650000 إلى حـــ/ الصندوق

650000 إلى حـــ/ موردو الأصول الثابتة

خسارة التفرغ: 362500.

تمارين الفصل الخامس

التمرين الأول

سجّل ما يلزم من قيود وفقاً للمعطيات أدناه:

فاتورة شراء حاسوب في 05/1/3

جهاز – ESCORT	700000
برنامج محاسبة	500000
طابعة – HP	200000
تدريب على استخدام الحاسوب	50000
الصافي بالأجل	1450000

في 12/31/ 05 جرى استهلاك هذه الأصول بمعدل 25 %.

التمرين الثاني

إليك ميزان مراجعة قبل الجرد 2006/12/31

أبنية	25000000	
استهلاك أبنية		5000000
آليات نقل	10000000	
استهلاك آليات نقل		9000000
أثاث	1200000	

المعطيات: تستهلك الأبنية بمعدل 5 %، وآليات النقل بمعدل 20 %، أما الأثاث فيستهلك بمعدل 10 % وقد تم شراؤه في 2006/9/1.

المطلوب: إعداد قيود الجرد في 2006/12/31 وبيان أثرها على ميزانية 2006

التمرين الثالث

قامت شركة HKL بتصنيع آلة لاستخدامها في خطوط الإنتاج لديها وقد تكبدت أعباء مباشرة 90000000 منها 60 % مواد أولية والباقي أجور يد عاملة، كما تكبدت 30000000 كأعباء غير مباشرة وانتهت من تصنيع الآلة في 2004/12/28 وشرعت باستخدامها منذ 2005/2/1. وفيما يلي جدول يوضح القيمة الحالية لهذه الآلة

القيمة الحالية في 2005/12/31	**110000000**
القيمة الحالية في 2006/12/31	**99000000**
القيمة الحالية في 2007/12/31	**94000000**

المطلوب: القيود بتاريخ: 2004/12/28 – 2005/12/31 – 2006/12/31 – 2007/12/31 مع العلم أن معدل الاستهلاك 10 % (في حال وجود تدني يعتبر نهائي).

التمرين الرابع

بتاريخ 2006/12/31 ظهرت الميزانية العمومية لشركة Wed ما يلي:

آليات نقل	**37500000**	**18750000**	**18750000**

بلغ القسط السنوي لهذه الآليات 9375000، احتسب معدل الاستهلاك وتاريخ شراء هذه الآليات.

التمرين الخامس

من واقع ميزان مراجعة قبل الجرد في 2003/12/31، بلغ رصيد حساب المعدات الصناعية 90000000 وحساب الاستهلاك المرتبط به 85500000، علماً أن هذه المعدات مشتراة في 98/7/1 وهي تقسم إلى: معدات (س) بقيمة 25000000 ومعدات (ص) بقيمة ؟

في 2003/9/1 تم التفرغ بمبلغ 5000000 عن المعدات س وأجرى المحاسب القيد التالي:

5000000 من حـــ/ البنك

5000000 إلى حـــ/ معدات صناعية

المطلوب: – تحديد قيمة المعدات ص، وتحديد معدل استهلاك المعدات

- إعداد القيود اللازمة لإثبات التفرغ عن الآلة (س)
- إعداد قيد الاستهلاك في 2003/12/31.

التمرين السادس

الحسابات التالية: مستخرجة من ميزان المراجعة قبل الجرد بتاريخ 2000/12/31

مصاريف تأسيس	**45000**		**المعطيات:**
استهلاك المصاريف		**30000**	**– تستهلك مصاريف التأسيس لمدة 3 سنوات**
أدوات مكتبية	**94000**		**– تستهلك الأدوات لمدة 5 سنوات**
استهلاك الأدوات		**32900**	**– آليات النقل تتضمن: شاحنة مستهلكة بالكامل**
آليات نقل	**2950000**		**وسيارة مشتراة في 2000/5/1 تستهلك لمدة 4**
استهلاك الآليات		**2050000**	**سنوات**

المطلوب: تحديد قيمة السيارة، تحديد تاريخ شراء الأدوات، إعداد قيود الاستهلاك في 2000/12/31.

التمرين السابع

في 2005/10/15 أجرت المؤسسة طلبية شراء ثلاثة أجهزة كومبيوتر COMPAQ، وسددت شك كسلفة بقيمة 450000 ل.ل.

في 2005/11/1 تسلمت المؤسسة الأجهزة وقد بلغ سعر الجهاز الواحد 1500000 وبدأت باستخدامها وقد بلغ إجمالي تركيب هذه الأجهزة 500000 إضافة إلى شراء لوازم إضافية لهذه الأجهزة (أقراص، حبر...) بقيمة 100000 وسدد الصافي بشيك.

بتاريخ 2007/4/30 استبدلت المؤسسة أحد هذه الأجهزة بآخر من نوع INTEL تكلفته 2400000 ودفعت فرقاً نقدياً قدره 1500000. فإذا علمت أن المؤسسة تستهلك هذه الأجهزة لمدة 4 سنوات، **المطلوب:**

1) تسجيل شراء الأجهزة
2) تسجيل قيد الاستهلاك في 2005/12/31
3) تسجيل قيد الاستبدال
4) تسجيل قيد الاستهلاك في 2007/12/31.

التمرين الثامن

آلة مشتراة بمبلغ 100000 $ في 2001/1/2 وتستهلك خلال 10 سنوات بطريقة القسط الثابت وقد بلغت قيمتها الحالية في:

2001/12/31	**89000**
2002/12/31	**77500**
2003/12/31	**69500**

وقد اعتبر التدني في جميع السنوات مؤقتاً.

المطلوب: تسجيل قيود الجرد في نهاية كل من الدورات المذكورة.

التمرين التاسع

تعاقدت المؤسسة الوطنية مع إحدى مؤسسات المقاولات على تشييد مبنى مقابل 2006 مليون ليرة على قطعة أرض مملوكة لها مسجلة في الدفاتر بقيمة 100 مليون ل.ل، وتنص شروط العقد على دفع 25 % من قيمة العقد في 2006/2/1 وسداد الباقي على أساس مستخلصات كالآتي::

2006/6/1 تم استلام المستخلص الأول البالغ قيمته 750 مليون حيث اقتطع 50 % من قيمة السلفة المدفوعة في 2006./2/1

2006/9/1 تم استلام المستخلص الثاني البالغ قيمته 750 مليون حيث اقتطع باقي رصيد السلفة.

2006/12/15 تم استلام المستخلص الأخير البالغ 500 مليون ل. سدد منه 400 مليون والباقي بموجب كمبيالة

2006/12/30 قرر المهندسون صلاحية المبنى للاستعمال وجرى تسديد نفقات التسجيل في الدوائر الرسمية 15 مليون سددت نقداً. **المطلوب:** تسجيل القيود اللازمة للعمليات.

الفصل السادس

الأصول الثابتة غير المادية

وهي تنقسم إلى عدة عناصر:

211 – مؤسسة تجارية (خلو شهرة...): يستخدم هذا الحساب في حالات منها تسديد مبلغ يدفعه المستأجر لمالك العقار كخلو واستخدام هذا الحساب شائع في دفاتر الشركات خاصة أثناء الاندماج.

212 – مصاريف تأسيس: هي المبالغ المدفوعة من أجل إنشاء المؤسسة كمصاريف التسجيل لدى الدوائر الرسمية ونحوها، وهي أعباء بطبيعتها إلا إنها تعد من الأصول الثابتة بهدف استهلاكها على 5 سنوات كحد أقصى.

213 – مصاريف البحوث والتطوير: تعالج هذه المصاريف بادئ الأمر كأعباء ثم تسجل ضمن الأصول إذا توافر فيها الشرطين التاليين:

– أن يكون المشروع المعني محدداً بشكل واضح، وتكاليفه مسجلة بشكل منفصل عن غيرها حتى يمكن توزيعها على عدة فترات زمنية.

– أن تتوفر للمشروع إمكانيات جدية بالنجاح على الصعيد الفني والربحية التجارية.

214 – براءات الاختراع، الإجازات، العلامات والقيم المماثلة: هي الامتياز الممنوح للمخترع والذي يحميه من المنافسة لمدة 15 سنة.

من الطبيعي أن إثبات هذه الأصول محاسبياً يكون مديناً إلا انه ونظراً لارتباط مصاريف البحوث والتطوير ببراءات الاختراع فإن العملية تتطلب شيئاً من التوضيح، فالمؤسسات الساعية إلى تطوير منتجاتها تنفق الكثير من المبالغ المتعلقة بأجور الباحثين ومستلزماتهم الخاصة بالبحث، وقد تصل هذه البحوث إلى نتائج إيجابية كما أنها قد تصل إلى نتائج سلبية. وبناءً عليه فإن كانت النفقات المدفوعة من أجل البحوث والتطوير تنطبق عليها الشروط المذكورة سابقاً (محددة، منفصلة، تتوفر فيها إمكانيات النجاح) فتسجل في الدفاتر بجعل حساب مصاريف البحوث والتطوير(213) مديناً وحساب منتجات لها طابع الأصول الثابتة(73) دائناً. على أن يتم استهلاك هذه المصاريف لمدة 5 سنوات كحد أقصى بجعل حـ/ مخصصات استهلاكات الاستثمار (651) مديناً وحـ/ استهلاك مصاريف البحوث والتطوير (2812) دائناً، وعند نجاح المشروع بالفعل وحصول المؤسسة على براءة اختراع، يتم إثبات البراءة بالجزء غير المستهلك من مصاريف البحوث والتطوير أي بالقيمة الدفترية لها فيقفل حساب البحوث والتطوير وحساب الاستهلاك المرتبط به، أما في حال فشل المشروع فيتعين اعتبار القيمة الدفترية لمصاريف البحوث والتطوير استهلاكاً استثنائياً (خارج الاستثمار). مثال:

في 2005/12/31 بلغت قيمة نفقات البحوث والتطوير 150 مليون ل.ل. وتتوفر فيها شروط التصميم المحاسبي وفي 2006/12/31 تم الحصول على براءة الاختراع.

2005/12/31

150 من حـــ/ مصاريف بحوث وتطوير213

150 إلى حـــ/ منتجات لها طابع الأصول الثابتة 73

2006/12/31

يتم احتساب مخصص استهلاك مصاريف البحوث (عن 5 سنوات مثلا) وتسجل في المحاسبة:

30 من حـــ/ مخصصات استهلاكات استثمار 651

30 إلى حـــ/ استهلاك مصاريف بحوث وتطوير 2812

وبما أن المؤسسة حصلت على البراءة فتسجل كالآتي::

120 من حـــ/ براءة اختراع 214

30 حـــ/ استهلاك مصاريف بحوث وتطوير 2812

150 إلى حـــ/ مصاريف بحوث وتطوير 213

وبافتراض أنه في 2006/12/31 ثبت فشل المشروع:

120 من حـــ/ مخصصات استهلاكات ومؤونات خارج الاستثمار 689

120 إلى حـــ/ استهلاك مصاريف بحوث وتطوير 2812

(استهلاك استثنائي)

150 من حـــ/ استهلاك مصاريف بحوث وتطوير 2812

150 إلى حـــ/ مصاريف بحوث وتطوير 213

– في حال أرادت المنشأة شراء براءة الاختراع من الغير عن طريق تسديد مبلغ كسلفة (عربـــون) فيستخدم حساب سلفات ودفعات كحساب وسيط يقفل عند اثبات البراءة مثال:

2005/2/1 تسديد مبلغ 15 مليون ل.ل. كدفعة مقدمة لمالك الاختراع نقداً.

15 من حـــ / سلفات ودفعات على حساب تقديم أصول ثابتة غير مادية 2198

15 إلى ح/ الصندوق 53

2005/9/1 تمت إجراءات نقل ملكية الاختراع للمؤسسة التي سددت باقي الـــثمن بشـــك قيمتـــه 35 مليون ل.ل.

50 من حـــ/ براءة الاختراع 214

15 إلى حـــ / سلفات ودفعات على حساب تقديم أصول ثابتة غير مادية 2198

35 إلى حـــ / البنك 512

تمارين الفصل السادس

التمرين الأول

رصيد حساب مصاريف والبحوث والتطوير بلغ 6750000 في نهاية الدورة المالية 2003 أما رصيد استهلاك مصاريف البحوث والتطوير بلغ 1350000 وقد ثبت فشل المشروع.

المطلوب: إثبات القيود اللازمة علماً أن معدل الاستهلاك 20 %

التمرين الثاني

في سبيل تطوير منتجاتها بلغت المصاريف المدفوعة 14000000 وذلك في 2005/6/30 وتتوفر فيها شروط القرار التطبيقي 111 وقررت الشركة استهلاكها لمدة 4 سنوات (معدل 25 %)

في 2006/12/31 تم الحصول على براءة الاختراع.

المطلوب: إجراء القيود اللازمة في: 05/6/30 - 05/12/31 - 06/12/31

التمرين الثالث

بلغ رصيد حساب مصاريف التأسيس 7500000 وحساب الاستهلاك المرتبط به 6000000 وتستهلك هذه المصاريف بمعدل 20 % سنوياً فإذا علمت أن هذه المعطيات مستخرجة من ميزان مراجعة قبل الجرد بتاريخ 2007/12/31

المطلوب: تحديد تاريخ تأسيس المؤسسة وإجراء القيد اللازم في 2007/12/31 وبيان أثره على الميزانية في ذلك التاريخ.

الفصل السابع

الصكوك المالية (الأسهم وسندات الدين)

ميّز التصميم المحاسبي بين ثلاثة أنواع من الصكوك المالية هي: سندات المشاركة251، سندات أخرى مجمدة 253، سندات توظيف 50 .

سندات مشاركة: تسجل الأسهم المشتراة ضمن حساب سندات المشاركة إذا كانت تمثل 10% فما فوق من أسهم الشركة المصدرة (الأمر الذي يمنح المؤسسة المالكة لهذه الأسهم إمكانية السيطرة على الشركة المصدرة)، وبالتالي فهي تعتبر أصولاً ثابتة مالية.

سندات مجمدة: هي الصكوك التي تشتريها المؤسسة بقصد الاحتفاظ بها (تمثل استثمارات طويلة الأجل) وبالتالي فهي أيضاً تعتبر أصولاً ثابتة مالية.

سندات توظيف: هي الصكوك التي تشتريها المؤسسة بقصد إعادة بيعها عند تحسن أسعارها وتحقيق أرباح في المدى القصير، وهي تعتبر أصولاً متداولة.

وسوف نعالج فيما يلي: الاقتناء، الإيرادات، التفرغ و الجرد.

أولاً – الاقتناء:

يتم تسجيل الصكوك في الدفاتر بسعر الشراء أما عمولة السمسار (الوسيط) فتسجل ضمن حساب خدمات مالية كأعباء. وفي حال تم تحرير الصكوك على دفعات (شراء بالتقسيط) يستخدم الحساب 463 أقساط برسم الدفع على أصول ثابتة مالية (4631 يخص سندات مشاركة، 4632 يخص سندات مجمدة)، 4653 أقساط برسم الدفع على سندات توظيف.

مثال: شراء 12000 سهم إصدار شركة FGS (رأسمالها مكون من 100000 سهم) سعر السهم 2000 ل ل، محررة بواقع النصف.

شراء 200 سهم إصدار شركة DER تمثل استثمار طويلة الأجل، سعر السهم 5000

شراء 600 سهم إصدار شركة الراعي التجارية بهدف تحقيق أرباح سريعة، سعر السهم 10000 العمولة المصرفية بلغت 500000 .

24000000 من حــ/ سندات مشاركة 251 (12000×2000)

1000000 حــ/ سندات أخرى مجمدة 253

6000000 حــ/ سندات توظيف – أسهم 501

500000 حــ/ خدمات مالية 62692

12000000 إلى حــ/ أقساط برسم الدفع على سندات مشاركة 4631

(12000×2000×1/2)

19500000 حــ/ البنك 512.

ثانياً – الإيرادات

تؤمن الصكوك المالية مداخيل للمؤسسة على شكل إيرادات مالية تسجل دائنة ضمن الحسابات التالية:

7711 عائدات سندات مشاركة، 7723 عائدات سندات مجمدة، 7721 عائدات سندات توظيف.

مثال: تحصيل كوبونات (قسائم) أسهم شركة FGS 250000

تحصيل كوبونات أسهم شركة DER 70000

تحصيل كوبونات أسهم شركة الراعي 300000

العمولة المصرفية 20000.

600000 من حــ/ البنك 512

20000 حــ/ خدمات مالية 62692

250000 إلى حــ/ عائدات سندات مشاركة 7711

70000 حــ/ عائدات سندات مجمدة 7723

300000 حــ/ عائدات سندات توظيف 7721

ثالثاً – التفرغ (البيع)

رأينا أن سندات المشاركة والمجمدة تنتمي للأصول الثابتة أما سندات التوظيف فهي من الأصول المتداولة وبالتالي فإن قيود التفرغ ليست نفسها بالنسبة لكل منهما.

1– **بيع سندات المشاركة والمجمدة:** يتم تسجيل هذا البيع محاسبياً باستخدام قيدين، يستخدم في القيد الأول حساب إيرادات التفرغ عن الأصول الثابتة المالية 7815 لإثبات سعر البيع ويجعل هذا الحساب دائناً، أما في القيد الثاني فيستخدم حساب القيمة الدفترية للأصول الثابتة المالية المتفرغ عنها 6815 بجعله مديناً وذلك لإثبات تكلفة الصكوك المباعة حيث يقفل به حساب السندات، علماً أنه إذا تم البيع بالأجل يستخدم حساب مدينون مختلفون خارج الاستثمار 469.(4691 ذمم مدينة على بيع أصول وسندات)

مثال: تمتلك مؤسسة DWQ 500 سند مجمد سعر الشراء الإجمالي 1000000 ، وقد باعت منها 200 سند بسعر إفرادي 2200 ل ل نقداً.

كلفة شراء السند: 1000000 ÷ 500 = 2000

كلفة شراء السندات المباعة: 2000 × 200 = 400000

سعر البيع الإجمالي: 200 × 2200 = 440000

440000 من حـــ/ الصندوق 53

440000 إلى حـــ/ ايرادات التفرغ عن أصول ثابتة مالية 7815

400000 من حـــ/ قيمة دفترية للأصول الثابتة المالية المتفرغ عنها 6815

400000 إلى حـــ/ سندات أخرى مجمدة 253

2- **بيع سندات التوظيف:** تختلف الإجراءات التي اعتمدها التصميم اللبناني بالنسبة للتفرغ عن سندات التوظيف وذلك بحسب نتيجة عملية البيع التي يمكن أن تكون ربحاً أو خسارة وتسجل في المحاسبة على الشكل التالي:

إذا كانت نتيجة البيع ربحاً	**إذا كانت نتيجة البيع خسارة**
من حـــ/إيرادات صافية على بيع سندات توظيف 7781 **إلى حـــ/ سندات توظيف** **(كلفة شراء الصكوك المباعة)**	**من حـــ/أعباء صافية على بيع سندات توظيف 676** **إلى حـــ/ سندات توظيف** **(كلفة شراء الصكوك المباعة)**
من حـــ/ صندوق – بنك – مدينون م. خارج الاستثمار **إلى حـــ/ إيرادات صافية على بيع سندات توظيف** **(سعر بيع الصكوك)**	**من حـــ/ صندوق – بنك – مدينون م. خارج الاستثمار** **إلى حـــ/ أعباء صافية على بيع سندات توظيف** **(سعر بيع الصكوك)**

مثال: تم بيع 50 سند توظيف A بقيمة إجمالية 60000 بالأجل علماً أن سعر شراء السهم 1100 ل.ل كما تم بيع 20 سند توظيف B نقداً بسعر إفرادي للسند 1800 مع العلم أن قيمة الشراء الإجمالية بلغت 37000.

الحل: سعر الشراء الإجمالي للسندات A : 1100 × 50 = 55000 .

تم بيعها بقيمة 60000 إذاً حققت ربحاً قدره 5000.

55000 من حـــ/إيرادات صافية على بيع سندات توظيف 7781

55000 إلى حـــ/ سندات توظيف

(كلفة شراء الصكوك المباعة)

60000 من حـــ/ مدينون مختلفون خارج الاستثمار

60000 إلى حـــ/ إيرادات صافية على بيع سندات توظيف

(سعر بيع الصكوك)

سعر الشراء الإجمالي للسندات B 37000 تم بيعها بقيمة 36000 (20×1800)، إذاً حققت خسارة 1000.

37000 من حـــ/ أعباء صافية على بيع سندات توظيف 676 37000 إلى حـــ/ سندات توظيف (كلفة شراء الصكوك المباعة)
36000 من حـــ/ صندوق 36000 إلى حـــ/ أعباء صافية على بيع سندات توظيف (سعر بيع الصكوك)

رابعاً – الجرد (المؤونات)

يقضي القرار التطبيقي بأن يتم في نهاية الدورة المالية مقارنة القيمة الدفترية للسندات مع قيمتها بتاريخ الجرد مع مراعاة عدة أمور منها:

- تحديد الفروقات بين القيمة الدفترية وبين القيمة بتاريخ الجرد بالنسبة لكل نوع من سندات الفئة الواحدة التي تخول أصحابها حقوقاً متساوية.
- يُمنع إجراء أي مقاصة بين فروقات التحسين وبين فروقات تدني الأسعار (إلا في حالات خاصة)، ففي حال ظهور أرباح تحسين يجب عدم الاعتراف بها، وفي حال ظهور تدني أسعار يجب تخصيص مؤونة (عملاً بمبدأ الحيطة والحذر).

عند إجراء المقارنة بين تكلفة الصك (سهم أو سند) وبين قيمته في تاريخ الجرد ينبغي التمييز بين أمرين:

الأمر الأول: عدم وجود مؤونات مكونة سابقاً: حيث يمكن أن نصادف ثلاث حالات:

1) سعر التكلفة أعلى من القيمة الحالية: تتوقع المؤسسة خسارة ويجب تكوين مؤونة مالية (بالفرق) تسجل في الدفاتر كالتالي:

من حـــ/ مخصصات استهلاكات ومؤونات مالية 679

إلى حـــ/ مؤونة هبوط أسعار سندات ...(2951/ 2953/ 59)

2) سعر التكلفة مساوي للقيمة الحالية: لا قيـــــد

3) سعر التكلفة أدنى من القيمة الحالية: لا قيـــــد

الأمر الثاني: وجود مؤونات مكونة سابقاً: يتم احتساب المؤونة للدورة الحالية وتتم مقارنتها بمؤونة الدورة السابقة فإذا كانت:

1) المؤونة الحالية أعلى من المؤونة السابقة: تستكمل المؤونة بالفرق (أي يتم تخصيص مؤونة جديدة، أو يتم زيادة المؤونة السابقة) وتسجل في المحاسبة:

من حـــ/ مخصصات استهلاكات ومؤونات مالية 679

إلى حـــ/ مؤونة هبوط أسعار سندات ...(2951/ 2953/ 59)

2) المؤونة الحالية مساوية للمؤونة السابقة: لا قيـــــد.

3) المؤونة الحالية أدنى من المؤونة السابقة: نسترد الفرق (أي يتم تخفيض المؤونة) وتسجل في المحاسبة:

من حـــ/ مؤونة هبوط أسعار سندات ...(2951/ 2953/ 59)

إلى حـــ/ استردادات من المؤونات المالية 779.

مثال: إليك الجدول التالي الذي يظهر وضع السندات المجمدة في 2006/12/31 في محفظة الأوراق المالية لدى إحدى المؤسسات، **والمطلوب:** تسجيل القيود المناسبة.

النوع	التكلفة	مؤونة 2005	القيمة في 06/12/31
A	100000	ــــ	110000
B	500000	ــــ	485000
C	500000	15000	450000
D	600000	20000	580000
E	800000	90000	735000
F	400000	10000	425000

A : لا قيـــــد

B : تدني 15000

15000 من حـــ/ مخصصات استهلاكات ومؤونات مالية 679

15000 إلى حـــ/ مؤونة هبوط أسعار سندات مجمدة 2953

C : تدني (500000 − 450000) = 50000

50000 (مؤونة 2006) أكبر من 15000 (مؤونة 2005) والفرق بينهما: 35000 استكمال.

35000 من حـــ/ مخصصات استهلاكات ومؤونات مالية 679

35000 إلى حـــ/ مؤونة هبوط أسعار سندات مجمدة 2953

D : تدني 20000

20000 (مؤونة 2006) = مؤونة 2005 : لا قيــــد.

E : تدني 65000

65000 (مؤونة 2006) أصغر من 90000 (مؤونة 2005) والفرق بينهما 25000 استرداد.

65000 من حـــ/ مؤونة هبوط أسعار سندات مجمدة 2953

65000 إلى حـــ/ استردادات من المؤونات المالية 779

F : تحسن السعر من 400000 إلى 425000 أي أن مؤونة 2006 = صفر

يتم استرداد كامل المؤونة السابقة

10000 من حـــ/ مؤونة هبوط أسعار سندات مجمدة 2953

10000 إلى حـــ/ استردادات من المؤونات المالية 779

ملاحظة: في حال تم شراء صكوك مالية (أسهم أو سندات) من إصدار نفس الشركة عدة مرات وكل مرة بسعر مختلف عن الآخر فإنه يمكن احتساب سعراً وسطياً لهذه الصكوك ثم إجراء الجرد اللازم.

مثال: يظهر الجدول التالي وضع سندات التوظيف في محفظة الأوراق المالية لإحدى المؤسسات (إصدار شركة XBN)

تاريخ الشراء	العدد	سعر السهم	القيمة الإجمالية
2006/1/15	**300**	**10250 ل.ل**	**3075000**
2006/2/28	**250**	**11500**	**2875000**
2006/4/20	**180**	**11600**	**2088000**
المجموع	**730**		**8038000**

في 2006/8/18 باعت المؤسسة 100 سهم بسعر إفرادي 11700 حصلت النصف نقداً والباقي بالأجل.

في 2006/12/31 بلغت القيمة الحالية للسهم 10400 ل.ل.

المطلوب: تسجيل القيود المناسبة.

الحل: بتاريخ 2006/8/18

متوسط كلفة السهم = قيمة الشراء الإجمالية ÷ عدد الأسهم = 8038000 ÷ 730 = 11011 ل.ل

كلفة شراء الأسهم المباعة = 100 × 11011 = 1101100.

سعر بيع الأسهم = 100 × 11700 = 1170000. نتيجة البيع ربح قدره 68900 .

1101100 من حـــ/إيرادات صافية على بيع سندات توظيف 7781

1101100 إلى حـــ/ سندات توظيف

(كلفة شراء الصكوك المباعة)

585000 من حـــ/ مدينون مختلفون خارج الاستثمار

585000 من حـــ/ الصندوق

1170000 إلى حـــ/ إيرادات صافية على بيع سندات توظيف

(سعر بيع الصكوك)

بتاريخ 2006/12/31:

متوسط كلفة السهم 11011 وقيمته الحالية 10400 إذاً يوجد تدني بقيمة 611.

عدد الأسهم المتبقية بعد البيع: 730 − 100 = 630

المؤونة الإجمالية = 630 × 611 = .384930

384930 من حـــ/ مخصصات استهلاكات ومؤونات مالية 679

384930 إلى حـــ/ مؤونة هبوط أسعار سندات توظيف 59

تمارين الفصل السابع

التمرين الأول:

بتاريخ 31/12/ 2007 كانت المعلومات حول محفظة سندات مؤسسة الصقر على الشكل التالي:

نوع الأسهم	الكمية	سعر شراء الصك	مؤونة 2006	السعر 07/12/31
مشاركة	15000	12000	12000000	10500
مجمدة	2000	5000	---	4800
توظيف	1500	2500	225000	2475

سجل قيود 2007/12/31 المناسبة.

التمرين الثاني:

استكمل الجدول أدناه وحرر القيود المناسبة بتاريخ 12/31 من كل دورة مالية.

السهم	عدد	كلفة السهم	سعر 05/12/31	مؤونة 05 إجمالية	سعر 06/12/31	مؤونة 06 إجمالية	استكمال	استرداد
مشاركة	1000	4000	4100		3950			
مجمدة	100	5000	4850		4925			
توظيف	150	6000	5920		6015			

التمرين الثالث:

أظهرت ميزانية 2005/12/31 لإحدى المؤسسات ما يلي

الأصول	قيمة غير صافية	استهلاكات ومؤونات	قيمة صافية
سندات مجمدة	42000000	200000	41800000

تضم هذه السندات: 100 سند أ بتكلفة افرادية 150000 ومؤونتها الإجمالية السابقة 50000

150 سند ب بكلفة افرادية 180000 ومؤونتها الإجمالية السابقة 150000.

خلال العام 2006: باعت المؤسسة في 6/15 بالأجل 50 سند أ بسعر إفرادي 150800.

باعت المؤسسة في 8/20 نقداً 40 سند ب بسعر إفرادي 178000.

في 2006/12/31: بلغ سعر السند أ 149800 ، وسعر السند ب 175000 .

المطلوب: قيود التفرغ وقيود الجرد مبيناً أثرها على النتيجة والميزانية في 2006/12/31.

التمرين الرابع:

تظهر محفظة الصكوك المالية لمؤسسة النجار المعطيات التالية: في 2007/12/31

السهم	تاريخ الشراء	العدد	كلفة السهم	سعر السوق 2006/12/31	سعر السوق 2007/12/31
توظيف – A	**2006/5/15**	**240**	**1200**	**1100**	**1200**
توظيف – A	**2007/8/5**	**360**	**1240**	**1100**	**1200**
مجمدة	**2006/1/12**	**250**	**1000**	**985**	**1010**

بتاريخ 2007/9/15 باعت المؤسسة 100 سند توظيف – A بسعر بيع إفرادي 1220 بموجب شك.

بتاريخ 2007/9/1 باعت المؤسسة 25 سند مجمد بسعر بيع إفرادي 1020 بالأجل.

المطلوب: – تحديد قيمة المؤونات في 2006/12/31 وتسجيل القيود المناسبة.

– قيود التفرغ اللازمة عن بيع السندات.

– إعداد قيود الجرد اللازمة في 2007/12/31.

التمرين الخامس:

إليك الجدول التالي والذي يظهر وضع سندات التوظيف في إحدى المؤسسات

النوع	العدد	سعر شراء السهم	السعر في 2005/12/31
WER	**250**	**15000**	**14500**
FGH	**350**	**50000**	**47000**

بتاريخ 2006/3/15 باعت المؤسسة بموجب شيك 100 سند WER بسعر إفرادي 14900

وسجل المحاسب:

1490000 من حـــ/ البنك

1490000 إلى حـــ/ سندات توظيف

فإذا علمت أن متوسط سعر السند WER بلغ 14300 في 2006/12/31 ، كما بلغ سعر السند FGH في نفس التاريخ 49500.

المطلوب:

– إجراء قيود التفرغ المناسبة في 06/3/15 .

– إعداد قيود الجرد اللازمة في 06/12/31.

التمرين السادس:

المطلوب: تسجيل القيود المناسبة لمختلف العمليات التالية:.

1) شراء 1400 سهم إصدار شركة GFK تمثل 14% من أسهم الشركة المصدرة قيمة السهم 5000 ل.ل محرر بالكامل والعمولة المصرفية واحد بالألف.

2) شراء 170 سند إصدار شركة WEU بهدف الإحتفاظ بها مدة طويلة قيمة السند 100000 محرر بواقع النصف وتم الإكتتاب عن طريق المصرف بعمولة 0.5 %.

3) شراء أسهم إصدار شركة JKW بهدف تحقيق ربح سريع بقيمة 15000000 بشيك.

4) بلغت قيمة قسيمة (كوبون) سهم شركة GFK 560 ل.ل حصلت بواسطة المصرف (العمولة 0.6%)

5) بلغت قيمة قسائم (كوبونات) أسهم شركة JKW 720000 حصلت بواسطة المصرف (العمولة 0.75%)

6) تحرير النصف الثاني من سندات شركة WEU.

7) التفرغ عن 50 سند (WEU) بقيمة إجمالية 5250000 (50% نقداً، 50% بالأجل).

الفصل الثامن

جرد الذمم المدينة (ديون الزبائن)

ميّز التصميم المحاسبي بين ثلاثة أنواع من الذمم المدينة هي: ذمم الاستثمار المدينة 411، مدينون مختلفون للاستثمار 468، مدينون مختلفون خارج الاستثمار469. ونعالج فيما يلي التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات المتعلقة بهذا الشأن.

في نهاية كل دورة مالية تقوم الإدارة بتصنيف الديون المستحقة على الزبائن والمسجلة ضمن الحساب 4111 حيث يمكن أن نصادف عدة حالات منها: ديون غير مرتبطة بمؤونة سابقة، ديون مرتبطة بمؤونة سابقة.

أولاً – ديون غير مرتبطة بمؤونة سابقة

وهذه الديون على ثلاثة أشكال

- ديون يمكن تحصيلها بالكامل: وهي لا تتطلب أي إجراء محاسبي كونها مسجلة ضمن الحساب 4111
- ديون يمكن خسارة جزء منها: وهي تتطلب تحويلها لحساب الزبائن المشكوك بتحصيل ديونهم 4115 بكامل قيمة الدين ×× من حـــ/ زبائن مشكوك بتحصيل ديونهم 4115

×× إلى حـــ/ الزبائن 4111

ثم تخصيص مؤونة بالجزء المتوقع خسارته من الدين

من حـــ/ مخصصات مؤونات للاستثمار

إلى حـــ/ مؤونة هبوط قيم الذمم المدينة – زبائن 491

- ديون يمكن خسارتها بالكامل (ديون معدومة):

من حـــ/ خسارة ذمم استثمار مدينة ثبت هلاكها 6612

إلى حـــ/ الزبائن 4111

مثال: يلخص الجدول التالي وضع الديون المسجلة ضمن الحساب 4111 بتاريخ 2005/12/31
والمطلوب: إعداد القيود اللازمة .

الاسم	الدين	ملاحظات
فؤاد	**400000**	**الخسارة المتوقعة 60%**
سامي	**500000**	**معسر تماما (غير قابل للتحصيل)**
جهاد	**800000**	**نتوقع تحصيل 25%**
عصام	**600000**	**أكد أنه سيدفع الأسبوع القادم**

فؤاد: 400000 من حـــ/ زبائن مشكوك بتحصيل ديونهم 4115
400000 إلى حـــ/ الزبون فؤاد
240000 من حـــ/ مخصصات مؤونات للاستثمار 65
240000 إلى حـــ/ مؤونة هبوط قيم ذمم مدينة – زبائن 491
%60 × 400000

سامي: 500000 من حـــ/ خسارة ذمم مدينة ثبت هلاكها 6612
500000 إلى حـــ/ الزبون سامي

جهاد: 800000 من حـــ/ زبائن مشكوك بتحصيل ديونهم 4115
800000 إلى حـــ/ الزبون جهاد

600000 من حـــ/ مخصصات مؤونات الاستثمار 655
600000 إلى حـــ/ مؤونة هبوط قيم ذمم مدينة – زبائن 491
%75 × 800000

عصام: لا قيـــــــد

ثانياً – الديون المرتبطة بمؤونة سابقة

تتعرض هذه المؤونات للزيادة (الاستكمال) أو التخفيض (الاسترداد) وذلك بعد مقارنتها بالمؤونة المطلوب: ة للدورة المالية الحالية، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة حالات:

– المؤونة المطلوب: ة للدورة الحالية **مساوية** للمؤونة المكونة سابقا: لا قيد

– المؤونة المطلوب: ة للدورة الحالية **أكبر** من المؤونة المكونة سابقا: يتم الاستكمال بالفرق

من حـــ/ مخصصات مؤونات الاستثمار 655

إلى حـــ/ مؤونة هبوط قيم ذمم مدينة – زبائن 491

- المؤونة المطلوب: ة للدورة الحالية **أصغر** من المؤونة المكونة سابقا: يتم الاسترداد بالفرق

من حـــ/ مؤونة هبوط قيم ذمم مدينة – زبائن 491

إلى حـــ/ استردادات من المؤونات للاستثمار 75

تجدر الاشارة إلى أنه في حال إعدام دين مرتبط بمؤونة سابقة ينبغي استرداد هذه المؤونة.

مثال: يلخص الجدول التالي وضع الزبائن المشكوك بتحصيل ديونهم في 2005/12/31

الزبون	الدين في 2005/1/1	المؤونة السابقة 04/12/13	التحصيل خلال 2005	ملاحظات
راضي	1000000	300000	400000	الخسارة المتوقعة 50%
هادي	1200000	400000	300000	اجعل المؤونة 70 %
نزار	750000	250000	350000	ينبغي جعل المؤونة 40%
سامر	450000	320000	300000	غير قابل للتحصيل

راضي: رصيد الدين = الدين – التحصيل = 1000000 – 400000 = 600000

المؤونة المطلوب: ة للعام 2005 = 600000 × 50% = 300000

المؤونة السابقة 2004 = 300000

لا قيـــــــــد

هادي: الرصيد = 900000 / مؤونة 2005 = 900000 × 70% =630000 / مؤونة 2004 = 400000

الزيادة (الاستكمال) = 630000 – 400000 = 230000

230000 من حـــ/ مخصصات مؤونات الاستثمار 655

230000 إلى حـــ/ مؤونة هبوط قيم ذمم مدينة – زبائن 491

نزار: الرصيد= 400000/ مؤونة 2005= 400000×40% = 160000/ مؤونة 2004 = 250000

التخفيض (الاسترداد) 90000

90000 من حـــ/ مؤونة هبوط قيم ذمم مدينة – زبائن 491
90000 إلى حـــ/ إستردادات من المؤونات للاستثمار 75

سامر: الرصيد = 150000

150000 من حـــ/ خسارة ذمم مدينة ثبت هلاكها 6612
150000 إلى حـــ/ زبائن مشكوك بتحصيل ديونهم 4115
320000 من حـــ/ مؤونة هبوط قيم ذمم مدينة – زبائن 491
320000 إلى حـــ/ إستردادات من المؤونات للاستثمار 75

ملاحظة: في حال تخصيص مؤونة لحساب مدينون مختلفون للاستثمار 468 يستخدم القيد التالي
من حـــ/ مخصصات مؤونات الاستثمار 655
إلى حـــ/ مؤونة هبوط قيم حسابات مدينون مختلفون للاستثمار 4968

في حال تخصيص مؤونة لحساب مدينون مختلفون خارج الاستثمار 469 يستخدم القيد التالي
من حـــ/ مخصصات استهلاكات ومؤونات خارج الاستثمار 689
إلى حـــ/ مؤونة هبوط قيم حسابات مدينون مختلفون خارج الاستثمار 4969

في حال إعدام دين خارج الاستثمار، يستخدم القيد التالي
من حـــ/ ذمم مدينة أصبحت هالكة 68515
إلى حـــ/ مدينون مختلفون خارج الاستثمار 469

تمارين الفصل الثامن

التمرين الأول

من خلال دراسة حسابات الذمم المدينة في 07/12/31 لإحدى المؤسسات تبين الآتي:

- الزبون S مدين 1500000 ، الخسارة المتوقعة 60 %
- الزبون D مدين 700000 ، التحصيل المتوقع 25 %
- الزبون N مدين 400000 ، غير قابل للتحصيل
- مدينون خارج الاستثمار 1000000 ، ينبغي إعدام الدين.

المطلوب: تسجيل القيود اللازمة.

التمرين الثاني

يلخص الجدول التالي وضعية الزبائن في مؤسسة MNB بتاريخ 07/12/31

الزبون	الدين في 07/1/1	المؤونة 06/12/31	التحصيل خلال 2007	الوضعية
W	400000	200000	100000	الخسارة المتوقعة 30 %
J	360000	120000	240000	كرصيد حساب
L	480000	120000	250000	إجعل المؤونة 80 %
V	900000	450000	300000	حافظ على نفس معدل المؤونة السابقة
S	160000	--	--	التحصيل المتوقع 40 %
B	250000	--	150000	غير قابل للتحصيل

المطلوب: تسجيل القيود اللازمة في 2007/12/31 لكل زبون بمفرده.

التمرين الثالث

إستكمل الجدول أدناه ثم سجل ما يلزم من القيود.

الزبون	الدين $ 07/1/1	المؤونة 2006	التحصيل 2007	الوضعية	الرصيد	مؤونة 2007	إستكمال	إسترداد
سامي	4000	2000	1500	كرصيد حساب				
عصام	1500	500	900	إجعل المؤونة %50				
فؤاد	8000	3600	200	إجعل المؤونة %60				

الفصل التاسع

جرد المخزون وقيد الصنع

يرتكز المخزون في المؤسسات التجارية على البضاعة، وفي المؤسسات الصناعية على المواد الأولية والمنتجات، ويعني الجرد تحديد كمية وقيمة السلع الجارية على ملكية المؤسسة في نهاية الدورة المالية أي أن عملية جرد المخزون لا تأخذ بالحسبان سوى السلع التي تمتلكها المؤسسة.

عند الانتهاء من تحديد كمية وقيمة المخزون المتبقي من السلع في نهاية الدورة المالية يتم إثبات القيمة (سعر التكلفة) بجعل أحد حسابات المخزون... (31 مواد أولية، 35 منتجات، 37 بضاعة...) مديناً وأحد حسابات قيمة التغيير في المخزون.... (615 مواد أولية، 725 منتجات، 605 بضاعة...) دائناً. ثم تتم مقارنة تكلفة المخزون مع سعره في السوق حيث يمكن التمييز بين ثلاث حالات:

أ – سعر التكلفة أكبر من سعر السوق: تتوقع المؤسسة خسائر محتملة وينبغي تكوين مؤونة تسجل بجعل حساب مخصصات مؤونات للاستثمار 655 مديناً وحساب مؤونة هبوط أسعار المخزون 39 ... دائناً.

ب – سعر التكلفة يساوي سعر السوق: لا قيد

ج – سعر التكلفة أقل من سعر السوق: لا قيد

بالنسبة لمخزون أول المدة (مخزون نهاية العام الماضي) والذي يكون ظاهراً في ميزان المراجعة قبل الجرد فإنه يتوجب إقفاله بجعل حساب قيمة التغيير في المخزون... مديناً وحساب المخزون... دائناً، كما يتوجب استرداد مؤونته في حال وجودها بجعل حساب مؤونة هبوط أسعار المخزون مديناً وجعل حساب استردادات من مؤونات للاستثمار دائناً. وبالتالي لا تتعرض مؤونات المخزون للزيادة أو للتخفيض كما هو الحال في مؤونات الزبائن والصكوك المالية وغيرها.

مثال: اظهر ميزان مراجعة قبل الجرد في 2007/12/31 لإحدى المؤسسات العناصر التالية:

311	**مخزون مواد أولية**	**24000000**	
355	**مخزون منتجات تامة**	**36000000**	
371	**مخزون بضاعة**	**15000000**	
391	**مؤونة هبوط أسعار مخزون مواد أولية**		**2000000**
397	**مؤونة هبوط أسعار مخزون بضاعة**		**500000**
6011	**مشتريات بضاعة**	**140000000**	
6111	**مشتريات مواد أولية**	**95000000**	
711	**مبيعات منتجات**		**280000000**

زودتنا الجردة بما يلي:

أ - مخزون آخر المدة من المواد الأولية 21000000 بسعر الكلفة، و 20200000 بسعر السوق

ب - مخزون آخر المدة من البضاعة 17500000 بسعر الكلفة، و 18000000 بسعر السوق

ج - مخزون آخر المدة من المنتجات 34700000 بسعر الكلفة، و 34500000 بسعر السوق

المطلوب: إجراء القيود اللازمة وبيان أثرها على النتيجة والميزانية.

الحل:

قيود 2007/12/31

24000000 36000000 15000000	 24000000 36000000 15000000	من حـ/ قيمة التغيير في مخزون مواد أولية من حـ/ قيمة التغيير في مخزون منتجات تامة من حـ/ قيمة التغيير في مخزون بضاعة إلى حـ/ مخزون مواد أولية إلى حـ/ مخزون منتجات تامة إلى حـ/ مخزون بضاعة إقفال حسابات مخزون أول المدة
2000000 500000	 2500000	من حـ/ مؤونة هبوط أسعار مخزون مواد أولية من حـ/ مؤونة هبوط أسعار مخزون بضاعة إلى حـ/ استردادات من مؤونات للاستثمار استرداد مؤونات مخزون أول المدة
21000000 34700000 17500000	 21000000 34700000 17500000	من حـ/ مخزون مواد أولية من حـ/ مخزون منتجات تامة من حـ/ مخزون بضاعة إلى حـ/ قيمة التغيير في مخزون مواد أولية إلى حـ/ قيمة التغيير في مخزون منتجات تامة إلى حـ/ قيمة التغيير في مخزون بضاعة إثبات مخزون آخر المدة
1000000	 800000 200000	من حـ/ مخصصات مؤونات للاستثمار إلى حـ/ مؤونة هبوط أسعار مخزون مواد أولية حـ/ مؤونة هبوط أسعار منتجات إثبات مؤونات مخزون آخر المدة.

أثر القيود على النتيجة والميزانية:

حساب النتيجة 07/12/31

مشتريات بضاعة **قيمة تغيير مخزون بضاعة –**	**140000000** **(2500000)**	**مبيعات منتجات** **قيمة تغيير مخزون منتجات –**	**280000000** **(1300000)**
مشتريات مواد أولية	**95000000**	**استردادات مؤونات الاستثمار**	**2500000**
قيمة تغيير مخزون مواد أولية +	**3000000**		
مخصصات مؤونات للاستثمار	**1000000**		

بالنسبة لإدراج حساب قيمة التغيير في المخزون داخل حساب النتيجة فينبغي مراعاة الأمور التالية:

- بالنسبة لقيمة التغيير في مخزون المواد الأولية وقيمة التغيير في مخزون البضاعة
  - أ – إذا كان الرصيد مديناً: تسجل +
  - ب – إذا كان الرصيد دائناً: تسجل –
- بالنسبة لقيمة التغيير في مخزون المنتجات
  - أ – إذا كان الرصيد مديناً: تسجل –
  - ب – إذا كان الرصيد دائناً: تسجل +

الميزانية في 07/12/31

الأصول	**قيمة غير صافية**	**مؤونات**	**قيمة صافية**
مخزون مواد أولية	**21000000**	**800000**	**20200000**
مخزون منتجات	**34700000**	**200000**	**34500000**
مخزون بضاعة	**17500000**	**---**	**17500000**

تمارين الفصل التاسع

التمرين الأول

يظهر الجدول التالي معلومات عن المخزون لدى إحدى المؤسسات

	2006/12/31 بسعر التكلفة	2006/12/31 بسعر السوق	2007/12/31 بسعر التكلفة	2007/12/31 بسعر السوق
مواد أولية	12000000	11500000	14000000	14360000
منتجات تامة	17000000	17100000	22000000	21400000
عبوات	500000	520000	600000	575000

المطلوب: القيود اللازمة في 06/12/31، 07/12/31

التمرين الثاني:

ظهر رصيد قيمة التغيير في مخزون البضاعة دائن بقيمة 600000، احتسب قيمة مخزون آخر المدة إذا علمت أن مخزون أول المدة يبلغ 7450000.

التمرين الثالث:

ظهر رصيد قيمة التغيير في مخزون البضاعة مدين بقيمة 250000، احتسب قيمة مخزون أول المدة إذا علمت أن مخزون آخر المدة يبلغ 2400000.

التمرين الرابع:

ظهرت ميزانية 06/12/31 لإحدى الشركات على الشكل التالي

الأصول	قيمة غير صافية	مؤونات	قيمة صافية
مخزون مواد أولية	15000000	750000	14250000
مخزون منتجات تامة	28000000	900000	27100000

وفي 07/12/31 زودتنا الجردة بما يلي:

- قيمة المواد الأولية بسعر التكلفة 18000000 تتضمن مواد قيمتها 5000000 فقدت 40 % من قيمتها.
- قيمة المنتجات بسعر الكلفة 34000000 ، بسعر السوق 37000000.

المطلوب: إجراء القيود اللازمة في 07/12/31 وإعداد الميزانية في ذلك التاريخ.

الفصل العاشر

جرد البنك والصندوق

أولاً – جرد البنك

عندما تفتح المؤسسة حساب جاري لدى المصرف ، يكون رصيده لدى البنك دائن ولـــدى المؤسســـة مدين ، وفي نهاية كل فترة (شهر مثلاً) يُرسل البنك كشف الى المؤسسة حيث تتم مقارنة هذا الكشــف مــع حساب البنك في الدفتر الاستاذ ، ثم يتم مطابقة الرصيدين اللذّين يندر أن يتطابقا ، وسبب عدم التطابق لــيس بالضرورة وجود أخطاء ، وإنما مردّه لوجود بعض العمليات المسجلة لدى المؤسسة ولم يســجلها البنــك ، وبعض العمليات مسجلة لدى البنك ولم تسجلها المؤسسة .

أ – عمليات سجلتها المؤسسة ولم يسجلها البنك: إصدار المؤسسة شيكات ولم يقدمها المستفيد للمصرف حتى تاريخ استلام الكشف، شيكات مودعة للتحصيل ولم يقوم البنك بتحصيلها بعد....

ب – عمليات سجلها البنك ولم تسجلها المؤسسة : فواتير وكمبيالات موطنــة دفعهــا البنــك ، مصــاريف وعمولات إقتطعها البنك، مبالغ محصلة من قِبل البنك لصالح المؤسسة، فوائد أضافها البنك لصالح المؤسسة ....

يستخلص المحاسب الفروقات ويجمعها في قائمة يطلق عليها إسم "كشف الحساب المقارن" الذي يمكــن أن يتخذ عدة أشكال، منها جدول يقسم الى 3 أقسام :

- **القسم الأول:** متعلق بدفتر المؤسسة ويقسم الى شقين : مدين ودائن . يسجل فيه رصيد حساب البنك لدى المؤسسة والمبالغ التي لم تسجلها المؤسسة .
- **القسم الثاني:** البيان والشرح ويقسم الى 4 أجزاء: أرصدة قبل التعديل والمقارنة، عمليات لــم تســجلها المؤسسة، عمليات لم يسجلها البنك، أرصدة بعد التعديل والمقارنة(يجب أن تكون متطابقة).
- **القسم الثالث:** كشف البنك ويقسم الى شقين : مدين ودائن . يسجل فيه رصيد حساب المؤسسة لدى البنك والمبالغ التي لم يسجلها البنك .

والآتي بيان كشف الحساب المصرفي المقارن

دفاتر المؤسسة		البيان أو الشرح	كشف البنك	
مدين	دائن		مدين	دائن
		أرصدة قبل المقارنة		
		ما سجله البنك ولم تسجله المؤسسة → ××× ××× **ماسجلته المؤسسة ولم يسجله البنك** ← ××× ×××		
		أرصدة بعد المقارنة		
		المجموع		

ثم يقوم المحاسب بتحرير القيود اللازمة للعمليات الواردة على الكشف ولم تكن مسجلة لدى المؤسسة.

مثال: استلمت المؤسسة من المصرف بتاريخ 5/1/ن كشف حسابها لديه وقارنته مع حـ/البنك لديها. وقد ظهرا على الشكل التالي:

ح/ البنك في دفاتر المؤسسة

4/1	رصيد مدور	90000	
4/4	ايداع نقدي	20000	
4/5	شيك 111 مورد		15000
4/7	شيك 112 مورد		7000
4/8	شيكات للتحصيل	30000	
4/21	شراء اسهم		33000
4/22	شيك 113 ايجار		12000
4/29	شيك 114 راتب		15000
4/30	ايداع سندات للتحصيل	35000	
4/30	ايداع نقدي	10000	
4/30	**رصيد مدين**		**103000**
		185000	**185000**

كشف حساب وارد من البنك

4/1	رصيد سابق			90000
4/2	حوالة من عصام	×		10000
4/3	فاتورة هاتف موطنة	×	5000	
4/4	دفعة نقدية			20000
4/5	شيك 111		15000	
4/6	كمبيالة موطنة	×	6000	
4/9	شيك 112		7000	
4/10	تحصيل شيكات مودعة 4/8			30000
4/10	عمولة تحصيل شيكات	×	250	
4/20	شراء اسهم		33000	
4/20	عمولة شراء أسهم	×	1000	
4/23	شيك 113	×	21000	
4/30	فوائد مضافة	×		1800
4/30	مصاريف الشهر	×	1000	
4/30	**رصيد دائن**		**62550**	
			151800	**151800**

نلاحظ ان الارصدة مختلفة فالمؤسسة أظهرت رصيد 103000 والبنك 62550 وباعداد الكشف المقارن نجد :

دفاتر المؤسسة		البيان او الشرح	كشف البنك	
103000		أرصدة قبل المقارنة		62550
		ما سجله البنك **ولم تسجله المؤسسة**		
10000		حوالة عصام		
1800		فوائد مضافة		
	5000	فاتورة هاتف		
	6000	كمبيالة		
	250	عمولة تحصيل شيكات		
	1000	عمولة شراء اسهم		
	9000	فرق خطأ الشك 113 (21000 – 12000)		
	1000	مصاريف الشهر		
		ماسجلته المؤسسة **ولم يسجله البنك**		
		سندات للتحصيل		35000
		شيك 114	15000	
		ايداع نقدي		10000
	92550	أرصدة بعد المقارنة	**92550**	
114800	114800		107550	107550

قيود اليومية في المؤسسة :

11800		من حـــ/ البنك
	10000	الى حـــ/ الزبون عصام
	1800	الى حـــ/ ايرادات مالية – ايرادات قيم منقولة
5000		من حـــ/ نفقات بريد واتصالات
6000		من حـــ/ أوراق دفع – موردون
9000		من حـــ/ الإيجار
2250		من حـــ/ خدمات مالية(عمولات : تحصيل،اسهم، مصاريف الشهر)
	22250	الى حـــ/ البنك

ميّزنا الفروقات بين الحسابيْن بالعلامة ×

ثانياً – جرد الصندوق

نادراً ما يتساوى الرصيد الدفتري للصندوق (في الدفتر الاستاذ) مع الرصيد الفعلي (الأموال الموجودة في الخزنة). إن عدم التساوي والتطابق يدفع المحاسب وأمين الصندوق والمعنيين للبحث والتدقيق في الحسابات والمستندات لمعرفة أسباب الإختلاف، وهي متعددة: كنسيان تسجيل فاتورة نقدية، أو ترحيل مبلغ خطأً، أو تسجيل فاتورة مرتين، أو توجد عملات أجنبية حوّلت بسعر الصرف المتقلب الى عملة لبنانية...، وعند معرفة الخطأ تتم معالجته بالطرق المحاسبية، ولكن إذا لم يعرَف الخطأ ولم يتم اكتشاف السبب المؤدي الى عدم التطابق فتتم التسوية على النحو التالي:

- إذا كان الرصيد الفعلي للصندوق أكبر من الرصيد الدفتري فهذا يعني وجود فائض أو زيادة في الأموال مجهولة المصدر، وتعالج هذه الزيادة بجعل حساب الصندوق مدين و حساب " ايرادات أخرى خارج الاستثمار 778" دائن .
- إذا كان الرصيد الفعلي للصندوق أقل من الرصيد الدفتري فهذا يعني وجود عجز أو نقص في الأموال مجهول السبب ، هذا العجز إما أن يتحمله أمين الصندوق بحكم مسؤوليته أو تتحمله الإدارة .فإذا تحمّل العجز أمين الصندوق يُجعل حساب "المستخدمون–حجوزات 4282" مدين والصندوق دائن حيث يقتطع من راتبه ، أما إذا تحمّلته الإدارة فيُجعل حساب "أعباء أخرى خارج الاستثمار 685 " مدين والصندوق دائن.

مثال: الرصيد الفعلي للصندوق 505000 أما الدفتري 500000 وبعد التدقيق والمراجعة تبين الآتي:

- نسي المحاسب تسجيل فاتورة مبيعات نقدية 30000
- رحّل المحاسب الى الجانب الدائن من حساب الصندوق مبلغ 12000 بدل إيجار ولكن المبلغ الصحيح المسجل في اليومية 21000

الحل : نسجل فاتورة المبيعات

30000	30000	من حـــ/ الصندوق الى حـــ/ مبيعات بضاعة

حـــ/الصندوق بعد تسجيل المبيعات

500000 رصيد سابق 30000 مبيعات	
	530000 رصيد مدين

ثم يتم تصحيح خطأ الترحيل عن طريق إضافة 9000 (21000–12000) للجانب الدائن فيصبح شكل حساب الصندوق كالتالي:

9000 إيجار	530000 رصيد سابق
521000 رصيد مدين	

لقد أصبح الرصيد الدفتري 521000 وذكرنا أن الرصيد الفعلي 505000 وهذا الإختلاف لا تعرف أسبابه ، ونلاحظ أن الرصيد الفعلي أقل من الرصيد الدفتري والفرق بينهما 521000 − 505000 = 16000 ، وسنفترض أن الإدارة قررت أن تتحمل العجز مناصفة مع أمين الصندوق .

يكون القيد في اليومية

8000 8000		من حـــ/ المستخدمون – حجوزات 4 من حـــ/ أعباء أخرى خارج الإستثمار 6
	16000	الى حـــ/ الصندوق 5

ويظهر الصندوق كالتالي

521000 رصيد سابق	8000 المستخدمون
	8000 أعباء أخرى
	505000 رصيد مدين

تمارين الفصل العاشر

التمرين الأول : إحتسب الارصدة في الحسابات التالية، وقم بإعداد الكشف المقارن وتحرير القيود اللازمة.

كشف حساب مؤسسة سعود الوارد من البنك

12/3	ايداع نقدي		174000
12/15	شيك 111	9000	
12/20	شراء اسهم	53000	
12/20	عمولة الاسهم	1200	
12/24	شيك 112	3400	
12/31	مصاريف الحساب	3000	

حـــ/البنك في مؤسسة سعود

12/3	ايداع نقدي	174000	
12/8	شيك 111		9000
12/14	شيك 112		3400
12/20	شيك 113		50000
12/28	ايداع شيكات للتحصيل	15000	

التمرين الثاني

بلغ رصيد حـــ/البنك في دفاتر مؤسسة الخياط 746000 مدين ، أما الكشف الوارد من البنك فأظهر رصيد دائن قدره 730000 وبالتدقيق تبين الفروقات التالية:

- عمولات مصرفية اقتطعها البنك 13000.
- فوائد على المؤسسة اقتطعها البنك 6200.
- حوالة من احد الزبائن 19000 سجلت لدى البنك.
- إيداعات نقدية لم تظهر على الكشف 22000.
- فوائد مضافة للحساب 1000 ظهرت في الكشف.
- شيكات مسحوبة على البنك لامر الموردين لم تقدم للمصرف 5200.

المطلوب: كشف الحساب المقارن والقيود اللازمة.

التمرين الثالث

أظهر حساب البنك في دفاتر مؤسسة فريد رصيد مدين 4600000 في حين أن الكشف الوارد من البنك أظهر رصيد دائن 4581300 ، وبعد التدقيق توصل المحاسب للتالي :

- أجيو على كمبيالة قدره 6700 وارد على الكشف
- شيك 15000 مودع للتحصيل لم يظهر في الكشف
- لم يسجل البنك عائدات سندات التوظيف المحصلة بواسطته والبالغة 10000
- فوائد دائنة أضافها البنك 13000 غير مسجلة لدى المؤسسة .

المطلوب : كشف الحساب المقارن والقيود اللازمة .

التمرين الرابع

بلغ الرصيد الدفتري لحساب الصندوق في 12/31/ مبلغ 890000 في حين أن الرصيد الفعلي بلغ 837000

المطلوب : تسوية الأمر بافتراض أن : أ – يتحمل العجز أمين الصندوق

ب – الإدارة تتحمل العجز

ج – يدفع أمين الصندوق مبلغ العجز

التمرين الخامس

بلغ الرصيد الفعلي للصندوق 1450000 في حين أن الرصيد الدفتري بلغ 1420000

المطلوب : اعداد قيد التسوية .

التمرين السادس

بلغ الرصيد الدفتري لحساب الصندوق 575000 أما الرصيد الفعلي فبلغ 480000 ، وبعد التدقيق والمراجعة في الحسابات تبين التالي :

- فاتورة مبيعات نقدية قيمتها 45000 رحّلت الى حساب الصندوق مرتين .
- سند صرف مبلغ 20000 نقداً بدل شراء لوازم مكتبية لم يسجل في اليومية .

المطلوب : إجراء التسويات اللازمة وفي حال العجز يتحمل كل من أمين الصندوق والإدارة بنسبة 75% و25% على التوالي .

الفصل الحادي عشر

تسوية الأعباء والإيرادات

استناداً إلى مبدأ استقلال الدورة المالية فإنه ينبغي استبعاد الأعباء والإيرادات المتعلقة بدورات مالية لاحقة، كما ينبغي تسجيل الأعباء والإيرادات المستحقة عن هذه الدورة المالية والتي لم يتم تسجيلها في المحاسبة، وانطلاقاً من هذا المبدأ سوف نعالج ما يلي:

الأعباء المحتسبة مسبقاً، الأعباء المستحقة، الأعباء المقرر توزيعها على عدة دورات، الإيرادات المحتسبة مسبقاً، الإيرادات المستحقة، تسوية الحسومات.

أولاً – الأعباء المحتسبة مسبقاً:

وهي أعباء دفعت وسجلت في المحاسبة ضمن هذه الدورة لكنها مرتبطة بالدورة المالية القادمة وبالتالي يتوجب استبعادها باستخدام الحساب 472 – أعباء محتسبة مسبقاً بجعله مديناً من جهة، ومن جهة أخرى يتم إقفال حساب العبء موضوع التسوية.

مثال: فيما يلي بعض العمليات المتعلقة بتسوية الأعباء في 2006/12/31 لإحدى المؤسسات.

1) حساب الصيانة والتصليحات يتضمن عقد قيمته 3600000، عن ستة أشهر اعتباراً من 2006/9/1
2) سددت المؤسسة مبلغ 1800000 في 2006/4/1 قسط تأمين ضد الحريق يغطي الفترة الممتدة حتى 2007/3/31
3) مخزون آخر المدة من الطوابع البريدية 50000، الطوابع المالية أو الأميرية 75000، اللوازم المكتبية 35000
4) سجلت فاتورة مشتريات بضاعة في 12/29/ قيمتها 700000 ولم تستلم المؤسسة هذه البضاعة بعد.
5) يتضمن حساب خدمات تعليمية قيمة برنامج لتدريب العمال يغطي الفترة الممتدة حتى 2007/3/31 علماً أن تكلفة كل فصل 500000.

الحل:

3010000		**من حـــ/ أعباء محتسبة مسبقاً 472**
	1200000	**إلى حـــ/ صيانة وتصليحات 6262 $(3600000 \times 2 \div 6)$**
	450000	**أقساط تأمين 6268 $(1800000 \times 3 \div 12)$**
	50000	**نفقات بريد واتصالات 62615**
	75000	**ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة 645**
	35000	**شراء لوازم مكتبية 61125**
	700000	**مشتريات بضاعة 6011**
	500000	**خدمات تعليمية – إعداد وتدريب 62661**

وفي مطلع الدورة المالية القادمة يتم إجراء قيد معاكس لهذا القيد، فتستقل كل دورة مالية بالأعباء الخاصة بها.

ثانياً: الأعباء الواجب توزيعها على عدة دورات

عندما تنفق المؤسسة في إحدى الدورات المالية مبالغ تستفيد منها الدورات المالية القادمة، فلا بد وأن تتحمل هذه الدورات نصيبها من هذه النفقات، ولقد حدد التصميم المحاسبي الأعباء التي ينطبق عليها هذا التوزيع: مبالغ طائلة في سبيل إجراء حملات إعلانية يطال أثرها أكثر من دورة مالية، أو عندما تقوم المؤسسة بتصليحات كبيرة في مبانيها، أو تسديد نفقات تتعلق بمنتجات سيجري إنتاجها لاحقاً، علاوات تسديد السندات...، وفي كل الحالات السابقة يكون العبء قد سجل بالفعل في الدفاتر، وتتم المعالجة محاسبياً عن طريق إلغاء أثر العبء المسجل باستخدام القيد التالي (بكامل المبلغ المسجل):

من حـــ / أعباء مقرر توزيعها على عدة دورات 471

إلى حـــ/ أعباء استثمار محولة إلى حسابات أخرى 7619

ثم يتم احتساب مخصص استهلاك لهذا العبء عن الدورة المالية الحالية على النحو التالي:

من حـــ/ مخصصات استهلاكات للاستثمار 651

إلى حـــ / أعباء مقرر توزيعها على عدة دورات 471.

مثال: بداية العام 2006 قامت المؤسسة بتصليحات كبيرة بلغت 300 مليون ليرة وقد سجلت ضمن الحساب 6262– صيانة وتصليحات، وفي 2006/12/31 قررت الإدارة المالية توزيع هذا العبء على خمس دورات مالية بالتساوي.

الحل: (المبالغ بالملايين)

300		**من حـــ/ أعباء مقرر توزيعها على عدة دورات 471.**
	300	**إلى حـــ / أعباء استثمار محولة إلى حسابات أخرى 7619**
60		**من حـــ/ مخصصات استهلاكات للاستثمار 651**
	60	**إلى حـــ / أعباء مقرر توزيعها على عدة دورات 471.**
		300 ÷ 5

وبالتالي تظهر النتيجة والميزانية في 2006/12/31 كالآتي::

النتيجة

300 صيانة وتصليحات	**300 أعباء استثمار محولة**
60 مخصصات استهلاك	

الميزانية

240 أعباء مقرر توزيعها	

وفي نهاية كل دورة مالية قادمة يتكرر القيد الأخير:

من حـــ/ مخصصات استهلاكات للاستثمار 651

إلى حـــ / أعباء مقرر توزيعها على عدة دورات 471.

ثالثاً – الأعباء المستحقة:

قد تحصل المؤسسة على بعض السلع والخدمات من الموردين وغيرهم أو قد يترتب عليها أعباء ولا يتم تسجيلها في الدفاتر لعدم استلام المستند المتعلق بها، وينبغي تسجيل هذه الأعباء كونها تشكل التزامات على المؤسسة.

1- تسجل الأعباء المستحقة المتعلقة بمشتريات البضاعة والمواد الأولية والاستهلاكية والأعباء الخارجية بجعلها مدينة، واستخدام الحساب 4038 الموردون – فواتير لم تصل بعد وجعله دائناً.

2- تسجل الأعباء المستحقة المتعلقة بأجور المستخدمين بجعلها مدينة واستخدام الحساب 421 مدفوعات متوجبة للمستخدمين وجعله دائناً.

3- تسجل الأعباء المستحقة المتعلقة بالضرائب والرسوم بجعلها مدينة واستخدام الحساب 4418 الدولة والمؤسسات العامة – أعباء برسم الدفع وجعله دائناً.

4- تسجل الأعباء المستحقة المتعلقة بالفوائد والأعباء المشابهة بجعلها مدينة واستخدام الحساب المقترح فوائد جارية على الاقتراض وجعله دائناً.

مثال: فيما يلي بعض العمليات المتعلقة بتسوية الأعباء في 2006/12/31 لإحدى المؤسسات.(المبالغ بالآلاف)

1) استلام بضاعة من المورد A قيمتها 8000 غير مرفقة بالفاتورة.

2) يستحق على المؤسسة إيجار الفصل الأخير من السنة (الإيجار الشهري 300)

3) تقدر نفقات الهاتف عن الشهر الأخير من السنة 250.

4) يستحق للعمال أجور قيمتها 900.

5) يستحق للبلدية رسوم 75.

6) افترضت المؤسسة في 2006/5/1 مبلغ 12000 وهي تدفع الفوائد سنوياً بمعدل 6 %.

الحل:

8000		**من حـــ/ مشتريات بضاعة**	**1**
	8000	**إلى حـــ/ موردون – فواتير لم تصل بعد**	
900		**من حـــ/ الإيجار (خدمات خارجية)**	**2**
	900	**إلى حـــ/ موردون – فواتير لم تصل بعد**	

3	**من حـــ/ نفقات بريد واتصالات (خدمات خارجية)** **إلى حـــ/ موردون – فواتير لم تصل بعد**	**250** **250**
4	**من حـــ/ رواتب وأجور المستخدمين** **إلى حـــ/ مدفوعات متوجبة للمستخدمين**	**900** **900**
5	**من حـــ/ ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة** **إلى حـــ/ الدولة والمؤسسات العامة – أعباء برسم الدفع**	**75** **75**
6	**من حـــ/ فوائد وأعباء مشابهة** **إلى حـــ/ فوائد جارية على الاقتراض** **12 ÷ 8 × % 6 × 12000**	**480** **480**

رابعاً: الإيرادات المحتسبة مسبقاً

هي إيرادات سجلت وحصّلت ضمن هذه الدورة المالية ولكنها تتعلق بالدورة المالية القادمة وبالتالي ينبغي استبعادها بجعلها مدينة وباستخدام حساب إيرادات محتسبة مسبقاً 473 وجعله دائناً.

مثال: إليك العمليات التالية: والمتعلقة بتسوية الإيرادات في 2006/12/31 لإحدى المؤسسات.

1) تسجيل فاتورة مبيعات منتجات بقيمة 2500000 غير أن الزبون لم يتقدم لاستلامها حتى تاريخه
2) الإيجار المحصل في 2006/11/1 عن تأجير المؤسسة لأحد مكاتبها للغير والبالغ 1500000 يغطي الفترة الممتدة حتى 2006/3/31.

الحل:

من حـــ/ مبيعات منتجات	**2500000**
من حـــ/ إيرادات عادية أخرى 1500000 × 3 ÷ 5	**900000**
إلى حـــ/ إيرادات محتسبة مسبقاً	**3400000**

وفي مطلع الدورة المالية القادمة يتم إجراء قيد معاكس لهذا القيد، فتستقل كل دورة مالية بالإيرادات الخاصة بها.

خامساً – الإيرادات المستحقة.

قد تقدم المؤسسة سلعاً وخدمات للزبائن وغيرهم أو قد يستحق لها إيرادات ولا تسجلها في الدفاتر لعدم تحرير المستندات المتعلقة بها.

1) تسجل الإيرادات المستحقة المتعلقة بالبضاعة والمنتجات والخدمات وإيرادات النشاطات الفرعية بجعلها دائنة، واستخدام الحساب 418 الزبائن– فواتير قيد الإعداد وجعله مديناً.

2) تسجل الإيرادات المستحقة المتعلقة بالإعانات التي تقدمها الدولة والمؤسسات العامة لبعض المؤسسات من أجل مساعدتها على تحقيق أهداف معينة تبتغي الدولة الوصول إليها، بجعل الحساب 4491 إعانات مستحقة غير مقبوضة مديناً وجعل الحساب 74 إعانات الاستثمار (بضائع، إنتاج) دائناً.
3) تسجل الإيرادات المستحقة المتعلقة بأتاوى البراءات وتأجير المباني للغير بجعل الحساب 468 مدينون مختلفون للاستثمار مديناً والحساب 761 إيرادات عادية أخرى دائناً.
4) تسجل الإيرادات المستحقة المتعلقة بالفوائد على القروض الممنوحة للغير بجعل الحساب المقترح فوائد جارية على الإقراض مديناً والحساب 773 فوائد وإيرادات مشابهة دائناً.
5) تسجل الإيرادات المستحقة المتعلقة بالتعويضات وغرامات التأخير والهبات لصالح المؤسسة، بجعل الحساب 469 مدينون مختلفون خارج الاستثمار مديناً، والحساب 788 إيرادات أخرى خارج الاستثمار دائناً.

مثال: إليك العمليات التالية: والمتعلقة بتسوية الإيرادات في 2006/12/31 لإحدى المؤسسات.
1) تسليم بضاعة لأحد الزبائن بقيمة 750000 لم تحرر فاتورتها بعد.
2) يستحق للمؤسسة 450000 عن وضع موظفيها بتصرف مؤسسة أخرى.
3) يستحق على أحد مستأجري مكاتب المؤسسة إيجار الفصل الأخير من السنة (الإيجار الشهري 180000)
4) تم إقراض أحد الأشخاص مبلغ 15000000 في 2006/9/1 بمعدل فائدة 7% سنوياً.
5) صدر حكم لصالح المؤسسة في 2006/12/5 نتيجة نزاعها مع الغير يقضي لها بتعويض قدره 17000000 ولم تحصل المؤسسة المبلغ بعد.

الحل:

750000		**من حـــ/ الزبائن – فواتير قيد الإعداد**	**1**
	750000	**إلى حـــ/ مبيعات بضاعة**	
450000		**من حـــ/ الزبائن – فواتير قيد الإعداد**	**2**
	450000	**إلى حـــ/ إيرادات نشاطات فرعية**	
540000		**من حـــ/ مدينون مختلفون للاستثمار**	**3**
	540000	**إلى حـــ/ إيرادات عادية أخرى 180000 × 3**	
350000		**من حـــ/ فوائد جارية على الإقراض**	**4**
	350000	**إلى حـــ/ فوائد وإيرادات مشابهة**	
1700000		**من حـــ/ مدينون مختلفون خارج الاستثمار**	**5**
	1700000	**إلى حـــ/ إيرادات أخرى خارج الاستثمار**	

سادساً – الحسومات والمردودات:

إذا وعد المورد أحد زبائنه بحسم ولكن إشعار الحسم لم يحرر حتى تاريخ التسوية، أو قام الزبون بإعادة بضاعة للمورد ولم يتم تحرير فاتورة المرتجع حتى تاريخ التسوية فيمكن استخدام المعالجة التالية: وذلك بافتراض أن الزبون A قد أعاد للمورد B بضاعة قيمتها 200000 وطالبه بحسم 100000 فوافق B لكن المستندات المتعلقة بهذه العملية لم تحرر حتى تاريخ 2006/12/31 .

دفاتر A	**دفاتر B**
300000 من حـــ/ الموردون- حسومات برسم الاكتساب وإشعارات لم تصل بعد **200000 إلى حـــ/ مشتريات بضاعة** **100000 إلى حـــ/ حسومات مكتسبة**	**200000 من حـــ/ مبيعات بضاعة** **100000 من حـــ/ حسومات ممنوحة** **300000 إلى حـــ/ الزبائن- حسومات برسم المنح وإشعارات قيد الإعداد**

تمارين الفصل الحادي عشر

التمرين الأول:

المطلوب: إعداد قيود التسوية اللازمة للأعباء والإيرادات العائدة للدورة المالية المنتهية 2006/12/31 لمؤسسة الأمين

أ) في 2006/7/31 مُنح أحد المستخدمين قرض بقيمة 12000000 بمعدل فائدة سنوية 7 % وتسدد الفوائد سنوياً.

ب) تم تسجيل فاتورة مواد أولية بقيمة 250000 علماً أن المؤسسة لم تستلم هذه المواد بعد.

ت) الحسومات المستحقة للشركة من أحد الموردين تبلغ 75000.

ث) تقدر فاتورة الكهرباء العائدة لشهر كانون الأول بقيمة 420000.

ج) بضاعة بقيمة 600000 سلمت للزبون في 2006/12/28 بينما لم تكن فاتورتها قد أعدت بعد.

ح) بضاعة بقيمة 570000 جرى استلامها بتاريخ 2006/12/29 ودخلت ضمن الجرد إلا أن فاتورتها لم تصل بعد

خ) انتهت عملية إصلاح إحدى سيارات المؤسسة واستلمت المحاسبة الفاتورة بقيمة 240000 وسوف تسددها خلال الدورة القادمة.

د) في 2006/11/1 تم تسديد قسط تأمين البالغ 1200000 وهو يغطي الفترة الممتدة لغاية 2007/10/31

ذ) يتم تسديد نصف الإيجار السنوي للمخازن سلفاً بتاريخ 10/1/من كل سنة علماً أن الإيجار السنوي 3600000.

ر) اقترضت المؤسسة من أحد المصارف مبلغ 24000000 وذلك بتاريخ 2006/4/30 وتسدد فائدته سنوياً بمعدل 12 %.

ز) بلغت التصليحات التي قامت بها المؤسسة في 2006/3/31 مبلغ 12000000 تقرر توزيعها على 3 سنوات.

التمرين الثاني

إليك بعض عمليات تسوية الأعباء والإيرادات في 12/31/ن لإحدى المؤسسات.

أ) يستحق للدفع: أجور نقل 60000 / رواتب للموظفين 180000 / فاتورة هاتف 36000.

ب) قيمة الحسومات التي سوف تمنح للزبائن تبلغ 18000.

ت) استلام بضاعة من المورد بقيمة 30000 لكن فاتورتها لم تصل بعد.

ث) يستحق للمؤسسة مبلغ 120000 عن تأجير بعض مكاتبها للغير.

ج) حصّلت المؤسسة بتاريخ 11/1/ن مبلغ 750000 عن تأجير إحدى آلاتها للغير وذلك لغاية 3/31/ن+1.

المطلوب: قيود التسوية اللازمة بتارخ 12/31/ن.

التمرين الثالث

فيما يلي بعض عمليات تسوية الأعباء والإيرادات في 2007/12/31 لإحدى المؤسسات **والمطلوب:** إجراء التسويات اللازمة.

أ) يستحق للمؤسسة اشتراكات تجاه الضمان الاجتماعي بقيمة 700000.

ب) يستحق لمندوبي المبيعات عمولات بمعدل 15 % عن مبيعات بمبلغ 12000000 ولم تدرج هذه العمولات في جدول الرواتب.

ت) تبلغ الفائدة السنوية لأحد المبالغ المفترضة في 2007/8/1 ما يعادل 360000.

ث) مخزون 2007/12/31 من: الطوابع المالية 17000، والطوابع البريدية 15000، والنماذج الإعلانية 25000

ج) رد أحد الزبائن بضاعة للمؤسسة بقيمة 120000 وطالب الإدارة بحسم 5% على رصيد الفاتورة البالغ 680000 نظراً للعيوب الموجودة بالبضاعة فوافقت إلا أن المستندات المتعلقة بهذا الموضوع لم تُعد بعد.

ح) قيمة الإعلانات التي قامت بها المؤسسة مطلع هذا العام بلغت 3000000 وترى الإدارة توزيعها على 4 سنوات بالتساوي.

خ) بتاريخ 2007/10/1 سددت المؤسسة مبلغ 1200000 إيجار مستودعاتها عن 4 أشهر مقدماً.

د) يتوجب توزيع أعباء تصليحات بقيمة 16000000 على 4 دورات مالية بالتساوي.

الفصل الثاني عشر

مؤونات الأخطار والأعباء

استناداً إلى مبدأ الحيطة والحذر تقوم الإدارة أحياناً بتكوين مؤونات تحسباً لالتزامات وأعباء محتملة وقد خصص التصميم المحاسبي لهذا الغرض الحسابين التاليين:

151		**مؤونات لمواجهة أخطار**
	1511	مؤونات النزاعات والاحتمالات المختلفة
	1512	مؤونات الضمانات المعطاة للزبائن
	1513	مؤونات خسائر سعر الصرف
	1514	مؤونات خسائر على عقود لأجل
	1515	مؤونات الغرامات والجزاءات
155		**مؤونات لمواجهة أعباء**
	1551	مؤونات الأعباء المقرر توزيعها على عدة دورات
	1552	مؤونات لمواجهة معاشات التقاعد
	1553	مؤونات لمواجهة الضرائب

وعند تخصيص مبلغ المؤونة لا بد من اختيار أحد الحسابات: 655، 679 ، 689 وذلك حسب نوع الخطر أو العبء الذي تكوَّن المؤونة من أجله.

مثال: إليك المعطيات المتعلقة بتسويات مختلفة في 2006/12/31 والمطلوب: إعداد التسويات اللازمة.

1) تواجه المؤسسة قضية مرفوعة ضدها يطلب فيها الخصم فرض غرامات جزائية على المؤسسة لما تحدثه من تلوث للبيئة المحيطة بها وتتوقع الإدارة دفع مبلغ 5000000 للمتضرر.
2) تعطي المؤسسة ضمانات (كفالات) لزبائنها عن السلع المباعة لهم وتتوقع أن تصل تكلفة صيانتها إلى 2200000.
3) استعداداً للقيام بتصليحات كبيرة بعد 3 سنوات تقدر قيمتها 9000000 تقرر تكوين مؤونة لهذا الغرض.
4) ينبغي تكوين مؤونة استعداداً لدفع اشتراكات الضمان عن المستخدمين البالغة 850000 والتي ستدفع نهاية الفصل الأول من العام المقبل.

الحل:

1) بما أن الغرامات الجزائية تتبع للحساب 6851 وتعتبر أعباء خارج الاستثمار فينبغي تكوين مؤونة خارج الإستثمار:

5000000 من حـــ/ مخصصات استهلاكات ومؤونات خارج الاستثمار 689

5000000 إلى حـــ/ مؤونات لمواجهة أخطار 151

2) بما أن الصيانة تتبع للحساب 626 وتعتبر أعباء استثمار فينبغي تكوين مؤونة استثمار:

2200000 من حـــ/ مخصصات مؤونات للاستثمار 655

2200000 إلى حـــ/ مؤونات لمواجهة أخطار 151

3) بما أن الصيانة تتبع للحساب 626 وتعتبر أعباء استثمار فينبغي تكوين مؤونة استثمار:

9000000 من حـــ/ مخصصات مؤونات للاستثمار 655

9000000 إلى حـــ/ مؤونات لمواجهة أعباء 155

4) بما أن الاشتراكات تنتمي للحساب 635 وتعتبر أعباء استثمار فينبغي تكوين مؤونة استثمار:

850000 من حـــ/ مخصصات مؤونات للاستثمار 655

850000 إلى حـــ/ مؤونات لمواجهة أعباء 155

ملاحظة: تخضع هذه المؤونات للزيادة (استكمال) أو التخفيض (استرداد).

- **الزيادة أو الاستكمال:** عند زيادة قيمة الخطر أو العبء
- **التخفيض أو الاسترداد:** عند زوال الخطر أو دفع قيمة العبء.

وبالمتابعة على المثال: ين 1 و 4 سنفترض أنه خلال العام 2007 جرى ما يلي:

- الحكم في القضية المرفوعة لم يصدر وتتوقع المؤسسة أن يكون مبلغ التعويض 6500000
- جرى تسديد الاشتراكات في موعدها.

فإن التسجيل المحاسبي في 2007/12/31 يكون كالآتي::

1500000	**1500000**	**من حـــ/ مخصصات استهلاكات ومؤونات خارج الاستثمار 689** **إلى حـــ/ مؤونات لمواجهة أخطار 151**
850000	**850000**	**من حـــ/ مؤونات لمواجهة أعباء 155** **إلى حـــ/ استردادات من مؤونات للاستثمار 75**

تمارين الفصل الثاني عشر

التمرين الأول:

سجل القيود المناسبة للعمليات التالية: في 12/31/ن:

أ – قدرت المؤونة اللازمة لتغطية أعباء تصليح السلع المباعة بموجب ضمانات ما قيمته 65000.

ب – الغرامات المتوجب دفعها لمؤسسات أخرى تبلغ 14000.

ج – تقرر تكوين مؤونة لمواجهة احتمال دفع تعويض بقيمة 50000 بناء على قضية مرفوعة ضد المؤسسة.

د – تحسباً لتسجيل مستخدمي المؤسسة في الضمان الاجتماعي في العام القادم يتوجب تكوين مؤونة بقيمة 12000.

هـ – بسبب تسليم أحد الزبائن بضاعة منتهية الصلاحية يتوجب التعويض بقيمة 8000.

التمرين الثاني:

إليك معطيات الجرد في 2006/12/31

- خلال العام 2006 منحت المؤسسة ضمانات سنوية عن السلع المباعة للزبائن، حيث تتوقع أن تبلغ الأعطال في العام 2007 ما قيمته 6000000.
- يطالب أحد الزبائن عن طريق المحكمة بتعويض قيمته 2500000 بسبب تسليمه بضاعة مخالفة للمواصفات المتفق عليها.

خلال العام 2007:

- بلغت قيمة صيانة الأعطال عن السلع المكفولة 4750000 سددت نقداً.
- صدر حكم المحكمة وقضى بتسديد 1800000 للزبون المتضرر وقد سدد المبلغ بشيك .

في 2007/12/31:

- الضمانات السنوية الممنوحة للزبائن 6500000.

المطلوب: تسجيل القيود اللازمة:

- في 2006/12/31
- خلال العام 2006
- في 2007/12/31.

الفصل الثالث عشر

ضريبة القيمة المضافة TVA

(taxes sur valeur ajoutee)

هي ضريبة غير مباشرة (على الاستهلاك) بمعدل 10 % من قيمة الشراء أجاز القانون فرضها لصالح الخزينة وهي تطال كل عملية تسليم أموال أو تقديم خدمات لقاء عوض.

ليس للضريبة على القيمة المضافة أي أثر مالي على المؤسسات لأن هذه المؤسسات عندما تشتري سلعاً خاضعة لـ TVA ستدفع للمورد قيمة الضريبة، وبالمقابل عندما ستبيع الزبائن ستحصّل من الزبون قيمة الضريبة، فإذا كانت الضريبة المحصلة أكبر من المدفوعة: يدفع التاجر الفرق لصالح الإدارة الضريبية (الدولة)، وإذا كانت الضريبة المدفوعة اكبر من المحصلة يدوّر الفرق لفترة ضريبية تالية.

أولاً - العمليات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة

يخضع لهذه الضريبة معظم الأموال (سلع وبضائع) والخدمات المستهلكة داخل الأراضي اللبنانية كالسيارات والآلات وخدمات الفنادق والمطاعم والحواسيب الالكترونية وخدمات النقل والإعلان والصيانة والكهرباء والهاتف... ولفهم عملية احتساب هذه الضريبة سنعتمد المثال: التالي مستخدمين المصطلحات الآتية:

HT (HORS TAXES): يمثل قيمة البضاعة قبل احتساب الضريبة.

TTC (TOUTES TAXES COMPRISES): يمثل قيمة البضاعة بعد إضافة مبلغ الضريبة.

اشترى أحد التجار الجملة بضاعة بقيمة HT 100000 ثم أعاد بيع هذه البضاعة إلى أحد تجار التجزئة بقيمة 140000 HT وبدوره تاجر التجزئة باع نفس البضاعة إلى أحد المستهلكين بقيمة HT 170000

- تاجر الجملة:

فاتورة الشراء

بضاعة HT	**100000**
TVA 10 %	**10000**
الصافي TTC	**110000**

فاتورة البيع

بضاعة HT	**140000**
TVA 10 %	**14000**
الصافي TTC	**154000**

TVA محصلة من الزبون: 14000

TVA مدفوعة للمورد : 10000

الفرق: 4000 لصالح خزينة الدولة

- تاجر التجزئة:

فاتورة الشراء

بضاعة HT	**140000**
TVA 10 %	**14000**
الصافي TTC	**154000**

فاتورة البيع

بضاعة HT	**170000**
TVA 10 %	**17000**
الصافي TTC	**187000**

TVA محصلة من الزبون: 17000

TVA مدفــوعة للمــورد : 14000

الفرق: 3000 لصالح خزينة الدولة

إذاً دور المؤسسات المسجلة في الـــ TVA هو تحصيل الضريبة وتأديتها للخزينة، بمعنى آخر المؤسسات تلعب دور الوسيط في تحصيل الضريبة وبالتالي فإن الـــ TVA المدفوعة لا تعتبر من الأعباء وكذلك الأمر فإن الـــ TVA المحصلة لا تعتبر من الإيرادات، وإنما تسجل ضمن حسابات الذمم حيث يمكن استخدام الحسابات المقترحة التالية:

442 – الدولة والمؤسسات العامة – ضريبة القيمة المضافة

4425 -TVA متوجب دفعها (برسم الدفع)

4426 – TVA قابلة للحسم (مدفوعة)

4427 – TVA محصلة (مقبوضة)

4428 – TVA برسم التسوية

4429 – TVA مطلوب استردادها

السلع والأنشطة المعفاة من ضريبة القيمة المضافة

يستثنى من هذه الضريبة الخدمات الصحية والتربوية والأعمال الزراعية والعقارية وأنشطة المصارف وشركات التأمين...

التسجيل المحاسبي لضريبة القيمة المضافة

يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة على السلع والأصول بعد تنزيل كافة الحسومات التجارية والمالية، فيستخدم المورد الحساب 4427، ويستخدم الزبون الحساب 4426، وسنفترض في الأمثلة التالية: أن كل من المورد والزبون مسجلين في الضريبة على القيمة المضافة.

أولاً: TVA مع وجود حسم تجاري ومالي

باع B إلى A بضاعة نقداً بقيمة HT 1000000 بحسم تجاري 10% وحسم مالي 5%.

الفاتورة

بضاعة	**1000000**
حسم تجاري	**(100000)**
الصافي بعد الحسم التجاري	**900000**
حسم مالي	**(45000)**
الصافي بعد الحسم المالي	**855000**
TVA 10 %	**85500**
TTC	**940500**

يومية A	**يومية B**
900000 من حـــ/ مشتريات بضاعة	**940500 من حـــ/ الصندوق**
85500 من حـــ/ TVA قابلة للحسم	**45000 من حـــ/ حسم مالي ممنوح**
940500 إلى حـــ/ الصندوق	**900000 إلى حـــ/ مبيعات بضاعة**
45000 إلى حـــ/ حسم مالي مكتسب	**85500 إلى حـــ/ TVA محصلة**

ثانياً – TVA على الأصول الثابتة

اشترت المؤسسة آلات بمبلغ 80000000 HT وبلغت نفقات النقل والتركيب HT 2000000 وسددت المستحق نقداً

82000000 من حـــ/ المعدات الصناعية

8200000 من حـــ/ TVA قابلة للحسم

90200000 إلى حـــ/ الصندوق

ثالثاً – TVA على تأجير العبوات

في 8/1 استلم A من B عبوات بسعر تأمين 500000 نقداً وسعر إسترداد 450000

في 8/15 استرد B العبوات ورد التأمين المتفق عليه نقداً.

يومية A	**يومية B**
8/1	**8/1**
500000 من حـــ/ ذمم مدينة متعلقة بالعبوات	**500000 من حـــ/ الصندوق**
500000 إلى حـــ/ الصندوق	**500000 إلى حـــ/ ذمم دائنة متعلقة بالعبوات**
8/15	**8/15**
445000 من حـــ/ الصندوق	**500000 من حـــ/ ذمم دائنة متعلقة بالعبوات**
50000 من حـــ/ أعباء تأجيرية أخرى	**445000 إلى حـــ/ الصندوق**
5000 من حـــ/ TVA- قابلة للحسم	**50000 إلى حـــ/ إيرادات نشاطات فرعية**

500000 إلى حـــ/ ذمم مدينة متعلقة بالعبوات	5000 إلى حـــ/ TVA- محصلة

تم احتساب المبالغ في 8/15 وفقاً للآتي

فرق التأمين	**50000**
TVA	**5000**
المجموع	**55000**
الصافي للرد (500000 – 55000)	**445000**

رابعاً – TVA في حال وجود سلفات (عربون)

تخضع السلفة للـــ TVA وتحتسب كجزء من المبلغ ويستحسن تسجيلها محاسبياً باستخدام قيدين، القيد الأول بكامل المبلغ والقيد الثاني بقيمة الـــ TVA ثم يلغى القيد الثاني عند إثبات الفاتورة.

مثال: في 8/11 سددت مؤسسة أ مبلغ 165000 نقداً كسلفة لمؤسسة ب

في 8/25 استلمت مؤسسة أ البضاعة مرفقة بالفاتورة

بضاعة HT	**600000**
TVA	**60000**
المجموع TTC	**660000**
سلفة	**(165000)**
الصافي	**495000**

مؤسسة أ	**مؤسسة ب**
8/11 165000 من حـــ/ الموردون – سلفات ودفعات 165000 إلى حـــ/ الصندوق إثبات السلفة	**8/11** 165000 من حـــ/ الصندوق 165000 إلى حـــ/ الزبائن – سلفات ومقبوضات إثبات السلفة
15000 من حـــ / TVA قابلة للحسم 15000 إلى حـــ/ TVA على دفعات مقدمة إثبات الـــ TVA (165000 ÷ 11)	15000 من حـــ/ TVA على مقبوضات مقدمة 15000 إلى حـــ/ TVA محصلة إثبات الـــ TVA (165000 ÷ 11)
8/25 600000 من حـــ/ مشتريات بضاعة 60000 من حـــ/ TVA قابلة للحسم 165000 إلى حـــ/ الموردون – سلفات ودفعات 495000 إلى حـــ/ المورد ب إثبات الفاتورة	**8/25** 165000 من حـــ/ الزبائن – سلفات ومقبوضات 495000 من حـــ/ الزبون أ 600000 إلى حـــ / مبيعات بضاعة 60000 إلى حـــ/ TVA محصلة إثبات الفاتورة

15000 من حــ/ TVA على دفعات مقدمة 15000 إلى حــ/ TVA قابلة للحسم إقفال TVA السلفة	15000 من حــ/ TVA محصلة 15000 إلى حــ/ TVA على مقبوضات مقدمة إقفال TVA السلفة

خامساً – TVA في حال بيع الأصول الثابتة

تحتسب الضريبة على أساس سعر بيع الأصل، فإذا باعت المؤسسة إحدى سياراتها بمبلغ HT 3600000 بالأجل علماً أن السيارة مشتراة بمبلغ 7000000 ومستهلكة بقيمة 3500000.

3960000		من حــ/ مدينون مختلفون خارج الاستثمار
	3600000	إلى حــ/ إيرادات التفرغ عن الأصول الثابتة
	360000	إلى حــ/ TVA- محصلة
3500000		من حــ/ قيمة دفترية للأصول الثابتة المتفرغ عنها
3500000		من حــ/ استهلاك آليات نقل
	7000000	إلى حــ/ آليات نقل

سادساً – TVA في حال تبادل الأصول الثابتة

تحتسب الضريبة على كلا الأصليّن البديل والمستبدل، فإذا استبدلت الشركة الآلة أ المشتراة بمبلغ 9000000 والمستهلكة بقيمة 5400000 بآلة جديدة ب قيمتها HT 15000000 وقد قدرت الآلة القديمة بــ 4000000 HT وسدد الفرق بشك.

15000000		من حــ/ معدات صناعية (ب)
1500000		من حــ/ TVA قابلة للحسم
	4000000	إلى حــ/ إيرادات التفرغ عن الأصول الثابتة
	400000	إلى حــ/ TVA- محصلة
	12100000	إلى حــ/ البنك
3600000		من حــ/ قيمة دفترية للأصول الثابتة المتفرغ عنها
5400000		من حــ/ استهلاك معدات صناعية
	9000000	إلى حــ/ معدات صناعية (أ)

سابعاً – TVA في حال تخصيص مؤونات للزبائن

إن حسابات الزبائن تسجل في المحاسبة بعد احتساب ضريبة القيمة المضافة، أي أنها تسجل بالقيمة TTC، إلا أن المؤونات المتعلقة بها تحتسب على أساس قيمة الرصيد قبل الضريبة أي HT . **مثال:**

الزبون	الدين TTC 2007	التحصيل 2007	مؤونة 2006	الوضعية 07/12/31
رائد	**550000**	**220000**	**100000**	**خسارة محتملة 75 %**
سامي	**880000**	**330000**	**400000**	**خسارة محتملة 20 %**

رائد:

الرصيد TTC : 330000 أي 300000 HT

مؤونة 2007: 300000 × 75 % = 225000 / مؤونة 2006: 100000.

الفرق: 125000 استكمال.

125000		من حـــ/ مخصصات مؤونات للاستثمار
	125000	إلى حـــ/ مؤونة هبوط قيم ذمم مدينة – زبائن

سامي:

الرصيد TTC: 550000 أي 500000 HT

مؤونة 2007 : 500000 × 20 % = 100000 / مؤونة 2006 : 400000.

الفرق: 300000 استرداد

300000		من حـــ/ مؤونة هبوط قيم ذمم مدينة – زبائن
	300000	إلى حـــ/ استردادات من مؤونات للاستثمار

ثامناً – TVA في حال الديون الهالكة

في حال تقرر إعدام دين أحد الزبائن ينبغي إقفال قيمة الـــ TVA المحصلة، فلو قررت الإدارة إعدام دين الزبون هيثم البالغ 275000 TTC.

250000		من حـــ/ خسارة ذمم مدينة ثبت هلاكها
25000		من حـــ/ TVA محصلة
	275000	إلى حـــ/ الزبون هيثم

تاسعاً – TVA نهاية الفترة الضريبية

ذكرنا في المقدمة أنه إذا كانت الضريبة المحصلة أكبر من المدفوعة يدفع التاجر الفرق لصالح الإدارة الضريبية (الدولة)، وإذا كانت الضريبة المدفوعة اكبر من المحصلة يدوّر الفرق لفترة ضريبية تالية، وبناءاً عليه يتم ترصيد حساب الـــTVA المحصلة وحساب الـــ TVA القابلة للحسم ويتم إقفالهما وفقاً للافتراضين التاليين:

1 – TVA محصلة 1000000، TVA قابلة للحسم 850000.

850000 من حـــ/ TVA قابلة للحسم

150000 من حـــ/ TVA متوجب دفعها

1000000 إلى حـــ/ TVA محصلة

2 – TVA محصلة 1000000، TVA قابلة للحسم 1050000.

1050000 من حـــ/ TVA قابلة للحسم

1000000 إلى حـــ/ TVA محصلة

50000 إلى حـــ/ TVA مطلوب استردادها (فائض يدور للفترة التالية:)

تمارين الفصل الثالث عشر

في كل التمارين المؤسسات مسجلة في TVA

التمرين الأول

إستكمل وسجل الفاتورة التالية: في يومية كل من المورد والزبون

بضاعة	800000
حسم تجاري	(40000)
بدل نقل	25000
TVA	؟
الصافي TTC بالأجل	؟

بعد يومين رد الزبون بضاعة للمورد قيمتها قبل الحسم 160000

التمرين الثاني

استكمل وسجل الفاتورة التالية: في يومية كل من المورد والزبون

بضاعة	؟
حسم تجاري 5%	50000
حسم مالي 4 %	؟
سلفة مقدمة	220000
الصافي بالأجل	؟

التمرين الثالث

بلغ رصيد حساب TVA محصلة 1500000 ورصيد حساب TVA قابلة للحسم 625000 في بداية شهر أيار وإليك بعض العمليات التي تمت في أيار وحزيران

1) شراء مواد أولية بقيمة TTC 6600000
2) مبيعات منتجات تامة نقدا بقيمة HT 9275000
3) شراء سيارة نقل قيمتها HT 6500000 سدد النصف نقدا والباقي بالأجل
4) تسديد فاتورة كهرباء TTC 120000 ، وفاتورة هاتف TTC 224000
5) استلام فاتورة صيانة HT 54000
6) شراء طوابع بريدية نقدا بقيمة 40000
7) تسديد قسط التأمين البالغ 360000 بشك
8) تسديد المستحق من ثمن سيارة النقل بشك

المطلوب: تسجيل العمليات السابقة وإقفال حسابات الـــ TVA

التمرين الرابع

إليك ميزان مراجعة قبل الجرد 2007/12/31

تجهيزات فنية وآلات صناعية	90000000	
استهلاك تجهيزات وآلات		54000000
آليات النقل	25000000	
استهلاك آليات النقل		17500000
زبائن مشكوك بتحصيل ديونهم	9750000	
مؤونة هبوط قيم ذمم مدينة		2450000

- في 2007/5/1 باعت المؤسسة آلة بقيمة TTC 15400000 بشك، ولم تسجل العملية. علماً أن هذه الآلة مشتراة بقيمة TTC 60500000 (تاريخ شراء التجهيزات 2001/1/1)
- في 2007/9/1 استبدلت المؤسسة سيارة رينو مشتراة بمبلغ 8000000 HT بسيارة بيجو قيمتها HT 1200000 حيث قدرت سيارة الرينو بمبلغ 3500000 وسدد الفرق بشك (معدل الاستهلاك 20 %)
- الزبون XB مدين بقيمة TTC 467500 مؤونته السابقة 225000، أعلن إفلاسه ولا يتوقع دائنوه تحصيل أي مبلغ.
- الزبون AS مدين بمبلغ TTC 935000 مؤونته السابقة 425000 ، الخسارة المتوقعة 75 %
- الزبون BH مدين بمبلغ TTC 858000 مؤونته السابقة 312000، المتوقع تحصيل 70 %

المطلوب:

1) تحديد: معدل استهلاك التجهيزات الفنية، وتاريخ شراء آليات النقل.
2) تسجيل عملية بيع الآلة
3) تسجيل عملية استبدال آليات النقل
4) تسجيل ما يلزم من قيود في 2007/12/31.

الفصل الرابع عشر

حساب النتيجة

تمثل النتيجة الفارق بين مجموع الإيرادات (الفئة 7) من جهة، ومجموع الأعباء (الفئة 6) من جهة أخرى، ولقد حدد المرسوم 4665 الإيرادات بأنها: " القيم التي تخص الدورة المالية المقبوضة أو المرتقب قبضها... والناتجة عن ما قدمته المؤسسة من بضائع وخدمات كما تشمل استردادات المؤونات وبدل التفرغ عن الأصول المباعة... " وحدد الأعباء بأنها: " القيم التي تخص الدورة المالية المدفوعة أو المستحق دفعها... والمكونة من ثمن البضاعة أو المواد والخدمات المشتراة كما تشمل مخصصات الاستهلاكات والمؤونات والقيم الدفترية للأصول المتفرغ عنها..." ولقد أشار التصميم إلى إمكانية إظهار هذه النتيجة بشكل تفصيلي عن طريق تقسيمها إلى سبع مراحل جزئية تعرف **بالأرصدة الإدارية الوسيطة** وهي: الهامش التجاري القائم، القيمة المضافة، الفائض غير الصافي للاستثمار، نتيجة الاستثمار، النتيجة الجارية قبل الضريبة، النتيجة خارج الاستثمار، النتيجة الصافية للدورة المالية.

إن الهدف من هذه التفصيلات هو تمكين الإدارة المالية من التعرف إلى مواطن القوة أو الضعف في نشاط المؤسسة كما يمكّنها من وضع استراتيجية جديدة لتحسين موقعها في السوق.

ولتحديد هذه الأرصدة يمكن استخدام الحسابات التالية:

حـــ/ تحديد الهامش التجاري القائم 191

601 مشتريات بضاعة	701 مبيعات بضاعة
605 قيمة التغيير في مخزون البضاعة + −	
131 الهامش التجاري (رصيد دائن)	

حـــ/ تحديد القيمة المضافة 192

611 مشتريات مواد أولية واستهلاكية	131 الهامش التجاري
615 قيمة التغيير في مخزون مواد أولية + −	711 مبيعات منتجات
621 مشتريات من ملتزمين ثانويين	712 مبيعات أشغال
625 أتاوى	713 مبيعات أشغال
621 خدمات خارجية	717 إيرادات نشاطات فرعية
132 القيمة المضافة (رصيد دائن)	72 الإنتاج المخزون، قيمة التغيير + −
	730 منتجات لها طابع الأصول الثابتة

حـــ/ تحديد الفائض غير الصافي للاستثمار 193

631 رواتب وأجور المستخدمين	132 القيمة المضافة
635 أعباء اجتماعية	74 إعانات الاستثمار
640 ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة	
132 الفائض غير الصافي للاستثمار (رصيد دائن)	

حـــ/ تحديد نتيجة الاستثمار 194

651 مخصصات استهلاكات للاستثمار	132 الفائض غير الصافي للاستثمار
655 مخصصات مؤونات للاستثمار	750 استردادات من المؤونات للاستثمار
661 أعباء إدارية أخرى	761 إيرادات عادية أخرى
134 نتيجة الاستثمار (رصيد دائن)	

حـــ/ تحديد النتيجة الجارية قبل الضريبة 194

673 فوائد وأعباء مشابهة	134 نتيجة الاستثمار
675 فروقات صرف سلبية	771 إيرادات سندات المشاركة
676 أعباء صافية على بيع سندات توظيف	772 إيرادات القيم المنقولة
679 مخصصات استهلاكات ومؤونات مالية	773 فوائد وإيرادات مشابهة
135 النتيجة الجارية قبل الضريبة (رصيد دائن)	775 فروقات صرف إيجابية
	778 إيرادات مالية أخرى
	779 استردادات من المؤونات المالية

حـــ/ تحديد النتيجة خارج الاستثمار 196

681 قيمة دفترية للأصول الثابتة المتفرغ عنها	781 إيرادات التفرغ عن الأصول الثابتة
685 أعباء أخرى خارج الاستثمار	782 إعانات للتوظيف محولة للنتيجة
689 مخصصات استهلاك ومؤونات خارج الاستثمار	788 إيرادات أخرى خارج الاستثمار
136 النتيجة خارج الاستثمار (رصيد دائن)	789 استردادات من المؤونات خارج الاستثمار

حـــ/ النتيجة الصافية للدورة المالية 197

69 ضرائب على الأرباح	135 النتيجة الجارية قبل الضريبة
138 نتيجة الدورة – أرباح (رصيد دائن)	136 النتيجة خارج الاستثمار
	139 نتيجة الدورة – خسائر (رصيد مدين)

فالهامش التجاري يظهر نتيجة الأعمال التجارية للمؤسسة من شراء وبيع للسلع الجاهزة ويظهر خلاصتها من ربح أو خسارة ، أما القيمة المضافة فتظهر ما أضافته المؤسسة الصناعية من قيمة على المواد الأولية والاستهلاكية كي تصبح منتجات تامة أو وسيطة ويستخدم مجموع القيم المضافة (في المحاسبة الحكومية) لتحديد الناتج المحلي الاجمالي للدولة، في حين أن الفائض غير الصافي للإستثمار يمثل ما يمكن للمؤسسة أن تدفعه من فوائد وأرباح بعد استبعاد الاستهلاكات والمؤونات وهو يمثل أيضاً النتيجة الاقتصادية للمؤسسة والتي إنطلاقاً منها يمكن تحديد قدرة التمويل الذاتي (عند إعداد جدول تمويل الدورة المالية)، وبعد إحتساب الاستهلاكات والمؤونات والاستردادات... المرتبطة بالاستثمار تظهر نتيجة الاستثمار أي خلاصة النشاط الطبيعي والرئيسي للمؤسسة، وتمثل النتيجة الجارية قبل الضريبة مجموع نتيجة الاستثمار والنتيجة المالية، وتظهر النتيجة خارج الاستثمار أثر العمليات الاستثنائية (غير الأساسية) للمؤسسة بصورة منفصلة عن الحسابات السابقة، و يتم تحديد النتيجة الصافية للدورة المالية بعد تنزيل الضريبة على الأرباح.

مثال: إليك الحسابات التالية: (المبالغ بالآلاف ل.ل): مشتريات بضاعة 160000 / قيمة التغيير في مخزون البضاعة 10500 (دائن) / مشتريات مواد أولية 90000 / قيمة التغيير في مخزون مواد أولية 15000 (مدين) / خدمات خارجية 390000 / رواتب وأجور 390000 / أعباء اجتماعية 69000 / ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة 15000 / مخصصات استهلاكات للاستثمار 40000 / مخصصات مؤونات للاستثمار 12500 / أعباء إدارية أخرى 1250 / فوائد وأعباء مشابهة 13000 / فروقات صرف سلبية 4100 / أعباء صافية على بيع سندات توظيف 4750 / مخصصات استهلاكات ومؤونات مالية 2900 / قيمة دفترية للأصول الثابتة المتفرغ عنها 17000 / أعباء أخرى خارج الاستثمار 8500 / مخصصات استهلاكات ومؤونات خارج الاستثمار 4250 / مبيعات بضاعة 790000 / مبيعات منتجات 1900000 / إيرادات نشاطات فرعية 17000 / قيمة تغيير مخزون منتجات 10000 (دائن) / منتجات لها طابع الأصول الثابتة 9000 / استردادات مؤونات للاستثمار 3500 / إيرادات عادية أخرى 11000 / ايرادات سندات مشاركة 25000 / فوائد وايرادات مشابهة 15000 / فروقات صرف إيجابية 9500 / إيرادات التفرغ عن الأصول الثابتة 16500 / إيرادات أخرى خارج الاستثمار 7750 / استردادات مؤونات خارج الاستثمار 2500.

المطلوب: تصوير الحسابات المتعلقة بالأرصدة الإدارية الوسيطة (مفترضاً أن معدل الضريبة على الربح5%.

حـــ/ تحديد الهامش التجاري القائم 191

160000 مشتريات بضاعة	**790000 مبيعات بضاعة**
(10500) قيمة التغيير في مخزون البضاعة -	
640500 الهامش التجاري (ر.د)	
790000	**790000**

حـــ/ تحديد القيمة المضافة 192

90000 مشتريات مواد أولية واستهلاكية	640500 الهامش التجاري
15000 قيمة التغيير في مخزون مواد أولية +	1900000 مبيعات منتجات
390000 خدمات خارجية	17000 إيرادات نشاطات فرعية
2081500 القيمة المضافة (ر.د)	10000 الإنتاج المخزون، قيمة التغيير +
	9000 منتجات لها طابع الأصول الثابتة
2576500	2576500

حـــ/ تحديد الفائض غير الصافي للاستثمار 193

390000 رواتب وأجور المستخدمين	2081500 القيمة المضافة
69000 أعباء اجتماعية	
15000 ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة	
1607500 الفائض غير الصافي للاستثمار(ر.د)	
2081500	2081500

حـــ/ تحديد نتيجة الاستثمار 194

40000 مخصصات استهلاكات للاستثمار	1607500 الفائض غير الصافي للاستثمار
12500 مخصصات مؤونات للاستثمار	3500 استردادات من المؤونات للاستثمار
1250 أعباء إدارية أخرى	11000 إيرادات عادية أخرى
1568250 نتيجة الاستثمار (رصيد دائن)	
1622000	1622000

حـــ/ تحديد النتيجة الجارية قبل الضريبة 194

13000	فوائد وأعباء مشابهة	1568250	نتيجة الاستثمار
4100	فروقات صرف سلبية	25000	إيرادات سندات المشاركة
4750	أعباء صافية على بيع سندات توظيف	15000	فوائد وإيرادات مشابهة
2900	مخصصات استهلاكات ومؤونات مالية	9500	فروقات صرف إيجابية
1593000	النتيجة الجارية قبل الضريبة (ر.د)		
1617750		1617750	

حـــ/ تحديد النتيجة خارج الاستثمار 196

17000	قيمة دفترية للأصول الثابتة المتفرغ عنها	16500	إيرادات التفرغ عن الأصول الثابتة
8500	أعباء أخرى خارج الاستثمار	7750	إيرادات أخرى خارج الاستثمار
4250	مخصصات استهلاك ومؤونات خارج الاستثمار	2500	استردادات من المؤونات خارج الاستثمار
		3000	النتيجة خارج الاستثمار (ر.م)
29750		29750	

حـــ/ النتيجة الصافية للدورة المالية 197

3000	النتيجة خارج الاستثمار	1593000	النتيجة الجارية قبل الضريبة
79500	ضرائب على الأرباح		
1510500	نتيجة الدورة – أرباح (ر.د)		
1593000		1593000	

الضريبة: (1593000 – 3000) × 5 % = 79500

تمارين الفصل الرابع عشر

التمرين الأول:

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر إحدى المؤسسات اللبنانية عن الدورة المالية المنتهية 2006/12/31 (المبالغ بالآلاف ل.ل):

أعباء المستخدمين 4000 / مخصصات استهلاكات ومؤونات الاستثمار 1320 / الأعباء الأخرى خارج الاستثمار 270 / فوائد وأعباء مشابهة 125 / ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة 500 / أعباء إدارية أخرى 180 / القيمة المضافة 70000 / استردادات من مؤونات للاستثمار 200 / فوائد وإيرادات مشابهة 140 / مخصصات مؤونات مالية 75 / إيرادات عادية أخرى 900 / إعانات للاستثمار 900 / قيمة دفترية للأصول المتفرغ عنها 14000 / إيرادات التفرغ عن الأصول الثابتة 15600 / إيرادات مالية أخرى 15 .

المطلوب: احتساب النتيجة باستخدام الأرصدة الإدارية الوسيطة في حدود البيانات المعطاة.

التمرين الثاني :

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر إحدى المؤسسات اللبنانية عن الدورة المالية المنتهية 2006/12/31 (المبالغ بالآلاف ل.ل):

الإنتاج المخزون – قيمة التغيير(ر.د) 16000 / الهامش التجاري القائم (ر.د) 22000 / مخصصات استهلاكات للاستثمار 12000 / رواتب وأجور 40000 / منتجات مباعة 85000 / مشتريات مواد أولية 27000 / ضرائب ورسوم 4000 / خسارة ذمم مدينة ثبت هلاكها 1000 / خدمات خارجية 18500 / قيمة التغيير في مخزون المواد الأولية (ر. م) 1400 .

فإذا علمت أن:

1- إيجار الشهر الأخير البالغ 650 لم يسدد بعد.
2- القيمة الحالية للسندات المجمدة 8000 وتكلفتها 8210، ومؤونتها السابقة 100 .
3- يتضمن مخزون المواد سلعاً بقيمة 8000 فقدت 15% من قيمتها .

المطلوب:

- تحرير القيود اليومية اللازمة لإثبات التسويات السابقة .
- احتساب النتيجة باستخدام الأرصدة الإدارية الوسيطة في حدود البيانات المعطاة.

التمرين الثالث:

فيما يلي أرصدة حسابات الأعباء والإيرادات عن الدورة المنتهية في 2007/12/31 لمؤسسة البيروتي. (المبالغ بالآلاف).

مشتريات بضاعة 190000 / حسومات مكتسبة على المشتريات 5000 / قيمة التغيير في مخزون البضاعة

(مدين) 16000 / شراء لوازم استهلاكية 15000 / خدمات خارجية 54000 / رواتب وأجور 85000 / أعباء اجتماعية 16000 / ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة 13000 / مخصصات استهلاكات للاستثمار 14000 / مخصصات مؤونات للاستثمار 6000 / خسارة ذمم مدينة ثبت هلاكها 4000 / فوائد الذمم الدائنة والقروض 6500 / حسم مالي ممنوح 9000 / فروقات صرف سلبية 7000 / مخصصات استهلاكات ومؤونات مالية 12500 / قيمة دفترية للأصول الثابتة المتفرغ عنها 120000 / أعباء أخرى خارج الاستثمار 7000 / مبيعات بضاعة 350000 / حسومات ممنوحة على المبيعات 10000 / إيرادات نشاطات فرعية 25000 / إعانات للاستثمار 15000 / استردادات من مؤونات للاستثمار 1200 / إيرادات الأبنية غير المخصصة للنشاط المهني 36000 / عائدات الذمم المدينة 10000 / حسم مالي مكتسب 14000 / فروقات صرف إيجابية 9000 / استردادات مؤونات مالية 7500 / إيرادات التفرغ عن الأصول الثابتة 130000 / إيرادات أخرى خارج الاستثمار 1000.

المطلوب: إعداد حسابات الأرصدة الإدارية الوسيطة بافتراض أن معدل الضريبة 10%.

الفصل الخامس عشر

الميزانيـــة

عرّف المرسوم 4665 الميزانية بأنها "بيان يتضمن عناصر الموجودات والمطلوب: ات والرساميل الخاصة بالمؤسسة في تاريخ معين" ولقد أصدر التصميم المحاسبي نموذجين للميزانية أحدهما وفقاً للنظام الأساسي والثاني وفقاً للنظام المختصر وسنعرض للنظام الأساسي باعتباره أكثر تفصيلاً.

وفقاً للنظام الأساسي تتكون الميزانية من جانبين أحدهما للأصول والآخر للخصوم.

جانب الأصول: يحتوي على أربع مجموعات أساسية هي: مجموع الأصول الثابتة، حسابات الشركاء المدينة، مجموع الأصول المتداولة، إجمالي فروقات الأعباء والتسويات. وتظهر قيم الأصول موزعة على ثلاثة أعمدة هي:

- القيمة غير الصافية: حيث تسجل الأصول بتكلفتها التاريخية.
- الاستهلاكات والمؤونات: لتسجيل التدني الذي يلحق ببعض الأصول.
- القيمة الصافية: تسجل فيها القيمة الدفترية بعد تنزيل الاستهلاكات والمؤونات.

مثال:

الأصول	القيمة غير الصافية	الاستهلاكات والمؤونات	القيمة الصافية
أبنية	5000000	750000	4250000

جانب الخصوم: يحتوي على ثمانية مجموعات أساسية هي: الرساميل الخاصة، إجمالي مؤونات الأخطار والأعباء، إجمالي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل، حسابات الشركاء الدائنة، إجمالي ذمم الاستثمار الدائنة، إجمالي ذمم دائنة خارج الاستثمار، مصارف ومؤسسات مالية، إجمالي فروقات الإيرادات والتسويات.

ونستعرض فيما يلي نموذج للميزانية حسب التصميم اللبناني.

موجودات	قيمة غير صافية	استهلاكات ومؤونات	قيمة صافية	الدورة السابقة	المطلوب: ات	الدورة الحالية	الدورة السابقة
مؤسسة تجارية					رأس المال		
مصاريف تأسيس					علاوات الإصدار والإندماج		
مصاريف بحوث وتطوير					فروقات إعادة التخمين		
براءات الاختراع					الإحتياطيات:		
أصول ثابتة غير مادية أخرى					– إحتياطي قانوني		
إجمالي أصول ثابتة غير مادية					– إحتياطيات نظامية وتعاقدية		
أراضي					– إحتياطيات أخرى		
أبنية					نتائج سابقة مدورة (مدين أو دائن)		
تجهيزات فنية					النتيجة الصافية للدورة المالية (ربح أو خسارة)		
آليات نقل					إعانات للتوظيفات		
أصول ثابتة مادية أخرى					الرساميل الخاصة		
أصول ثابتة مادية قيد الصنع					مؤونات لمواجهة أخطار		
سلفات ودفعات على شراء أصول					مؤونات لمواجهة أعباء		
إجمالي أصول ثابتة مادية					إجمالي المؤونات لمواجهة الأخطار والأعباء		
سندات مشاركة					قروض لقاء سندات دين		
ذمم مدينة مرتبطة بمشاركات					قروض من مؤسسات تسليف		
سندات أخرى مجمدة					قروض وديون اخرى		
قروض طويلة ومتوسطة الأجل					إجمالي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل		
ذمم مدينة أخرى مجمدة					حسابات الشركاء الجارية الدائنة		
أجمالي أصول ثابتة مالية					سلفات ومقبوضات على طلبيات قيد التنفيذ		
فروقات إعادة التخمين					ذمم دائنة (موردو الاستثمار)		
مجموع الأصول الثابتة					ذمم دائنة (المستخدمون والضمان افجتماعي)		
حسابات الشركاء المدينة					ضرائب على الإستثمار		
مواد أولية وإستهلاكية					ذمم إستثمار دائنة أخرى		
قيد الصنع					إجمالي ذمم الاستثمار الدائنة		
منتجات					ذمم دائنة على الأصول الثابتة		
بضائع					ضرائب متوجبة خارج الاستثمار		
المخزون وقيد الصنع					أنصبة أرباح برسم الدفع		
سلفلت ودفعات على طلبيات للإستثمار					ذمم دائنة اخرى خارج الاستثمار		
ذمم مدينة (زبائن وأوراق قبض)					إجمالي ذمم دائنة خارج الإستثمار		
ذمم الاستثمار المدينةالأخرى					مصارف ومؤسسات مالية		
إجمالي ذمم الاستثمار المدينة					إيرادات محتسبة مسبقاً		
ذمم مدينة خارج الاستثمار					فروقات صرف خصوم		
سندات توظيف					إجمالي فروقات الإيرادات والتسويات		
مصارف ومؤسسات مالية							
الصندوق							
إجمالي الحسابات المالية							
مجموع الأصول المتداولة							
أعباء محتسبة مسبقاً							
أعباء واجب توزيعها على عدة دورات مالية							
فروقات صرف أصول							
إجمالي فروقات الأعباء والتسويات							
المجموع العام					المجموع العام		

مثال: فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر المؤسسة اللبنانية للصناعة والتجارة كما ظهرت في 2005/12/31 (الأرقام بالآلاف): مؤسسة تجارية 15000/ حسابات الشركاء المدينة 5000 / مخزون مواد أولية 24000/ مصاريف تأسيس 5000 / استهلاك مصاريف تأسيس 4000 / أبنية 30000 / استهلاك أبنية 8000 / تجهيزات فنية 75000 / استهلاك تجهيزات فنية 37500 / سندات مشاركة 18000 / سندات أخرى مجمدة 2000 / مؤونة هبوط أسعار سندات مجمدة 250 / مخزون منتجات 36000 / مؤونة هبوط أسعار مخزون المواد 2000 / زبائن وأوراق قبض 70000 / سلفات ودفعات على طلبيات للاستثمار 5000 / سندات توظيف 3500 / الصندوق 1000 / البنك المتحد (جاري) 9000 / أعباء محتسبة مسبقاً 4000 / احتياطي قانوني 12000 / نتائج سابقة مدورة دائنة 2500 / نتيجة الدورة أرباح 31000 / مؤونات لمواجهة أعباء 6000 / قروض من مؤسسات تسليف 15000 / حسابات الشركاء الدائنة 1500 / ذمم دائنة – الضمان الاجتماعي 750 / موردو الأصول الثابتة 16000 / سلفات ومقبوضات على طلبيات 11000 / البنك الأهلي – سحب مكشوف 2000 / إيرادات محتسبة مسبقاً 3000 / رأس المال .

المطلوب: إعداد الميزانية وفقا للتصميم المحاسبي اللبناني .

الميزانية 2005/12/31

موجودات	قيمة غير صافية	استهلاكات ومؤونات	قيمة صافية	المطلوب: ات	قيمة صافية
مؤسسة تجارية	15000		15000	رأس المال	
مصاريف تأسيس	5000	4000	1000	علاوات الإصدار والاندماج	
مصاريف بحوث وتطوير				فروقات إعادة التخمين	
براءات الاختراع				الاحتياطيات:	
أصول ثابتة غير مادية أخرى				– احتياطي قانوني	12000
إجمالي أصول ثابتة غير مادية	**20000**	**4000**	**16000**	– احتياطيات نظامية وتعاقدية	
أراضي				– احتياطيات أخرى	
أبنية	30000	8000	22000	نتائج سابقة مدورة (مدين أو دائن)	2500
تجهيزات فنية	75000	37500	37500	النتيجة الصافية للدورة المالية (ربح أو خسارة)	31000
آليات نقل				إعانات للتوظيفات	
أصول ثابتة مادية أخرى				**الرساميل الخاصة .**	**195500**
أصول ثابتة مادية قيد الصنع				مؤونات لمواجهة أخطار	
سلفات ودفعات على أصول ثابتة				مؤونات لمواجهة أعباء	6000
إجمالي أصول ثابتة مادية	**105000**	**45500**	**59500**	**إجمالي المؤونات لمواجهة الأخطار والأعباء**	**6000**
سندات مشاركة	18000		18000	قروض لقاء سندات دين	
ذمم مدينة مرتبطة بمشاركات				قروض من مؤسسات تسليف	15000
سندات أخرى مجمدة	2000	250	1750	قروض وديون أخرى	
قروض طويلة ومتوسطة الأجل				**إجمالي الديون الطويلة والمتوسطة الأجل**	**15000**
ذمم مدينة أخرى مجمدة				**حسابات الشركاء الجارية الدائنة**	**1500**
إجمالي أصول ثابتة مالية	**20000**	**250**	**19750**	سلفات ومقبوضات على طلبيات قيد التنفيذ	11000
فروقات إعادة التخمين				ذمم دائنة (موردو الاستثمار)	
مجموع الأصول الثابتة .	**145000**	**49750**	**95250**	ذمم دائنة (المستخدمون والضمان الاجتماعي)	750
حسابات الشركاء المدينة	**5000**		**5000**	ضرائب على الاستثمار	
مواد أولية واستهلاكية	24000	2000	22000	ذمم استثمار دائنة أخرى	
قيد الصنع				**إجمالي ذمم الاستثمار الدائنة .**	**11750**
منتجات	36000		36000	ذمم دائنة على الأصول الثابتة	16000
بضائع				ضرائب متوجبة خارج الاستثمار	
المخزون وقيد الصنع	**60000**	**2000**	**58000**	أنصبة أرباح برسم الدفع	
سلفلت ودفعات على طلبيات للاستثمار	5000		5000	ذمم دائنة أخرى خارج الاستثمار	
ذمم مدينة (زبائن وأوراق قبض)	70000		70000	**إجمالي ذمم دائنة خارج الاستثمار**	**16000**
ذمم الاستثمار المدينة الأخرى				**مصارف ومؤسسات مالية**	**2000**
إجمالي ذمم الاستثمار المدينة	**75000**		**75000**	إيرادات محتسبة مسبقاً	3000
ذمم مدينة خارج الاستثمار				فروقات صرف خصوم	
سندات توظيف	3500		3500	**إجمالي فروقات الإيرادات والتسويات .**	**3000**
مصارف ومؤسسات مالية	9000		9000		
الصندوق	1000		1000		
إجمالي الحسابات المالية	**13500**		**13500**		
مجموع الأصول المتداولة .	**148500**	**2000**	**146500**		
أعباء محتسبة مسبقاً	4000		4000		
أعباء واجب توزيعها على عدة دورات مالية					
فروقات صرف أصول					
إجمالي فروقات الأعباء والتسويات .	**4000**		**4000**		
المجموع العام	**302500**	**51750**	**250750**	**المجموع العام**	**250750**

تمارين الفصل الخامس عشر

التمرين الأول

فيما يلي البيانات المستخرجة من دفاتر مؤسسة العكاري عن السنة المنتهية 2006/12/31.

مصاريف تأسيس 200000 / استهلاك مصاريف تأسيس 120000 / براءة اختراع 750000 / أبنية 8000000 / استهلاك أبنية 1000000 / آليات نقل 6000000 / استهلاك آليات النقل 2500000 / أدوات مكتبية ومعلوماتية 1500000 / استهلاك أدوات مكتبية ومعلوماتية 1125000 / أراضي 12000000 / رأس المال (للتحديد)/ نتائج سابقة مدورة دائنة 35000 / نتيجة الدورة أرباح 600000 / قروض من مؤسسات التسليف 5000000 / موردو الاستثمار 120000 / سندات مشاركة 1000000 / سندات مجمدة 120000 / مؤونة هبوط أسعار سندات مجمدة 12000 / ودائع وكفالات 100000 / مخزون بضاعة 400000 / مؤونة هبوط أسعار بضاعة 35000 / زبائن 60000 / مؤونة هبوط قيم ذمم مدينة 18000 / سندات توظيف 75000 / المصرف (م) 125000 / الصندوق 12000 / أوراق قبض 50000 / أعباء محتسبة مسبقاً 40000 / موردو الأصول الثابتة 600000 / أعباء مقرر توزيعها على عدة دورات 600000 / مدينون مختلفون خارج الاستثمار 15000 / الدولة والمؤسسات العامة – ضرائب متوجبة 8000 / الضمان الاجتماعي – ذمم دائنة 12000 / إيرادات محتسبة مسبقاً 14000 / سلفات ومقبوضات على طلبيات 170000.

المطلوب: إعداد الميزانية في 2006/12/31 وفقاً للتصميم اللبناني.

التمرين الثاني

من خلال الأرصدة التالية: المطلوب: إعداد النتيجة (أرصدة إدارية) والميزانية

قيمة مضافة (دائن) 500000 / أعباء المستخدمين 300000 / ضرائب ورسوم 50000 / مخصصات استهلاكات ومؤونات للاستثمار 40000 / أعباء إدارية أخرى 36000 / إيرادات عادية أخرى 90000 / استردادات من مؤونات للاستثمار 12000 / أعباء مالية 9000 / إيرادات مالية 12400 / الدولة – ضرائب على الأرباح 5000 / قيمة دفترية للصول المتفرغ عنها 115000 / إيرادات التفرغ عن الأصول 113600 / مصاريف التأسيس 400000 / استهلاك مصاريف تأسيس 240000 / زبائن 69000 / مخزون بضاعة 99000 / مؤونة هبوط أسعار المخزون 8100 / مدفوعات متوجبة للمستخدمين 25000 / مؤونات الذمم المدينة 4000 / موردو الاستثمار 42000 / صندوق 4500 / بنك جاري 18250 / الأبنية 600000 / مؤونات الأخطار والأعباء 22500 / الضمان الاجتماعي – ذمم دائنة 32000 / أعباء محتسبة مسبقاً 15000 / أعباء قرر توزيعها على عدة دورات 60000 / سندات توظيف 120000 / رأس المال ؟

الفصل السادس عشر

تطبيقات ونماذج مختلفة

التطبيق الأول

أظهر ميزان مراجعة قبل الجرد في 2002/12/31 لإحدى الشركات الأرصدة التالية:

الأبنية	**70000000**	
استهلاك ابنية		**4500000**
آليات نقل	**37000000**	
استهلاك آليات نقل		**23500000**
أدوات مكتبية ومعلوماتية	**9500000**	
استهلاك أدوات مكتبية ومعلوماتية		**3750000**

فإذا علمت أنه:

1 – تم شراء أبنية بقيمة 25000000 في 2002/10/1 والباقي بعد سنة من تاريخ تأسيس الشركة علماً أن معدل الاستهلاك السنوي 2.5 %.

2 – تم شراء السيارات كالتالي:

– سيارة أ بتاريخ 1997/1/2 بقيمة 10000000

– سيارة ب بتاريخ 97/7/1 بقيمة 15000000

– سيارة ج بتاريخ 2002/9/1 .

3 – في 2002/4/1 تم التفرغ عن آلة كاتبة بمبلغ 500000 نقدا وهي مشتراة بمبلغ 1000000 وسجل المحاسب القيد التالي:

500000 من حـ/ الصندوق

500000 إلى حـ/ أدوات مكتبية ومعلوماتية

المطلوب:

أ – تحديد تاريخ تأسيس الشركة مع العلم أن الشركة تعتمد الاستهلاك الثابت

ب – إحتساب معدلات الاستهلاك لآليات النقل والأدوات المكتبية

ج – إعداد قيود التفرغ اللازمة للآلة الكاتبة (علماً أنه تم شراء جميع الأدوات المكتبية في 1999/1/1)

د – إعداد قيود الجرد اللازمة في 2002/12/31

التطبيق الثاني

سجل العمليات التالية: في دفتر اليومية

1- فاتورة الشراء من محلات الجبيلي

سعر البضاعة	**5000000**
حسم تجاري 5 % و 3 %	؟
حسم مالي 2%	؟
بدل نقل	**50000**
سلفة مسبقة	**1000000**
الصافي المستحق	؟

2- شراء سيارة بقيمة 25000 $ وبلغت مصاريف الشحن 1000 $ والرسم الجمركي 2000 $ سددت المصاريف والرسوم نقداً كما سددت 15000 $ من ثمن السيارة بشيك (سعر الصرف 1507)

3 – تسديد 600000 رسم اشتراك في ساعة كهرباء نقداً.

4 – تسديد باقي ثمن السيارة بشيك (سعر الصرف 1520)

5 – تسديد رواتب الموظفين نقداً والبالغة حسب جدول الرواتب 2800000

6 – سحب صاحب المؤسسة بضاعة لاستخدامه الخاص كلفتها 100000 تباع بسعر 135000.

التطبيق الثالث

المطلوب: إعداد القيود اللازمة للعمليات التالية: والتي تمت في العام 2005

1 – فاتورة شراء بالأجل

بضاعة	؟
حسم تجاري 10 %	**200000**
صافي تجاري	؟
بدل نقل	**15000**
الصافي	؟

2 – عرض أحد الموردين على الشركة حسم 5% إذا سددت فوراً قيمة فاتورة بمبلغ 900000 فسددت فوراً.

3 – شراء آلة حياكة في 6/1/ بسعر 8000000، مصاريف التركيب 50000 (تسديد الربع نقداً والباقي سند).

4 – في 2005/12/1 باعت الشركة إحدى آلاتها بمبلغ 1250000 (تحصيل النصف نقداً والباقي على الحساب) وهي مشتراة في 2003/9/30 بمبلغ 2400000 (تستهلك بالقسط الثابت لمدة 5 سنوات). وقد سجل المحاسب:

625000 من حــ/ الصندوق

625000 من حــ/ الزبائن

1250000 إلى حــ/ آليات النقل

5 – عند إعداد الجرد والتسوية في 2005/12/31 تبين الآتي:

أ – لم تسجل قيود استهلاك آلة الحياكة (المعدل 15 %)

ب – دفع الشركة قسط التأمين السنوي ضد الحريق البالغ 2700000 يغطي الفترة حتى 2006/10/1

ج – مخزون المواد آخر المدة 2800000 فيما كانت قيمته في بداية العام 2560000.

د – سجلت الشركة في الدفاتر مبلغ 4800000 أعباء إعلانات وتقرر تحميلها على 3 سنوات.

التطبيق الرابع

أظهرت جردة الديون في مؤسسة البقاعي بتاريخ 2007/12/31 ما يلي

الزبون	الديون	الخسائر المحتملة نهاية 2006	التسديدات خلال 2007	الوضعية نهاية 2007
سامي	850000	50 %	300000	دين معدوم
ماجد	350000	60 %	--	الخسارة المتوقعة 80 %
جهاد	720000	300000	100000	قيد التصفية، أنظر لاحقاً
رائد	500000	----	---	التحصيل المتوقع 25 %
جميل	615000	---	---	الخسارة المتوقعة 40 %

بالنسبة للزبون جابر بلغت حصيلة موجوداته أثناء التصفية 77000000 ومجموع التزاماته 110000000 وسوف تسدد حصيلة التصفية للدائنين خلال الفصل الأول من العام 2008

المطلوب: إعداد القيود اللازمة في 2007/12/31.

التطبيق الخامس

في 2006 /4/1 اشترت إحدى المؤسسات الصناعية مخرطة بقيمة 180000000 ل.ل سددت 75 % من قيمتها بحوالة مصرفية والباقي بموجب أقساط فصلية قيمة القسط 15000000.

4/2 سددت مصاريف الشحن 1000000 بشيك

4/4 سددت 1500000 نقداً للمهندسين المشرفين على تركيب المخرطة

4/30 سددت نقداً 2400000 مصاريف تدريب العمال على استخدام المخرطة

7/1 تسديد القسط الأول نقداً

9/25 سددت 750000 بشيك بدل صيانة وتصليح المخرطة.

المطلوب: حرر القيود اللازمة.

التطبيق السادس

من واقع ميزان مراجعة قبل الجرد 2001/12/31: معدات صناعية 25500000 مستهلكة بقيمة 3000000، آليات النقل 19185000 مستهلكة 10215000.

وإليك المعلومات التالية:

- المعدات: معدات أ مشتراة بقيمة 7500000 في 97/1/3

  معدات ب مشتراة بقيمة ؟ ؟ في 2001/8/1

- الآليات: سيارة م مشتراة بقيمة 6300000 في 96/4/1

  سيارة ن مشتراة بقيمة 7050000 في 98/1/1

في 2001/7/1 تفرغت المؤسسة عن السيارة ن بسعر 3165000 واستبدلتها نقداً بسيارة هـ قيمتها 9000000 وسجل المحاسب العملية بجعل حساب الآليات مديناً بالفرق.

المطلوب: - تحديد معدلات الاستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت

- إجراء قيود التفرغ اللازمة
- إجراء قيود الجرد في 2001/12/31.

التطبيق السابع

حساب الأراضي مدين بقيمة 100000 ويمثل قطعة أرض مشتراة سابقاً، وقد أصبحت اليوم قيمة الأرض 150000 ويرفض المحاسب تعديل قيمة الحساب، ما هو المبدأ الذي يستند إليه المحاسب.

التطبيق الثامن

أظهرت ميزانية إحدى الشركات في 2004/12/31 حساب مخزون البضاعة مدين بقيمة 70000000 وتعتمد الشركة طريقة الوارد أولاً صادر أولاً في تقييم المخزون، وقد قررت اعتبارا من 2005/1/1 تقييم المخزون بطريقة متوسط التكلفة المرجح حيث تبلغ قيمة المخزون بهذه الطريقة 71500000 وفي 2005/12/31 بلغت قيمة المخزون بطريقة متوسط التكلفة 65000000 وبسعر السوق 64250000.

- أي من المبادئ المحاسبية تمت مخالفته وما هي سلبيات ذلك.
- سجل القيود اللازمة في 2004/12/31، و 2005/12/31.

التطبيق التاسع

تنتج إحدى الشركات آلة في مصنعها لاستخدامها في الإنتاج وبلغت مصاريف إنتاجها: مواد أولية 6000000، أجور عمال 15000000، أعباء ومصاريف مختلفة 4000000 ، وقد انتهت عملية الإنتاج في 11/1/ن سجل القيد المناسب.

التطبيق العاشر

في 2004/1/1 بلغت قيمة حساب سندات التوظيف 6014000 والمؤونة المرتبطة به 254000. وإليك بيان بهذه السندات:

النوع	العدد	سعر السند	المؤونة 2003
س	50	30000	100000
ص	110	18400	154000
ع	150	16600	---

في نيسان باعت الشركة نقداً 20 سند س بسعر إفرادي 34000
في تموز باعت الشركة بالأجل 50 سند ص بسعر إفرادي 14400
في آب باعت الشركة نقداً 25 سند ع بسعر إفرادي 16000

في 2004/12/31 كانت أسعار هذه السندات في البورصة: س 25000، ص 14000، ع 16350

المطلوب: إعداد قيود التفرغ وقيود الجرد اللازمة.

التطبيق الحادي عشر

استكمل الفاتورة التالية: وسجل القيد المناسب في يومية كل من المورد والزبون

بضاعة	**8500000**
حسم تجاري 5 %	
صافي تجاري	
حسم مالي	**200000**
صافي مالي	
بدل نقل	**500000**
عبوات بالأمانة	**900000**
ضريبة القيمة المضافة 10 %	
الصافي نقداً	

التطبيق الثاني عشر

بعض العمليات المتعلقة بالتسوية في 2005/12/31 والمطلوب: إعداد القيود اللازمة.

1 – تحتفظ المؤسسة بما قيمته 300000 من الطوابع البريدية، و 125000 طوابع أميرية.

2 – بضاعة مشتراة بقيمة 1800000 لم تسجل في حساب المشتريات لعدم استلام الفاتورة.

3 – تكلفة التصليحات التي قامت بها المؤسسة خلال العام بلغت 6000000 تقرر توزيعها على 3 سنوات.

4 – بنتيجة فحص العداد الكهربائي تبين أن استخدام الطاقة الكهربائية خلال الشهر الأخير يقدر 423000.

التطبيق الثالث عشر

بتاريخ 2005/12/31 ورد للمؤسسة كشف من المصرف رصيده دائن 9200000 أما حساب البنك في المؤسسة فرصيده المدين بلغ 8900000 وبالمراجعة تبين أن الفرق يرجع للآتي:

- فوائد منحها البنك قيمتها 45000.
- عمولات اقتطعها البنك 40000.
- إيداع نقدي 400000 غير وارد على الكشف.
- شيكات مسحوبة للموردين بمبلغ (س) للتحديد غير واردة في الكشف.

المطلوب: كشف الحساب المقارن، تحديد قيمة س ، إعداد القيود اللازمة.

التطبيق الرابع عشر

ميزان مراجعة قبل الجرد لإحدى المؤسسات المسجلة في TVA في 2006/12/31

معدات صناعية	**80000**	
آليات نقل	**164000**	
استهلاك المعدات		**47500**
استهلاك الآليات		**96300**

تستهلك الأصول بطريقة القسط الثابت وهي مشتراة بتاريخ التأسيس 2001/4/1 باستثناء سيارة قيمتها 70000 مشتراة في 05/7/1، وفي 06/10/1 تم بيع إحدى المعدات المشتراة بقيمة 40000 HT بسعر بيع 24200 TTC بموجب شيك

المطلوب: حدد معدلات الاستهلاك المعتمدة، حرر قيود التفرغ اللازمة، حرر قيد الاستهلاك في 2006/12/31.

التطبيق الخامس عشر

سجل المحاسب مصاريف صيانة إحدى الآلات في الجانب المدين من حساب التجهيزات الفنية، بيّن رأيك في هذا الإجراء وأثره على النتيجة والميزانية.

التطبيق السادس عشر

حدد لكل من الحسابات الفئة التي ينتمي لها وموقعه في النتيجة أو الميزانية:

إيجارات – إعانات مستحقة غير مقبوضة – عائدات القروض الممنوحة – أعباء استثمار محولة إلى حسابات أخرى – قيمة التغيير في مخزون بضاعة (ر.م) – فروقات صرف إيجابية – استهلاك أبنية – مشتريات بضاعة – استردادات مؤونات خارج الاستثمار – ذمم مدينة متعلقة بالعبوات – قيمة دفترية للأصول المتفرغ عنها.

التطبيق السابع عشر

صحح القيود التالية: بالطريقة المختصرة علماً ان الشرح العائد لكل منها صحيح.

3000000		**من الحساب الشخصي لصاحب المؤسسة**
	3000000	**إلى حـــ/ الصندوق**
		رواتب نقدية
190000		**من حـــ/ ضرائب ورسوم**
	190000	**إلى حـــ/ الصندوق**
		رسوم جمركية على شراء سيارة
250000		**من حـــ/ أعباء مستخدمين**
	250000	**إلى حـــ/ مؤسسات الضمان – ذمم دائنة**
		اشتراكات ضمان على عاتق المؤسسة
160000		**من حـــ/ الإيجارات**
	160000	**إلى حـــ/ الصندوق**
		إيجار منزل صاحب المؤسسة

التطبيق الثامن عشر

المطلوب: إجراء قيود التسوية والجرد في 2001/12/31 للوقائع التالية:

- قسط تأمين نصف سنوي ضد الحريق قيمته 1200000 دفع بتاريخ 2001/9/1
- القيمة السوقية لسندات التوظيف 5200000 بينما قيمتها الدفترية 4100000 والمؤونة المكونة لها سابقاً هي 400000.
- اشتراكات الضمان عن الفصل الأخير

-	على عاتق المؤسسة	على عاتق المستخدمين
مرض وأمومة	900000	90000
نهاية خدمة	500000	-
تعويضات عائلية	600000	-

- تستهلك مصاريف التأسيس المدفوعة في 96/7/1 بمعدل 20 % سنوياً (قسط ثابت) وقيمتها 500000.

التطبيق التاسع عشر

إليك الفواتير التالية:

فاتورة مؤسسة فوزي

آلة	75000 $
حسم تجاري 5 %	؟
سلفة	10000 $
نقل	50 $
الصافي المستحق على جلال	؟

سعر صرف $ = 1500 في تاريخ السلفة

سعر صرف $ = 1515 في تاريخ تسجيل الفاتورة

فاتورة مؤسسة ياسر

بضاعة HT	؟
حسم تجاري 2 %	400 ريال
سلفة	550 ريال
TVA	؟
الصافي المستحق على هيثم	؟

سعر الريال: 400 في تاريخ السلفة

سعر الريال: 385 في تاريخ الفاتورة

التطبيق العشرون

بتاريخ 2000/6/1 اشترت شركة SAF شاحنة ثمنها 72000000 ل.ل دفعت نقداً رسوم الجمرك 12000000 ورسوم التسجيل 1200000 وبتاريخ 2/6/ 2000 دفعت بشك قسط التأمين السنوي البالغ 720000 وقد سدد ثمن الشاحنة: الربع نقداً، الربع بشك، الباقي بموجب سند.

بتاريخ 2003/7/1 باعت الشركة الشاحنة للمورد حاتم بثمن أقفل به رصيده الدائن محققة ربح 500000

المطلوب: القيود في 2000/6/1 – 2000/6/2 – 2000/12/31 – 2003/7/1

التطبيق الحادي والعشرون

المطلوب: تسجيل العمليات التالية: علماً أن المؤسسة مسجلة في TVA

- شراء بضاعة قيمتها TTC 5775000 بشك
- مبيعات بالأجل HT 550000 بحسم تجاري 3 %
- أرجع الزبون عصام بضاعة قيمتها قبل الحسم التجاري 600000.

التطبيق الثاني والعشرون

إليك وضع المخزون كما يظهره الجدول التالي **والمطلوب:** : تسجيل قيود 07/12/31

النوع	التكلفة في 06/12/31	سعر السوق في 06/12/31	التكلفة في 07/12/31	سعر السوق في 07/12/31
مواد أولية	17200000	16900000	18446000	18270000
منتجات تامة	56250000	55600000	60000000	61200000
عبوات	980000	1020000	590000	580000

التطبيق الثالث والعشرون

ميزان مراجعة قبل الجرد لمؤسسة asd في 12/31/ 2002 قبل الجرد (المبالغ بالآلاف $)

رأس المال		1885
قروض مؤسسات تسليف		1000
مصاريف تأسيس	250	
استهلاك مصاريف تأسيس		150
أبنية	3000	
استهلاك أبنية		450

معطيات الجرد والتسوية:

1) حدد معدل استهلاك مصاريف التأسيس التي دفعت في 99/1/1.

2) معدل استهلاك الأبنية 5 %.

3) يتضمن المستودع بضاعة في نهاية السنة

مخزون بضاعة	600	
مؤونة هبوط أسعار بضاعة		30
موردون وأوراق دفع		210
زبائن	50	
زبائن مشكوك بتحصيل ديونهم	100	
مؤونة هبوط الذمم المدينة		60
سندات توظيف	30	
مصرف	75	
صندوق	10	
مشتريات بضاعة	4000	
خدمات خارجية	250	
رواتب وأجور	300	
ضرائب ورسوم	20	
مبيعات بضاعة		5000
إيرادات نشاطات فرعية		90
سندات مجمدة أخرى	200	
مؤونة هبوط أسعار س. مجمدة		10
المجموع	8885	8885

قيمتها.

700 بسعر الكلفة، تتضمن بضاعة قيمتها 100 فقدت 10 % من قيمتها.

4) الزبون فريد مدين 20، خسارة متوقعة 40 %

5) الزبون سامي مدين 25، مؤونته السابقة 12.5.

أصبح دينه غير قابل للتحصيل.

6) الزبون عصام مدين 40 مؤونته السابقة 20 يجب جعل المؤونة 70 %.

7) سعر سندات التوظيف خلال الشهر الأخير 28.

8) يتضمن المخزون بضاعة بقيمة 40 مباعة لأحد.

الزبائن مسجلة في الدفاتر لكنه لم يتسلمها.

9) يستحق للموظفين عمولات 30.

10) يستحق للمؤسسة عمولات 15.

11) نفقات الإعلان المدفوعة في 2002/8/31 قيمتها 16 يتوجب توزيعها على 4 سنوات.

12) مخزون الطوابع المالية 1.5.

13) بيع 5 سندات مجمدة خلال العام، سعر بيعها 19.1 بشك، تكلفتها الإجمالية 20، لم تسجل في المحاسبة، علماً أن عدد السندات المجمدة 50 سند وبلغ متوسط سعره في 02/12/31 مبلغ 3.92.

14) الرصيد الفعلي للصندوق 10.25.

15) استلام إشعار من المصرف بدفع كمبيالة موطنة 30.

16) يستحق لأحد الزبائن حسومات 3 % على بضاعة بقيمة 8.

17) أقساط التأمين السنوية المدفوعة في 02/3/31 تبلغ 36.

18) قبضت المؤسسة من احد مستأجري مكاتبها مبلغ 30 في 02/11/1 عن 3 أشهر مقدماً.

19) تواجه المؤسسة نزاع مع أحد الزبائن وتتوقع أن تدفع له مبلغ 9 كتعويض.

20) يستحق للضمان اشتراكات 6.2.

21) تم الحصول على القرض طويل الأجل في 9/1 بمعدل 12 % سنوياً.

المطلوب: قيود الجرد والتسوية، ميزان مراجعة بعد الجرد، حـ/ النتيجة، الميزانية.

التطبيق الرابع والعشرون

بتاريخ 2006/2/25 تعاقدت مؤسسة VBN مع شركة G.H للمقاولات على تشييد مبنى على أرض مملوكة لها مقابل مبلغ 9 مليار ل.ل وتنص شروط العقد على دفع سلفة مقدمة عند التعاقد قدرها 900 مليون ل.ل ويتم سداد باقي قيمة العقد وفقاً لمستخلصات يتم تقديمها وسدادها كالآتي::

1) المستخلص الأول يتم تقديمه عند الانتهاء من 40 % من الأعمال ويتم سداد قيمته بعد خصم نصف قيمة السلفة.

2) المستخلص الثاني يتم تقديمه عند الانتهاء من 75 % من الأعمال ويتم سداد قيمته بعد خصم رصيد السلفة.

3) المستخلص الأخير يتم تقديمه عند الانتهاء من كامل الأعمال ويتم سداده بعد حجز 10 % من قيمة العقد كتامين لسلامة المبنى وبالمقابل تحرر مؤسسة VBN كمبيالة بقيمة التأمين تستحق بعد سنة من تاريخ تقديم المستخلص الأخير.

معطيات إضافية:

أ – الأرض مسجلة في حساب الأراضي الفراغ بقيمة 850 مليون ل.ل

ب – تاريخ تقديم المستخلص الأول 06/7/31، المستخلص الثاني 06/11/1 ، المستخلص الأخير 2007/5/1

ج – قدم مهندسو مؤسسة VBN تقريراً بتاريخ 07/5/13 بصلاحية المبنى للاستخدام

د – سددت الكمبيالة لشركة G.H في 2008/5/1 بشك

المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة.

التطبيق الخامس والعشرون

من أجل استيراد سيارة قامت مؤسسة QWE بالآتي

1) فتح اعتماد مستندي لدى بنك البركة بمبلغ 15000 $ (سعر الصرف 1500)

2) خصم المصرف عمولة كمبيو 900 ألف ل.ل ومصاريف فتح الاعتماد 100 ألف ل.ل

3) استلام إشعار بتحويل الاعتماد للمورد وبلغت عمولة التحويل 1 مليون ل.ل

4) وصول السيارة إلى مرفأ بيروت، وسداد 1500000 ل.ل رسوم جمركية و250000 ل.ل للعميل الجمركي

المطلوب: تسجيل القيود المختلفة العمليات السابقة

التطبيق السادس والعشرون

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر إحدى المؤسسات عن الدورة المالية المنتهيـة 2007/12/31 والمطلوب: إجراء القيود اللازمة:

1- رصيد حساب مصاريف البحوث والتطوير بلغ 15000000 ل. مستهلك بقيمة 60000000 (معدل الاستهلاك 20 %) وقد ثبت فشل المشروع

2- شراء سندات دين بقيمة 9000000 سدد منها 5000000 بشك والباقي بعد شهر وبلغت عمولة السمسار 0.5 % سددت نقداً

3- تم سداد رصيد حساب موردو الاستثمار البالغ 7500000 بحسم مالي 5 %.

4- استلام سيارة قيمتها 12000000 ل.ل سدد من ثمنها الآن 5000000 بشك والباقي بالأجل علماً ان المؤسسة دفعت من ثمنها سابقاً سلفة قدرها 3000000.

5- تسديد 1800000 بشيك كدفعة مقدمة لمالك اختراع على أن يسدد كامل المبلغ عند نقل الملكية للمؤسسة.

6- في 2007/1/1 بلغ رصيد حساب موردو الأصول الثابتة-فواتير لم تصل 5000000 كلفة ما قد تم إنجازه من آلة تصنّع لدى الغير لحساب المؤسسة وفي 2007/12/31 تم استلام الآلة وبلغت قيمة الفاتورة 18000000 ل.

7- رصيد المخزون في 2007/12/31: مواد أولية 25000000، منتجات 40000000

8- لم تدفع المؤسسة إيجار الفصل الأخير (الإيجار الشهري 450000)

9- رصيد حساب السندات المجمدة 3600000 وقيمتها الحالية 3450000 ومؤونتها السابقة 100000

10- تم بيع سندات توظيف بقيمة 6000000 نقداً كلفتها 5920000 والمؤونة المرتبطة بها 70000

11- التدني المؤقت في قيمة الأبنية يبلغ 14000000

12- رصيد المخزون في 2006/12/31: مواد أولية 24050000، منتجات 42150000

13- بدل نقل بضاعة بقيمة 250000 لم يسجل لعدم استلام الفاتورة الخاصة به

14- تقرر تكوين مؤونة لمواجهة إحتمال دفع تعويض قدره 20000000 بناء على قضية مرفوعة ضد المؤسسة بسبب التلوث الذي تحدثه مصانعها.

15- إيرادات الأبنية المحصلة في 2007/11/1 بقيمة 6000000 تغطي الفترة الممتدة حتى 2008/4/1

التطبيق السابع والعشرون

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر مؤسسة الصيداوي عن الدورة المالية المنتهية 2007/12/31 والمطلوب: إجراء القيود اللازمة علماً ان المؤسسة مسجلة في الـ TVA:

سيارة M مشتراة بمبلغ TTC 11000000 بتاريخ 2006/8/1 تم استبدالها في 2007/9/1 بسيارة B قيمتها 15000000 HT وقدرت السيارة القديمة بقيمة HT 8000000 وسددت المؤسسة الفرق نقداً فإذا علمت ان معدل الاستهلاك 20 % سجل القيود اللازمة.

التطبيق الثامن والعشرون

أجب بصح أو خطأ مع تبرير الإجابة

1 – الحسومات لا تكون إلا على إشعار حسم

2 – الشركة هي التي تمتلك سندات محسومة

3 – تسجل الطوابع المالية المشتراة ضمن حساب الخدمات الخارجية

4 – حساب الصندوق والبنك لا يمكن أن يكونا إلا مدينين

5– سعر الشراء هو نفسه كلفة الشراء

6 – عبء سدد في الدورة الحالية عن الدورة القادمة يسجل ضمن حساب أعباء مقرر توزيعها على عدة دورات.

التطبيق التاسع والعشرون

يظهر الجدول التالي حركة بعض الحسابات (المبالغ بآلاف الدولارات)

الحساب	قبل الجرد		بعد الجرد	
أبنية	10000		10000	
استهلاك أبنية		1200		1200
مصاريف تأسيس	800		800	
استهلاك المصاريف		300		500
مخزون بضاعة	30000		40000	
مؤونة المخزون		1000		2000
مخصصات الاستهلاك	--		؟	
مخصصات المؤونات	--		؟	
استردادات المؤونات		--		؟

المطلوب: – حدد معدل استهلاك كل من الأبنية ومصاريف التأسيس.

- حدد تاريخ شراء الأبنية، وتاريخ تسديد مصاريف التأسيس (تاريخ تأسيس المؤسسة).
- احتسب قيمة كل من مخصصات الاستهلاكات ومخصصات المؤونات.
- حدد قيمة مخزون آخر المدة بسعر السوق.
- استنبط القيود التي تمت عند الجرد والتي نتجت عنها أرصدة بعد الجرد.

التطبيق الثلاثون

أولاً – إليك جردة ديون الزبائن لدى إحدى المؤسسات المسجلة في ضريبة القيمة المضافة

الزبون	الدين TTC 2007	مؤونة 2006	ملاحظات

عمّار	**2200000**	**1000000**	**معسر تماماً**
جمال	**1760000**	**360000**	**اجعل المؤونة 50%**
سامر	**990000**	**450000**	**الخسارة المتوقعة 30%**

المطلوب: إجراء القيود اللازمة.

ثانياً – سجل في اليومية: فاتورة شراء آلة بتاريخ 2006/10/31

سعر الآلة	**40000000**
حسم تجاري 10%	
نقل و تركيب	**1500000**
TVA 10 %	
TTC	

في 2007/5/31 تم بيع هذه الآلة بسعر HT 36000000 بالأجل، سجل قيود التفرغ.

ثالثاً – سجل القيود المناسبة للعمليات التالية: في يومية كل من المورد والزبون.

5/1/ فاتورة بضاعة نقدية

الثمن	**5000000**
حسم مالي	**250000**
TVA	**؟**
تأمين 10 عبوات	**100000**
الصافي	**؟**

5/3 رد الزبون للمورد 7 عبوات واسترد التأمين (سعر الاسترداد للعبوة الواحدة 9000)، كما أبلغه احتفاظه بباقي العبوات.

5/5 سدد الزبون للمورد مبلغ 1870000 بشك كدفعة على حساب طلبية شراء بضاعة

5/15 استلم الزبون من المورد البضاعة المطلوب: ة في 5/5 والبالغ قيمتها HT 4500000 بحسم تجـاري 5 %.

رابعاً – ظهر عند الجرد المعلومات التالية:

مخزون بضاعة آخر المدة 10775000 / مؤونة هبوط أسعار المخزون 1725000 / مخزون بضاعة أول المدة 10175000 / أصول ثابتة مادية 11300000 / أصول ثابتة مالية 1500000 / أعباء المستخدمين 9875000 / رأس المال ؟ / مشتريات البضاعة 30125000 / اقتراض طويل الأجل 5170000 / أعبـاء محتسبة مسبقاً 230000 / البنك 1465000 / مؤونة الذمم المدينة 1220000 / الموردون 3270000 /

دائنون مختلفون 570000 / مخصصات استهلاكات ومؤونات للاستثمار 1340000 / خدمات خارجية 7248000 / مؤونة الأصول المالية 120000 / استهلاكات الأصول المادية 356000 / ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة 89500 / TVA برسم الدفع 280000 / مبيعات البضاعة 55000000 / فوائد وأعباء مشابهة 665000 / عائدات السندات 55000 / حسم مالي مكتسب 148000 / أعباء مقرر توزيعها على دورات تالية 1600000.

المطلوب: – تحديد قيمة التغيير في المخزون

- إعداد حساب النتيجة، (في حال الربح افترض أن معدل الضريبة 5 %)
- إعداد الميزانية العمومية.

خامساً – أظهر ميزان مراجعة قبل الجرد لأحد المؤسسات في 2003/12/31 ما يلي:

الزبائن المشكوك بتحصيل ديونهم	**5000000**	
مؤونة هبوط قيم الذمم المدينة		**2850000**

وإليك تفصيل هذه الديون

الاسم	**الدين 03/1/1**	**مؤونة 2002**	**تحصيل 2003**	**الوضعية**
هاني	؟	**60 %**	**800000**	**اجعل المؤونة 50 %**
ماهر	؟	**30 %**	**200000**	**اجعل المؤونة 60 %**

المطلوب:

- تحديد قيمة الديون في 2003/1/1 لكل من ماهر وهاني
- تحديد قيمة المؤونات في 2002/12/31 لكل من ماهر وهاني
- إعداد قيود 2003/12/31.

سادساً – من ميزان مراجعة قبل الجرد 2007/12/31

آليات نقل	**10000000**	
استهلاك آليات		**6600000**

تتضمن الآليات المشتراة في نفس التاريخ:

- شاحنة بقي من استهلاكها سنتين
- سيارة تستهلك بمعدل 25 %

فإذا علمت أن قيمة الشاحنة تعادل 60 % من قيمة الآليات وأنها تستهلك بمعدل مختلف عن معدل استهلاك السيارة، **المطلوب:**

1) احتساب قيمة كل من الشاحنة والسيارة
2) تحديد تاريخ شراء كل من الشاحنة والسيارة

3) تحديد معدل استهلاك الشاحنة

4) القيود اللازمة في 2007/12/31.

ثبت المراجع

1. أبو شقراء وشركاهم، **الموجز في التصاميم المحاسبية اللبنانية**، طباعة بمجموعة مطر أبو شقراء وشركاهم بدون، د. ت، د. ط.
2. جوزيف طربيه، **التصميم المحاسبي العام للمؤسسات الدليل التطبيقي**، دار النهار، 1996، د. ط.
3. د. أحمد بسيوني شحاتة، **تشغيل البيانات وفقاً للتصميم المحاسبي العام اللبناني**، الدار الجامعية، بيروت، 1994م، د. ط.
4. د. أحمد حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**.
5. د. أحمد رجب عبد العال، وآخرون، **دراسات في الأنظمة والمشكلات المحاسبية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003م، د.ط.
6. د. خيرت ضيف، **التصميم المحاسبي العام في لبنان**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م، ط1.
7. د. سمير هلال، **دراسات حديثة في النظم المحاسبية**، دار القلم، دبي، 1988م، ط1.
8. د. طه إبراهيم وآخرون، **تصميم النظم المحاسبية**، مطبعة جامعة القاهرة، 2002م، د. ط.
9. د. محمد سمير الصبان، **دراسات في المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، بيروت، 1993م، د.ط.
10. د. محمد سمير الصبان، وآخرون، **النظام المحاسبي اللبناني والمشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996م، د.ط.
11. **قانون التصميم المحاسبي العام رقم 4665.**
12. **القرار التطبيقي رقم 111 وتعديلاته.**